



الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال
عام 2020*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2020

الملحق رقم 15



* هذا التقرير مستنسخ بالصيغة التي ورد بها؛ وقد أقره المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.



الرجاء إعادة استعمال الورق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة
لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام 2020



الأمم المتحدة • نيويورك، 2020

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

المحتويات

الصفحة	الفصل
	الجزء الأول - الدورة العادية الأولى لعام 2020
7	أولا - المسائل التنظيمية
	<i>الجزء المشترك</i>
8	ثانيا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات
11	ثالثا - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية
12	رابعا - أساليب عمل المجلس التنفيذي
	<i>الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</i>
14	بيان المدير والحوار التفاعلي
19	خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
	<i>الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان</i>
20	بيان المدير التنفيذي
26	سادسا - التقييم
27	سابعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
	<i>الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع</i>
27	بيان المدير التنفيذي
	الجزء الثاني - الدورة السنوية لعام 2020
31	أولا - المسائل التنظيمية
	<i>الجزء المشترك</i>
	ثانيا - معلومات مستكملة مشتركة بشأن استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لأزمة كوفيد-19 في سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
32	ثالثا - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق
36	رابعا - الأخلاقيات
	<i>الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</i>

37	خامسا - الحوار التفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2019
37	سادسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
37	سابعا - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
43	ثامنا - تقرير التنمية البشرية
44	تاسعا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها
44	عاشرا - التقييم
45	حادي عشر - متطوعو الأمم المتحدة
45	ثاني عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	<i>الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان</i>
45	ثالث عشر - بيان المديرية التنفيذية والتقرير السنوي
45	رابع عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
50	خامس عشر - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها
50	سادس عشر - التقييم
	<i>الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع</i>
50	سابع عشر - بيان المديرية التنفيذية والتقرير السنوي
	الجزء الثالث - الدورة العادية الثانية لعام 2020
55	أولا - المسائل التنظيمية
	<i>الجزء المشترك</i>
56	ثانيا - المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات
57	ثالثا - المسائل الأخلاقية
58	رابعا - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي
59	خامسا - مسائل المالية والميزانية والإدارة
60	سادسا - طرق عمل المجلس
	<i>الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</i>
61	سابعا - حوار تفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحوار حول التمويل المنظم
66	ثامنا - التقييم

67	تاسعا - البرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة
68	عاشرا - برنامج متطوعي الأمم المتحدة
70	حادي عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
		<i>الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان</i>
71	ثاني عشر - بيان المديرية التنفيذية وحوار حول التمويل المنظم
76	ثالث عشر - التقييم
77	رابع عشر - البرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة
		<i>الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع</i>
78	خامس عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
80	سادس عشر - مسائل أخرى
		المرفقات
81	الأول - القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام 2020
112	الثاني - عضوية المجلس التنفيذي في عام 2020
		الثالث - تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي 29 مايو/أيار 2020
113	

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام 2020

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

في الفترة من 3 إلى 6 شباط/فبراير 2020

أولاً - المسائل التنظيمية

1 - عُقدت الدورة العادية الأولى لعام 2020 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة بين 3 إلى 6 شباط/فبراير، 2020. ورحب رئيس المجلس المنتخب حديثاً بجميع الوفود ووجه الشكر إلى الرئيس ونوابه المنتهية ولايتهم على دورهم القيادي والتزامهم بعمل المجلس في عام 2019. وهنا الأعضاء الجدد في المكتب على انتخابهم.

2 - وبموجب القاعدة 7 من قواعد النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب لعام 2020 التالي بيانهم:

الرئيس: سعادة السيد والتن ويسون (أنجيوا وباربودا)

نائب الرئيس: سعادة السيد جورجي بانابوتوف (بلغاريا)

نائب الرئيس: سعادة السيدة آنا كارين إنيستروم (السويد)

نائبة الرئيس: سعادة السيدة فالنتين روجوابيزا (رواندا)

نائب الرئيس: سعادة السيد منصور عياد العتيبي (الكويت)

3 - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2020 (DP/2020/L.1) كما اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2019 (DP/2020/1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام 2020 (DP/2020/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام 2020.

4 - وترد القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام 2019 في الوثيقة DP/2020/2، المتوفرة على موقعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الإلكترونيين.

5 - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي للدورات المستقبلية للمجلس التنفيذي في عام 2020:

الدورة السنوية لعام 2020 من 1 إلى 5 حزيران/يونيه 2020 (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام 2020 من 31 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2020

بيان رئيس المجلس

6 - قال رئيس المجلس، في كلمته الافتتاحية، إنه سيضمن أن تكون مشاركات المجلس عملية وموجهة نحو تحقيق الأهداف، ما يُحدد التوجه العام لعمل المجلس في عام 2020. وكان على الدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها الطريقة التي تسمح بها مداورات المجلس للمنظمات تقديم الخدمات بالغة الأهمية لمن هم في أمس الحاجة إليها. كما شدد على أهمية عام 2020؛ حيث إنها تسبق الموعد النهائي لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة بعشر سنوات. وعلى أعضاء المجلس مواصلة حوارهم الفعال والبناء مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعني بأولويات التنمية. ويجب أن يواصل المجلس والمنظمات التحلي بالإدراك والحيوية والتركيز

والابتكار عند المشاركة في القضايا، مثل استعراض منتصف المدة للخطط الإستراتيجية للمنظمات واستعراض السياسة الشاملة الجديدة الذي يُجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية للتنمية في نظام الأمم المتحدة عام 2020.

7 - وتشجع الرئيس بالتزام المنظمات الثلاث لتعزيز اتساق الأمم المتحدة وشفافيتها وتحملها للمساءلة. بدءاً من الدورة العادية الأولى لعام 2020، سيظهر التزامه بحشد روح العمل الجماعي بين المجلس والمنظمات. وشجع على استمرار الحوار فيما بين الدورات، واثقاً بأن ذلك من شأنه تشجيع الشراكة والتوجيه والمشاركة للخبرة على نحو أقوى فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية لجدول الأعمال المشترك وصنع القرار التوافقي. ولتشجيع إجراء المزيد من الحوار بين المنظمات والمجلس، سيعزز دوره في سد الفجوات القائمة ويُسهّل التواصل الصريح والصادق، بما في ذلك وضع خارطة الطريق لاختتام المناقشات المعنية بأساليب العمل. وخطّط لإنعاش المداولات مع رؤساء المجالس التنفيذية الأخرى ولضمان الاتساق في المناقشات. سيشارك رؤساء الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة في اجتماعات متكررة لتمكين التواصل المنفتح والصريح بشأن قضايا المجلس. وحثّ الدول الأعضاء على العمل بروح مشتركة لاتخاذ قرارات مؤثرة ومجدية.

الجزء المشترك

ثانياً - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

8 - قدم مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير المعني بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في عام 2018 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2020/3). وقدم نائب المدير التنفيذي (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعني بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2018 (DP/FPA/2020/1). وقدم المستشار العام والمدير في مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعني بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2018 (DP/OPS/2020/1). كما طرح التقرير المعني بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2018 لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2020/4).

9 - وفي التعليقات العامة، رحب أعضاء المجلس بالآراء غير التحفظية التي تلقتها كل منظمة حول مراجعة الحسابات لعام 2018، مع الإشارة إلى أنه ما زال يوجد مجالاً للتحسين. وأكدوا من جديد على أهمية الإجراءات الوقائية، وضمان الجودة، وزيادة الوعي الأخلاقي، وحماية المبلغين عن المخالفات. كما رحبوا بالاستثمارات في مجال التكنولوجيا لتسهيل إدارة المخاطر، وتعزيز الاقتصاد في التكاليف من عمليات المشتريات الكفؤة، وضمان تحقيق أعلى مستويات الامتثال لأطر عمل الرقابة الداخلية، والحد من احتمالات التعرض للخطأ البشري. وطلبوا أن يدرج مجلس مراجعي الحسابات في التقارير المستقبلية النتائج ذات الصلة من الزيارات القطرية. أشار أحد الوفود إلى أنه سيكون من المفيد تضمين معلومات حول تقييم التدريبات التي يحضرها موظفو الوكالات في التسلسل الإداري القائم.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

10 - رحب أعضاء المجلس بالانخفاض في توصيات مراجعة الحسابات الجديدة لعام 2018 مقارنة بعام 2017، وفي توصيات مراجعة الحسابات المُصنفة بأنها "ذات أولوية عالية". وشجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعزيز أولويات الإدارة العليا السبع المتعلقة بمراجعة الحسابات، ولا سيما التي لا تُصنف بأنها "محددة الهدف" وأعربوا عن تقديرهم لاتباع نهج شامل لقضايا مراجعة الحسابات المتكررة. وأشاروا إلى أنه في عام 2018 كان هناك عدد من التوصيات الجديدة لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية. بالإضافة إلى ذلك، أكدوا على توصيات مراجعة الحسابات المتعلقة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية (HACT) وإدارة المشاريع والبرامج التي تحتاج إلى تحسين، على الرغم من التقدم المحرز. كما أشاروا إلى وجود تحديات في المشاريع الممولة من خلال التكلفة المتقاسمة مع الحكومات وطلبوا توضيحات فيما يخص الإستراتيجيات للتصدي لها. وشجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز وعي الموظفين بإطار عمل الرقابة الداخلية، لا سيما على المستوى القطري وتعزيز الامتثال الصارم مع آليات المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتوقعوا أن يكون لمبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل إستراتيجية الأفراد لعام 2030 وتجميع أنشطة المعاملات والاستثمارات التكنولوجية في الشراء، تأثير في معالجة الأولويات المتعلقة بمراجعة الحسابات. وشددت المجموعة على أنه ينبغي عدم تقويض عمليات التوظيف التنافسية، وفي ظل الاعتراف بالحاجة إلى التوظيف السريع في الحالات التي تكتنفها الصعوبات، أعربت عن قلقها إزاء توصية مراجعة الحسابات المعنية بالاستخدام غير الملئم للاستثناءات للتعاقد والتنازل عن عمليات التوظيف التنافسية المباشرين، وطلبوا تفاصيل عن الكيفية التي سيسعى بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين إطار عمل الرقابة الداخلية والسياسات المتعلقة بإدارة القوى العاملة/الموظفين.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

11 - رحب أعضاء المجلس بتقرير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لمراجعة الحسابات غير المشفوع بتحفظات لعام 2018 والإغلاق الفعلي لتوصيات مراجعة الحسابات من الفترات السابقة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

12 - رحب أعضاء المجلس بانخفاض عدد توصيات مراجعة الحسابات لعام 2018 مقارنة بعام 2017 ودعموا جهود الصندوق المستمرة لإغلاق توصيات مراجعة الحسابات المتبقية. وأعربوا عن قلقهم من أن ثماني توصيات من أصل اثنتي عشرة توصية من مراجعة الحسابات السابقة لا تزال قيد التنفيذ. وشجعوا مجلس مراجعي الحسابات على مواصلة المراقبة والعمل مع الإدارة لضمان تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وإغلاقها بالكامل. ورحبوا بالصيغة النهائية للصندوق وبدء تنفيذ سياسة إدارة مخاطر المؤسسات التي وضعها، وطلبوا تفاصيل عن جدولها الزمني المحدد ومؤشرات للعوائق المتوقعة لبدء تنفيذها. ورحبوا باستكمال تصميم برنامج التدريب وعملية ضمان الصندوق حتى الشوط الأخير وكذلك استكمال مراجعات حسابات الشوط الأخير لأكثر من 16 شريكاً من شركاء التنفيذ، كما طلبوا التفاصيل عن الكيفية التي سيتم الاسترشاد بها من الدروس المستفادة في عمليات إدارة المخاطر على المستوى القطري. بالتأكيد مرة أخرى على أهمية دور الإدارة لضمان إدارة المخاطر والتحكم فيها على نحو فعال، طلبوا تقديم معلومات مُحدثة حول جهود الإدارة لتعزيز دورها الرقابي لضمان أن تكون تلك التحسينات متينة وطويلة الأمد.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

13 - رحب أعضاء المجلس بالنقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ختام توصيات مراجعة الحسابات المعلقة في عام 2018، مع ملاحظة الزيادة الكبيرة في التوصيات الجديدة لعام 2018 مقارنةً بعام 2017، والتي تتعلق في الغالب بعمليات الإدارة المالية، وإجراءات تقييم الأصول واستهلاكها. وإذ أشاروا إلى ارتباط التوصيات الأربعة الجديدة بنظام oneUNOPS، أعربوا عن قلقهم خاصة فيما يتعلق بعدم وجود فصل للواجبات لعمليات الشراء، وهو مجال شديد الخطورة لسوء الإدارة المالية والاحتيايل. أكدوا مجددًا على ضرورة أن يضع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إستراتيجية لاستخدام الفائض من احتياطه، على النحو الذي أشارت إليه وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات خلال السنوات المتتالية وتطلعوا إلى وجود معلومات مُحدثة تتماشى مع قرار المجلس التنفيذي رقم 20/2019. ودعموا التوصية الداعية لجعل تعميم مراعاة المنظور الجنساني جزءًا لا يتجزأ من إدارة المشاريع ورحبوا بالمبادئ التوجيهية الجديدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع وإدماجها في oneUNOPS. وشجعوا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة تطوير oneUNOPS للحد من المخاطر ومعالجة أوجه الضعف المحددة في الفصل بين الواجبات.

الاستجابة

14 - استجابةً إلى ذلك، سلطت نائبة المدير التنفيذي (الإدارة) في صندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يستخدم نظام تخطيط موارد المؤسسات لتناول التوصيات المعلقة، ورصد الاستثناءات، وزيادة الشفافية، بما في ذلك لعمليات المشتريات. ويعمل نظام تخطيط موارد المؤسسات على التتبع الكامل لدورة البرامج بدءًا من التخطيط ووصولاً لتقديم التقارير، ما كان يعد ابتكارًا مهمًا. وأكدت أنه بالرغم من بدء تنفيذ سياسة إدارة المخاطر في الربع الثاني من عام 2020، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان لديه استراتيجية لإدارة المخاطر أضفت عليها تلك السياسة طابعًا رسميًا؛ وسيضمن الصندوق إمام جميع الموظفين بالسياسة الجديدة لتجنب العوائق التي تحول دون التنفيذ.

15 - وأكد المستشار العام والمدير في مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كان يتناول أوجه الضعف في تقييم المخزون والأصول، ويراجع العمليات والنماذج؛ لضمان إدخال المستخدمين معلومات محدثة في الوقت المناسب. وبدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ إطار عمل جديد للرقابة الداخلية في عام 2020، والذي من شأنه أن يعالج افتقار فصل للواجبات في المشتريات. وتطلعت المؤسسة إلى معالجة الفائض من الاحتياطي في الدورة السنوية لعام 2020، وفقًا للقرار رقم 20/2019.

16 - وأبرزت مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تقاسم التكاليف الحكومية مصدر تمويل مهم ولا يزال يمثل أولوية عليا للشركة، وهو ما تم تناوله على أساس كل مشروع بعينه. كما اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسة منقحة للمبلغين عن المخالفات بدء تنفيذها في جميع أنحاء المنظمة. وأشارت إلى أن عملية تصعيد إدارة مخاطر المؤسسات انتقلت من مستوى المشاريع إلى المستويات البرنامجية والقطرية والإقليمية قبل الوصول إلى لجنة إدارة مخاطر المؤسسات على المستوى المؤسسي. وتضمنت العوامل التي أطلقت عملية التصعيد الإدارة المالية، والأمن، والمخاطر التمثيلية، وزيادة في حجم البرنامج وقضايا الأزمات. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصدد

مراجعة سياساته ومبادئه التوجيهية لاستخدام وظائف مهنية من المستوى الرفيع، ومراجعة كيفية تقديم المواضيع الإستراتيجية وأفضل طريقة لتعديل الطرائق التعاقدية وتوضيح الأدوار والمسؤوليات.

17 - واعتمد المجلس القرار رقم 1/2020 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعنية بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات في عام 2018.

ثالثاً - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

18 - قدم مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان ونائب المدير وكبير الموظفين الماليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتراح الشامل الأولي المشترك المعني بسياسة استرداد التكاليف (DP/FPA/ICEF-UNW/CRP.1).

19 - ورحبت مجموعة من الوفود بالاعتماد المشترك لسياسة استرداد التكاليف المنسقة، والتي لاحظوا أنها نموذج لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشجعوا المنظمات على مواصلة اتباع نهج منسق فيما يتعلق بالمعدلات، وتصنيف التكاليف، والمنهجية استناداً إلى سياسة 2013؛ لتحفيز التعاون والمواءمة مع إصلاح الأمم المتحدة. ورحبوا بالمواءمة المحسنة لفئات تصنيف التكاليف والتغييرات المقترحة. كما رحبوا بدمج المعلومات المفصلة عن التأثير المالي للمعدلات المتباينة، والعرض المفصل حسب الوكالة والفئة، وطلبوا أيضاً بيانات مفصلة إضافية في التقارير المالية السنوية المستقبلية. وسلطوا الضوء على أن استرداد التكاليف الكاملة ما زال أمراً حاسماً لتجنب دعم الأسعار التناقلي حتى في إطار نهج منسق. وشجعوا بشدة المنظمات على زيادة توضيح الخيارات لسد الثغرات المتبقية بشأن الإعفاءات والمعدلات المتباينة والامتثال. مشددون على أن المنظمات يجب أن تقلل من عدد الإعفاءات، توقعوا أن يقترح المشروع التالي سياسة إعفاء تدعم مبادئ الشفافية والمواءمة. بحثوا عن خيارات قائمة على الأدلة لمواءمة المعدلات المتباينة وتعديلها، وإزالة الآثار المشوهة المحتملة، ووضع حوافز للتمويل المواتي، كما هو مطلوب في ميثاق التمويل. وحثوا على زيادة الامتثال مع السياسة الحالية والمنقحة لاسترداد التكاليف، كما رحبوا بالاقتراحات حول كيفية منع المتبرعين المستقلين من تقويض استرداد التكلفة الكاملة. طلبوا تقديم وثيقة بشأن السياسات عرضت معلومات متعلقة بتصنيف استرداد التكاليف، والمنهجية، والمعدلات بطريقة تتصف بالشمولية والشفافية تضمنت تعاريف واضحة، ومستقلة عن بعضها بعضاً، وشاملة بشكل جماعي لجميع فئات التكاليف. وشجعوا على إجراء المزيد من المناقشات في مشاوره غير رسمية مشتركة قبل الدورة السنوية لعام 2020، في ظل طرح مشروع سياسة في أثناء المرحلة التحضيرية للدورة السنوية لعام 2020.

20 - وأعربت وفود أخرى عن سرورها لأن فئات التكلفة زادت من مستوى شفافية ممارسات مراجعة الحسابات المشتركة. وأعدت التأكيد على أن الهدف الأساسي للإصلاح هو تعزيز العمل المشترك بين الوكالات، وإزالة التنافس على الموارد، وزيادة تجميع الأموال والتعاون. وتطلعت إلى وجود ميزانية متوازنة تساهم في التمويل الفعال لأنشطة التنمية وتقلل من دعم الأسعار التناقلي. واعترافاً بأن المقياس الأسمى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة كان أقل من 8 في المئة وأن الفائض الذي تم الحصول عليه استخدم لتمويل النفقات المؤسسية، طلبت الوفود معرفة التفاصيل عن كيفية التي تم بها استخدام هذه الأموال. وسعت للحصول على معلومات عن الموارد التي تستخدمها المنظمات لدفع المساهمات المتزايدة لأنشطة التنسيق. وأكدت على أهمية إنهاء ممارسة مقاييس

النسب المتباينة، ولا سيما فيما يتعلق بالاتفاقات القديمة، مضيفة أنه يجب أن يدفع جميع المتبرعين بنفس النسبة والمستوى.

21 - وردا على ذلك، أكد نائب المدير وكبير موظفي الشؤون المالية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن مبدأ استرداد التكاليف يهدف إلى ضمان عدم دعم الموارد الأساسية لغير الأساسية، وقد أثبتت المنظمات أنها لم تستخدم الموارد الأساسية لدعم الموارد غير الأساسية، ما لم يوجهها المجلس بذلك. وكان لمعدل استرداد التكاليف المنسق، على سبيل المثال، تأثير ثانوي لإرغام بعض المنظمات على استخدام الموارد الأساسية لدعم الموارد غير الأساسية للوصول إلى نسبة 8 في المئة المطلوبة. ومع ذلك، فإن المعدل المنسق كان فعالاً في تقليل المنافسة وخلق بيئة مواتية للتعاون على النحو المتوخى في إصلاح الأمم المتحدة، ويمكن أن يكون بمثابة نموذج لمنظومة الأمم المتحدة بمجرد تسوية المشكلات المتبقية بسبب اختلاف الولايات. وبالمثل، سيكون من المفيد وضع مبادئ منسقة لمنح الإعفاءات، على الرغم من وجوب اتسامها بالسرعة الكافية للسماح لرؤساء المنظمات بمواصلة منح الإعفاءات في لحظات الأزمات. وسيساعدهم الحصول على فهم أفضل للمعلومات الإضافية التي يطلبها المجلس في وضع مبادئ منح الإعفاءات. وأوضح أن متوسط استرداد التكاليف يتماشى في الواقع مع الدخل الذي تتلقاه المنظمات، والذي يمثل الميزانية المتوازنة، ولم يتضمن وجود فائض، وقد تم استخدام كل الدخل الناتج من خلال استرداد التكاليف لأنشطة الإدارة.

22 - وأكد مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه تم تمويل أنشطة التنسيق في الأمم المتحدة بالكامل من الموارد الأساسية، مع مضاعفة تمويل هذه الأنشطة في عام 2019. وأكد على أنه في حين كان من المهم متابعة التنسيق، فإن معدل استرداد التكاليف المنسق بالكامل، والذي لا يوجد فيه دعم الأسعار التفاضلي، أمر صعب بالنظر إلى اختلاف نماذج الأعمال التجارية للمنظمات. وبالمثل، بينما تهدف المنظمات إلى الحد من منح الإعفاءات، فإن لوائحها وقواعدها التنظيمية المالية، كما اعتمدها المجلس، أعطت المديرين السلطة لمنح الإعفاءات. كانت المنظمات مستعدة للعمل مع المجلس لوضع مبادئ توجيهية أكثر وضوحاً حول استخدام الإعفاء، على الرغم من أنه كان من المهم الوضع في الاعتبار أن الإعفاءات الممنوحة حتى الآن كانت صغيرة نسبياً مقارنةً بإجمالي الإيرادات التنظيمية.

23 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالمقترح الشامل التمهيدي المشترك المعني بسياسة استرداد التكاليف (DP/FPA/ICEF-UNW/CRP.1).

رابعاً - أساليب عمل المجلس التنفيذي

24 - قدم الأمين العام للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمحة عامة عن ثلاثة خيارات معروضة في الاستجابة المشتركة لأمانات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/منظمة الأمم المتحدة للطفولة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي، على النحو المطلوب في القرار 22/2019. كما طُرحت المبادئ التوجيهية المنسقة والمنقحة بشأن إجراء الزيارات الميدانية المشتركة والفردية، لأغراض الإحاطة، استجابة للقرار 16/2019.

25 - ورحب أعضاء المجلس، من خلال تقديم تعليقات فردية وجماعية، بالتعاون بين الوكالات في تنسيق خيارات برنامج العمل السنوي المختلفة وعرضها. وأوضحوا أن أي خيار يجب ألا يؤثر سلبيًا في دورات البرامج القطرية وتنفيذها على أرض الواقع، ويجب أن تشمل كل الموضوعات المتضمنة في جداول الأعمال لدورات المجلس القضايا الجوهرية. وشددوا على أن الجهود المستمرة لتحسين أساليب العمل كانت تهدف إلى تنشيط حوكمة الهيئات الإدارية، ولذلك فإن توافق الآراء بين الدول الأعضاء كان الأمر الأساسي لتنفيذ نهج عملي المنحى. وتطلبت أي تحسينات ذات مغزى للاجتماعات الفردية والمشتركة المرونة والاستعداد من جانب الدول الأعضاء لاستعراض كفاءات اجتماعات المجلس في ظل الحفاظ على فعالية وظيفتها الرقابية. وعلى هذا النحو، ينبغي ألا تركز المناقشات على عدد دورات المجلس سنويًا، بل على ما يحتاج المجلس إلى القيام به لتلبية دوره الرقابي. ووافقوا تمامًا على ضرورة احترام الولايات المتميزة للمنظمات في إطار اختصاص المجالس التنفيذية المختلفة كأساس لنهج شامل لتناول جدول أعمال 2030 وأهدافها.

26 - كانت للوفود مواقف مختلفة بشأن الخيارات الثلاثة. ورحب البعض بالخيارات الثلاثة المقترحة كأساس جيد للمناقشة، بينما طلب الآخرون المزيد من التفاصيل. وحذّر الكثير من إنشاء آليات للرقابة "غير متناسقة"، حيث لن تتمكن بعض الوفود من المشاركة الكاملة في عمل المجلس. ومن هذا المنطلق، كان الخيار الثالث هو الأقل تفضيلاً؛ وذلك نظرًا إلى حظر قرار الجمعية العامة رقم 243/40 للاجتماعات خلال الاجتماع الرفيع المستوى؛ ولم تكن المشاركة في أي عملية حكومية دولية لتغيير التشريعات الحل الأمثل. وشددت وفود أخرى على أن نقل البنود من دورة إلى أخرى بتقصير مدة الدورة العادية الثانية أو إلغاؤها لا يعني بالضرورة تحسّن فعالية دورهم الرقابي. ودعم البعض المقترح الداعي لعقد دورتين للمجلس سنويًا، بما يتناسب مع حجم المنظمات وميزانيتها وأدوارها، بما يتماشى مع ترتيبات أخرى لإدارة الأمم المتحدة وكجزء من الجهود المبذولة لتقليل التكاليف، وإعادة توجيه الوفورات للفرق القطرية، وتبسيط الجداول الزمنية الحافلة، وتحقيق أقصى قدر من المشاركة، وتخفيف الضغط على الوفود الأصغر. وطلب آخرون توضيح الكيفية التي تؤثر بها التغييرات في الجدول الزمني لإصدار الوثائق الرسمية في الوقت المناسب للوفود للتحضير للدورات.

27 - وأكدت الوفود أن الاجتماع المشترك للمجالس كان بهدف أن يكون محفلاً لبحث بنود جدول الأعمال ذات الأهمية المشتركة لجميع المجالس والحد من الازدواجية، وتعزيز التنسيق والسماح للدول الأعضاء بمعالجة المسائل بطريقة شاملة. وصرح البعض أن سلطة اتخاذ القرار يجب أن تظل مع المجالس الفردية وألا تنتقل إلى الاجتماع المشترك للمجالس. ومن هذا المنظور، كان نقل البنود المشتركة إلى الاجتماع المشترك للمجالس أمرًا صعبًا حيث لم تكن للاجتماع المشترك سلطة اتخاذ القرارات. وكان الآخرون على استعداد لاستكشاف مزايا إعطاء سلطة اتخاذ القرارات إلى الاجتماع المشترك للمجالس من حيث الكفاءة والفعالية. واختلفت وفود كثيرة مع اقتراح تنظيم جميع الدورات العادية الثانية للمجالس المختلفة بالتعاقب في أسبوع واحد من اجتماعات المجلس الموحدة، حيث بدأ أنه يفرضي إلى اقتراح "مجلس كبير" تجاهلته الدول الأعضاء بالفعل.

28 - وأعربت بعض الوفود عن استعدادها للنظر في إعادة عقد المجموعة الأساسية المعنية بأساليب العمل، مع التكليف بوضع خيارات نهائية (بناءً على الخيارات الثلاثة) التي ستسمح للمجلس باتخاذ قرارًا في الدورة العادية الثانية لعام 2020، وصرح الآخرون بأن إنشاء مجموعة عمل أساسية جديدة لن ينجح في تحقيق توافق للآراء. وطلبوا المزيد من التحليل عن الكيفية التي قد تؤثر بها التغييرات المقترحة في كل

مجلس بشكل مختلف، بما في ذلك التحليل من وجهة نظر تتعلق بالميزانية؛ لتحديد الكيفية التي يمكن للخيارات المقترحة أن تحقق بها الوفورات.

29 - وردًا على ذلك، ذكر أمين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بطلبات الحصول على مزيد من المعلومات، أن الأمانة ستطرح هذه المسألة على المجلس بعد إجراء تحليلات إضافية، بما في ذلك تكلفة الدورات الرسمية والاجتماعات غير الرسمية. ومن حيث الكم مقابل النوعية، يمكن للمجلس أن يختار تقليل عدد الاجتماعات غير الرسمية عن طريقة اتخاذ قرار السماح بمناقشة بنود جدول الأعمال الرسمية فقط خلال الاجتماعات غير الرسمية. وبالمثل، قد ينظر المجلس في تقديم بنود اتخاذ القرارات فقط في جلساته الرسمية. وأكد لأعضاء المجلس أن الأمانة كانت تعمل لضمان مواعيد دورة البرنامج القطري مع أطر التعاون. كما ستعمل الأمانة لضمان إصدار وثائق المجلس في الوقت المناسب حتى تتمكن الوفود من التحضير للجلسات الرسمية.

30 - وأكد رئيس فرع المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن هناك مشكلة أخرى يجب وضعها في الاعتبار في حالة تنفيذ الخيار الثاني أو الثالث، وهي وقت تقديم التقارير المعتمدة على البيانات، مثل التقارير المالية، والتي غالبًا ما تُعرض في الدورة العادية الثانية، للسماح بمتسع من الوقت لاستخراج البيانات والمعلومات الواردة في التقارير. ومع ذلك، من الأفضل عرض التقارير المالية في الدورة السنوية عوض تقديمها في السنة التالية في الدورة العادية الأولى، حيث من شأن ذلك أن يؤدي إلى حدوث فترات تأخير طويلة بين إغلاق الدفاتر ومناقشات التقارير المالية.

31 - وأشار مستشار الشراكة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أنه إذا اختار المجلس إلغاء الدورة العادية الثانية، فسيقدم المكتب فيما بعد التقرير الإحصائي السنوي المعني بمشتريات الأمم المتحدة إلى الدورة العادية الأولى التالية. وبالمثل، سيقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استعراضه الإستراتيجي لمنتصف المدة، والذي عادةً ما يقدم في الدورة العادية الثانية، إلى الدورة السنوية، مع مراعاة أنه سيتعين عليه أيضًا معالجة المخاوف المتعلقة بتوافر البيانات.

32 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 2/2020 المعني بأساليب عمل المجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان المدير والحوار التفاعلي

معلومات محدثة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

بيان المدير

33 - أكد المدير، في خطابه (المتوفر على الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، أنه على الرغم من السياق العالمي المعقد والمتنوع في عام 2019، فإن الأداء الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو تنفيذ خطته الإستراتيجية للفترة بين 2018 و 2021، والحلول البارزة الستة كان سائرًا في الطريق الصحيح. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال التركيز على التنفيذ، العمل مع الشركاء للتصدي

لبعض تحديات العقد الأكثر تعقيداً والمتعددة الأبعاد والراسخة الجذور. وتضمنت تلك التحديات عدم المساواة، وتغير المناخ، والأسباب الجذرية للهجرة، والنزوح القسري. وفي هذا الصدد، قدم تقرير التنمية البشرية لعام 2019 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رؤى جديدة يمكن من خلالها فهم سبب اعتراض الأفراد وما يمكن القيام به حيال ذلك.

34 - وفي عام 2019، اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجاً متكاملاً للتصدي لعدم المساواة والإقصاء والفقر المتعدد الأبعاد من خلال دعم البرلمانات لتعزيز الشمولية من خلال المشاركة الفعالة للمجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن خلال تعزيز حماية حقوق الإنسان ودعمها. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع نحو 90 بلداً لإصلاح القوانين والسياسات التمييزية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والمشاكل الصحية الأوسع نطاقاً التي تُديم الاستبعاد والتهميش، بينما شجع وضع نهج أكثر تكاملاً للمساواة بين الجنسين على مستوى الأهداف. وعلى الصعيد الداخلي، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أفضل منظمات الأمم المتحدة أداءً مقارنة بخطة العمل على نطاق المنظومة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

35 - ومن خلال مبادرة تحسين العمل المناخي "Climate Promise" لعام 2019، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان حول العالم على تعزيز الإسهامات المحددة دولياً في ظل اتباع نهج متكامل للقضايا المناخية عند تنفيذ الحلول البارزة. وتميزت الفترة الجديدة لمبادرة تحسين العمل المناخي "Climate Promise" بإطلاق لعبة المهمة 1.5 "Mission 1.5" في أوائل 2020، وهي لعبة على الجوال أشركت الناس في حلول المناخ للإسهامات المحددة دولياً لبلادهم. وبتنسيق من الصناديق الرأسوية للمناخ والبيئة، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 44 بلداً، الأمر الذي ساعدها على تجنب ملايين الأطنان من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وإفادة ملايين البشر.

36 - وفي عام 2019، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تناول الأسباب الجذرية للهجرة والنزوح القسري. وفي المنتدى العالمي للاجئين في كانون الأول/ديسمبر عام 2019، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة أهداف جديدة لدعم الميثاق العالمي المعني باللاجئين في 40 بلداً في مجالات الحوكمة المحلية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والعمل اللائق لمن ينتقلون، ومنع نشوب النزاعات، وبناء السلام والتنمية. وبالنظر إلى الوفورات في التكاليف للإجراءات الوقائية مقارنةً بالمساعدة الإنسانية، اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرضاً متجدداً بشأن الوقاية تضمن الأنشطة المدرة للدخل خلال الأزمات، وتوسيع نطاق المبادرات دون الإقليمية والمتعددة البلدان؛ للتعجيل بالتنمية وتعزيز الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك من خلال برنامج حدود أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

37 - وعلى الصعيد الداخلي، اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطوات لضمان فعالية وكفاءة نموذج أعماله في دعم تقديم الخدمات، حيث واصل تعزيز وبناء القدرات الحالية والجديدة. في عام 2019، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طريقه لتحقيق التوازن في الميزانية للسنة الثالثة على التوالي، بما يدل على الاستدامة والاستقرار المالي. ومن الجدير بالذكر أن الإسهامات العادية (الأساسية)، بما في ذلك التزامات المتعددة السنوات، ارتفعت للسنة الثانية على التوالي وكانت هناك زيادة كبيرة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الأموال المجمعة. كما تلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرأي الرابع عشر على التوالي في مراجعة الحسابات غير المشفوعة بتحفظ من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2018. وتضمنت الكفاءات والابتكارات الداخلية الأخرى: تجميع خدمات الأعمال في المكاتب القطرية وإستراتيجيات العمليات

التجارية المحسنة للفرق القطرية، وإطلاق إستراتيجية الأفراد لعام 2030 الجديدة، بما في ذلك مكان عمل أكثر أماناً وشمولاً، ومبادرة مشروع التخضير للحد من انبعاثات غازات الدفيئة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإنشاء شبكة مختبر معجل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو جزء من شبكة السياسات العالمية، وإنشاء محور القطاع المالي في عام 2019 لتمويل "تأثير أهداف التنمية المستدامة" ودعمها.

38 - وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزماً بالكامل بالتنفيذ الناجح لإصلاح الأمم المتحدة، كما يتضح من مشاركته النشطة في جميع جوانب الإصلاح في عام 2019. في عام 2020، سيستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لعب دور رئيسي عبر جميع مسارات الإصلاح، بما في ذلك إطار التعاون، وإطار الإدارة والمساءلة، واستعراض المكاتب الإقليمية والمتعددة البلدان، وسيواصل العمل كمقدم رئيسي لنظام المنسقين المقيمين. وكان التحدي في الماضي قدماً، هو أن يظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذا صلة بجيل جديد من الشركاء، مع العمل على تحقيق الأهداف طوال عقد العمل من 2020 إلى 2030. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معالجة التعقيدات في تنفيذ خطته الإستراتيجية للفترة بين 2018 و 2021، بما في ذلك من خلال استكشاف التحديات الحالية والجديدة حول عدم المساواة، وتغير المناخ، والهجرة، والنزوح القسري ومعالجتها.

البيانات الإقليمية والوطنية

39 - كرّر أعضاء المجلس التأكيد على أن التنمية ظلت محور التركيز الرئيسي لولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال نهج برنامجي لخطة عام 2030، بما يتماشى مع استعراض عام 2016 الذي يُجرى كل أربع سنوات. أكدوا على أهمية بناء القدرات الوطنية في تحقيق الأهداف، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وبغية القضاء على الفقر بكل أشكاله وأبعاده. كما رحبوا بالاتجاهات المالية الإيجابية والإسهامات المتزايدة بالموارد الأساسية، بما في ذلك موارد من بلدان البرنامج. ومع ذلك، أعربوا عن قلقهم المستمر بشأن عدم التوازن الأساسي وغير الأساسي، الذي يمكن أن يعوق تقديم الخدمات في بلدان البرنامج وشددوا على أهمية التمويل الأساسي المتعدد السنوات، والذي يمكن التنبؤ به. ودعوا المدير للاستمرار في إيجاد طرق مبتكرة لمعالجة اختلالات التمويل.

40 - ولفتت مجموعة من الوفود الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان متوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يحرّمها مركزها في كثير من الأحيان من المساعدة الإنمائية ويجبرها على تحمل ديون متعثرة غالباً ما تأتي في أعقاب كوارث مناخية. ودعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواصلة المشاركة في استعراضات المكاتب متعددة الأقطار وزيادة مشاركته في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال مسار ساموا ومؤتمر المحيطات لعام 2020. وأكدت من جديد دعمها لمكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب وتطلعت إلى توسيع دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جهود التعاون في بلدان الجنوب.

41 - ورحبت مجموعة ثانية من الوفود بالحوار البناء بين مكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء ومنظمات الأمم المتحدة بشأن إدراج أحكام الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في الاتفاق الإداري الموحد للصناديق المجمع. وأشادت ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمتابعة توصيات تقرير شركة Deloitte ووضع إستراتيجية وخطة عمل شاملتين. كما أطرت على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يقوم به من أجل تعزيز القدرة على أرض الواقع لمعالجة منع الاستغلال والاعتداء الجنسي، بما في ذلك من خلال تعيين

منسق بدوام كامل في العراق وتقديم تدريب مباشر إلى 20 جهة تتسابق بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وطلبت معلومات عن الخطط العملية لعام 2020 الرامية إلى تحسين تحليل الآليات وتعزيزها لدعم الضحايا/الناجين، وطلبت تفاصيل عن الطريقة التي ستتسوق المنظمات وستتبع وفقها الأدلة والمعرفة، بما في ذلك نتائج عمليات رسم الخرائط. وطلبت معلومات محدثة عن كيفية مواءمة تنقيح الاتفاقيات مع الشركاء المنفذين مع بروتوكول الأمم المتحدة بشأن ادعاءات الاعتداء والاستغلال الجنسيين التي يتورط فيهما الشركاء المنفذون.

42 - وأشادت مجموعة ثالثة من الوفود ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان عملية تحول مستقرة في ظل تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة. وخلال عقد العمل للفترة بين 2020 و 2030، من المهم أن يظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركزاً على العمل المعجل وتحقيق النتائج. وشجعتنا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة العمل كخبير تكامل، والاستفادة من قيادته الفكرية وخبرته في تحقيق التنمية. ورحبت بالحلول القائمة على الطبيعة التي قدمها للتنمية المستدامة وتطلعت إلى معرفة كيف ساعدت على تعجيل تنفيذ الأهداف. واعترفت المجموعة بوظيفة التقييم الصارمة للصندوق كأداة مهمة للمساءلة وطلبت الحصول على تفاصيل عن كيفية إتاحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتلك المعرفة للدول الأعضاء استعداداً لاستعراضاتها الوطنية الطوعية. وطلبت معلومات عن محور القطاع المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيف يسعى البرنامج ليكون في موضع يؤهله لمعالجة النقص في التمويل الموجه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكيف توفر استراتيجيته الخاصة بالقطاع الخاص رأس المال لتحقيق تلك الأهداف.

43 - ودعت مجموعة رابعة من الوفود منظمات الأمم المتحدة إلى: (أ) العمل معاً لاستخدام أدلة عالمية المستوى وتحليلات قطرية مشتركة مدمجة وملائمة للالتزامات الإصلاح، (ب) تصميم إطار تعاون قوي يعمل من خلال نهج المنظومة بأكملها مع سبل التضافر والتكامل بين الفرق القطرية والحكومات والأطراف المعنية ومن داخلها، (ج) ضمان مواءمة البرامج القطرية مع إطار التعاون، (د) وضع الموارد خلف النتائج والجهود المحددة بشكل جماعي، بما في ذلك تعجيل تنفيذ اتفاق التمويل، (هـ) السعي لتحقيق البرمجة المشتركة للتغلب على العقليات المتوقعة، (و) مراعاة قرار الجمعية العامة رقم 279/72 عند تعديل الخطط الاستراتيجية في أثناء استعراض منتصف المدة. وينبغي أن يتضمن استعراض منتصف المدة الدروس المستفادة من النتائج التي تحققت، بما في ذلك المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والمواءمة التنظيمية، ونتائج مسارات العمل التكميلية. وينبغي أن يعكس الاستعراض الكيفية التي أثرت بها الإصلاحات على طريقة العمل والأولويات البرنامجية. وتطلعت الوفود إلى مزيد من التوضيح لدور خبير التكامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق الإصلاحات على مستوى المنظومة. وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إجراء استعراض لمنتصف المدة يخلص إلى استنتاجات عامة لتنفيذ خطة عام 2030 تساعد على تحسين أطر النتائج والخطط الاستراتيجية بطريقة تقلل من العوائق أمام الجهود المشتركة، وتعزيز المشاركة الفعالة والشاملة والمتسقة للفرق القطرية. وطلبت المجموعة إتاحة مخططات مسبقة لاستعراضات منتصف المدة في شكل منسق فيما يتعلق بالعناصر المشتركة بين الوكالات ورحبت باقتراح عقد ورشة عمل مشتركة لاستعراض منتصف العام قبل الدورة السنوية لعام 2020.

44 - ورحبت مجموعة خامسة من الوفود بإسهامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نقل نظام المنسقين المقيمين لمكتب تنسيق التنمية، وتقديم إطار التعاون، وتنفيذ إطار المساءلة الإدارية، وضمان الاتساق مع اتفاق التمويل. وشددت على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجب عليها، في ظل وجود

آليات الإصلاح، التركيز على التغييرات السلوكية والنتائج حتى تصبح منظومة أكثر تعاوناً وتبسيطاً وفعالية. وأعربت عن القلق بشأن التقارير التي تقيد بوجود رسائل متضاربة حول الإصلاح عبر المنظومة، وطلبت ضمانات بأن الإصلاحات تمت الموافقة عليها دون تحفظ ومتابعتها بحماس على جميع المستويات. كما طلبت ضمانات أن المنسقين المقيمين كانوا يبلغون بتقييمات أداء الممثلين القطريين والعكس بالعكس، وحرصت على معرفة كيفية استفادة البلدان الشركاء من الخدمات الاستشارية وخبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك في مجالات منع نشوب النزاعات وسيادة القانون والحوكمة ومن خلال دوره كخبير التكامل. وأكدت على أن إطار التعاون يجب أن يكون الأداة الأكثر أهمية لتخطيط أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية وتنفيذها بالشراكة مع البلدان المضيفة، مدعوماً بنظم المراقبة والإبلاغ الفعالة وتقييم قطري مشترك معزز، يقوم على نهج يراعي النزاعات وحقوق الإنسان ومبدأ عدم تخلف أحد عن الركب. وشجعت جميع الأطراف على متابعة التتبع الدقيق والإبلاغ المنسق عن التزامات اتفاق التمويل ومضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف.

حوار تفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

45 - عقد المجلس أول حوار تفاعلي لعام 2020 حول موضوع الطبيعة في صميم التنمية المستدامة. وركزت المناقشات على الكيفية التي ساعد بها الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة في حماية البشرية من الكوارث، وضمان الأمن الغذائي والمياه، وتقليل المخاطر الأمنية والاضطرابات التي تواجه البلدان. وترتبط هذه الحلول ارتباطاً وثيقاً بالجهود المبذولة لتعجيل تحقيق الأهداف والتحديات الرئيسي لعقد العمل لخطة عام 2030. وسلط ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الميدان الضوء على أمثلة ملموسة لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحكومتَي بيرو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. واستكشف أعضاء المجلس التغييرات النظامية المطلوبة لتوسيع نطاق الاستجابة العالمية الجماعية لمعالجة الأسباب السياسية والمالية وغيرها من الأسباب الدافعة لفقدان الطبيعة وكيف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوجد في وضع فريد لمساعدة البلدان على وضع حلول قائمة على الطبيعة.

46 - وشدد أعضاء المجلس على عواقب تصور الطبيعة والبشرية على أنهما منفصلان ومدى اعتماد البشرية على سلامة النظام الإيكولوجي الطبيعي والعكس بالعكس. كما شددوا على أن تحقيق الأهداف وخطة عام 2030 والهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر، لن ينجح إلا إذا وضعت الطبيعة في صميم التنمية المستدامة. ولقد تحولت العلاقة بين الطبيعة والتنمية تحولاً جذرياً. وأصبحت الإجراءات والاقتصادات والصناعات البشرية المنهجية غاية في الأهمية بالنسبة لسلامة الطبيعة ولعمل نظم دعم الحياة الرئيسية. وعلى البلدان والحكومات والمجتمعات تأدية دورها المتمثل في الربط بين الأساليب القائمة على الأسس العلمية والحلول المستندة إلى الطبيعة. وعلى منظومة الأمم المتحدة للتنمية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تؤدي دوراً حاسماً في التنسيق والتكامل في إنتاج حلول شاملة تعتمد على الطبيعة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية. وبهذه الطريقة فقط سيكون من الممكن التصدي لجميع جوانب التحدي، اعتماداً على الالتزامات والأدوات الخاصة بالاتفاقات العالمية المعني بالمناخ.

47 - وأكدت الوفود على توفر فرصة فريدة للمجتمع الدولي في 2020 لترسيخ التزاماته وتوسيع نطاقها واستكشاف حلول تعتمد على الطبيعة في أثناء مشاركته في عدد من الأحداث العالمية التي تركز على المناخ. وستسلط هذه الأحداث الضوء على الحلول الممكنة التي يمكن للبلدان استخدامها للعمل على تغيير

المناخ من خلال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتحقيق الأهداف الضمنية والصريحة فيما بين الأهداف. ويتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل على اغتنام الفرص وتحويلها إلى إجراءات ملموسة، الأمر الذي يتطلب اتباع طرق جديدة من العمل. والقيمة الفريدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي أنه يسمح للبلدان باختبار الكيفية التي يمكنها العمل من خلالها الأمور بشكل مختلف من خلال رؤيتها الخاصة. وهناك حاجة لتحويل اقتصادي وهيكلية لمواجهة التحدي: القدرة على تجربة أنظمة إدارية جديدة ومزايا اقتصادية تتاح كجزء لا يتجزأ من الحلول على مستوى البلد حيث تشكل الطبيعة العنصر المركزي.

48 - وفي هذا السياق، سلط أعضاء المجلس الضوء على أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن: (أ) يعمل بشكل منهجي للدفاع عن الحلول المعتمدة على الطبيعة وإدماجها في التخطيط الجماعي، في الأمم المتحدة وفي أي مكان آخر، (ب) ويعمل كداعٍ ومصمم، من خلال دوره كخبير للتكامل، في دعم الحلول المعتمدة على الطبيعة وابتكارها حيث إنها تساعد البلدان في معالجة تحديات المناخ، (ج) يتعاون مع البنك الدولي لإرساء سبل التضافر والتكامل على جبهة المناخ، (د) يعبر عن الحاجة للتغيير الهيكلي التحويلي لمواجهة تحدي المناخ، (هـ) يشارك بشكل فعال في أحداث المناخ العالمية الرئيسية لعام 2020، (و) يعمل كعامل محفز لتحقيق التغيير، وحشد القطاع الخاص لزيادة تأثير عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالحلول المعتمدة على الطبيعة، (ز) يعمل بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة، خاصةً برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشركاء الحكوميين، ووكالات المساعدة ومن خلال الصناديق الرأسائية للتغلب على تحديات المناخ، (ح) يستخدم الخبرة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة الحكومات على إدارة أنشطة المحيطات والأنشطة البرية والسعي لإقامة شراكات لتعزيز حلول معتمدة على الطبيعة، (ط) السعي لإحداث التأثير الفعال والأمثل للموارد على المستوى القطري، (ي) يعدل الإجراءات الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدراج قضايا تغير المناخ في القرارات الداخلية، (ك) يحدد مجالات الحفز ذات الأولوية في تحقيق مكاسب إنمائية وحماية البيئة.

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

49 - عرض مدير البرنامج المعاون بالنيابة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وقدم لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية لكوبا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، ومالي، والكويت، وباراغواي، والتمديدات الأولى لفترة سنة للبرامج القطرية لكولومبيا، وغواتيمالا، ولبنان، وطاجيكستان، وفنزويلا، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر لعام 2020، والتمديد الثاني للبرنامج القطري للمكسيك، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيو عام 2020، والتمديد الثالث للبرامج القطرية لجنوب أفريقيا، من 1 نيسان/أبريل إلى 30 يونيو/حزيران عام 2020، وللجمهورية العربية السورية، من 1 يناير/كانون الثاني إلى 30 أيلول/سبتمبر عام 2020، والتمديد الأول لفترة سنة للبرنامج القطري لأفغانستان، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر. وبالمقابل، قدم المديرون الإقليميون لأفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تفاصيل من المنظورات الإقليمية.

50 - وراجع المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره رقم 7/2014، ووثائق البرامج القطرية لكوبا (DP/DCP/CUB/3) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/CPD/COD/3) والعراق

(DP/CPD/IRQ/3) ومالي (DP/CPD/MLI/4) والكويت (DP/CPD/KWT/3) وباراغواي (DP/CPD/PRY/3) واعتمدها.

51 - وأحاط المجلس التنفيذي *علمًا* بالتمديدات الأولى لفترة سنة للبرامج القطرية لكولومبيا، وغواتيمالا، ولبنان، وطاجيكستان، وفنزويلا، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر عام 2020، كما ورد في الوثيقة DP/2020/5.

52 - وأحاط المجلس التنفيذي *علمًا* بالتمديد الأول لفترة سنة للبرنامج القطري لأفغانستان، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، كما ورد في الوثيقة DP/2020/5/Add.1.

53 - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني للبرنامج القطري للمكسيك من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيو عام 2020، كما ورد في الوثيقة DP/2020/5.

54 - ووافق المجلس التنفيذي على التمديدات الثالثة للبرامج القطرية لجنوب أفريقيا، من نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيو عام 2020 وللجمهورية العربية السورية، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 أيلول/سبتمبر عام 2020، كما ورد في الوثيقة DP/2020/5.

55 - وردًا على تبادل وثيقة البرنامج القطري لكوبا، بعد اعتمادها، أكد عدد من الوفود على أهمية الامتناع عن المناقشات التي تركز على السياسة في المجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المدير التنفيذي

معلومات محدثة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

56 - سلطت المديرية التنفيذية في بيانها (المتوفر على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان) الضوء على أن قمة نيروبي التي عقدتها حكومتا كينيا والدنمارك معًا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان كانت ناجحة للغاية. وكانت نية الصندوق الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله. واستهدفت القمة خلق الزخم السياسي والمالي لإتمام الأعمال غير المكتملة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإعادة تنشيط مجتمع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتوسيعه. ولم تعقد القمة لتشكيل منتدى يضع لغة جديدة، حيث يظل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية صالحًا وملئمًا كما كان دائمًا. وسعت القمة لإعادة تنشيط الحركة وتأمين الالتزامات لتعجيل العمل. وأبدت المديرية التنفيذية أيضًا تعليقًا مفاده أن بيان نيروبي والالتزامات الطوعية تظهر الإصرار العالمي لإنجاز العمل. وحضر أكثر من 8,000 وفد من 173 بلدًا، وقدم أكثر من 1,250 التزامًا من رؤساء الدول والحكومات والمتبرعين والأعمال والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وغير ذلك، وتعهد الشركاء من القطاعين الخاص والعام بتوفير مليارات الدولارات. وكجزء من متابعة القمة، سيشكل الصندوق لجنة رفيعة المستوى تتألف من قطاع عريض من الأطراف المعنية لإعطاء قوة دافعة للالتزامات نيروبي ضمن الآليات الحالية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

57 - وثمة إرادة سياسية لتحقيق النتائج التحويلية الثلاثة للصندوق، التي تتمثل في إنهاء حالات الوفاة النفاسية التي يمكن منعها، وإنهاء عدم تلبية احتياجات تنظيم الأسرة، وإنهاء العنف القائم على نوع الجنس والممارسات الضارة. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان هذا الزخم خلال عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وفي غضون ذلك، أظهر الصندوق وجود فجوة تمويل عالمية قدرها 222 مليار دولار أمريكي تحول دون تحقيق أهداف الإنهاء الثلاثة بحلول عام 2030.

58 - وسلطت المديرية التنفيذية الضوء على عدد من الموضوعات الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2020. وكان الأول هو استعراض منتصف المدة للخطة الإستراتيجية للفترة بين 2018 و 2021، والميزانية المتكاملة المقابلة، للفترة بين 2018 و 2021. وستجري استعراضات منتصف المدة في عام 2020 تقييماً للتقدم المحرز وتحدد المكان الذي قد يحتاج إلى تركيز إضافي. وسيضمن صندوق الأمم المتحدة للسكان إتمام عملية تتسم بالشفافية مع المجلس لتحديد الأسباب الرئيسية والعناصر المساعدة لتعزيز عمليات التنفيذ وتعجيله خلال العامين التاليين وإرساء أساس متين للخطة الإستراتيجية التالية (للفترة بين 2022 و 2025).

59 - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان إحراز تقدم في ظل العمل مع صناديق وبرامج أخرى ضمن الفصل المشترك، وبصورة أعم، تحت مظلة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد عمم رؤى تحقيق نتائج أفضل بالتوحد والمضي قدماً في الإصلاح في جميع أعماله. وظل صندوق الأمم المتحدة للسكان يشارك بشكل وثيق في استعراضات المكاتب الإقليمية ومتعددة الأقطار. وفي المستقبل، سيركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على التكامل والقدرة على التكيف والمرونة والابتكار وتحقيق النتائج، بينما يقدم للفرق القطرية خبرته في المجالات، مثل البيانات من أجل التنمية والشباب والعائد الديموغرافي وخلق زخم مالي.

60 - ويظل الصندوق ملتزماً بتعزيز الإدارة القائمة على النتائج. وفي عام 2019، وجدت التقييمات الخارجية، مثل شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف (MOPAN) أن منظومة صندوق الأمم المتحدة للسكان عملت بشكل جيد، في حين أجرى مكتب التقييم أول تقييم إنمائي للصندوق، ما ساعده على التطور إلى المرحلة التالية من الإدارة القائمة على النتائج. وعلى الصعيد الإنساني، يلبي المكتب الاحتياجات المتزايدة للأفراد في حالات الطوارئ فيما يتعلق بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والاستجابة للعنف القائم على النوع ورعاية الصحة العقلية. والأولويات الإنسانية الإستراتيجية للصندوق لعام 2020 هي تحسين التأهب، والتهيئة، وتعزيز القيادة، ودعم القدرة التشغيلية. وفي الأشهر الستة الماضية، وسع صندوق الأمم المتحدة للسكان نطاق توفير خدمات الصحة الإنجابية والاستجابة للعنف القائم على الجنس من قبل متخصصين في محاور إقليمية. وعلى الصعيد الداخلي، أنشأ الصندوق أدوات قوية لضمان الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وينصب تركيزه الآن على ضمان عمل منظوماته بشكل فعال في ظل دعمها لسياسة عدم التسامح. وفي أيلول/سبتمبر عام 2020، ستتولى المديرية التنفيذية دور مناصرة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش الجنسي ودعم النهج التي تركز على الناجين. وفي عام 2020، سيكون الصندوق نشطاً عالمياً في مجال تعدادات السكان، وقد أنهى الحصر التعدادي لـ 33 بلداً من البلدان المستفيدة من برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان بالفعل، وستتبعه 46 بلداً آخر في عام 2020 و 39 في عام 2021. وسيساعد الصندوق

المواضيعي لبيانات السكان المنشأ حديثاً في بناء القدرات للتعدادات الإلكترونية الحديثة وضمان تطوير هذه البيانات عن علم.

61 - وأبرزت المديرية التنفيذية أنه في عام 2019، تلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان دعماً مالياً قياسيًّا، تجاوزت إيراداته الإجمالية مبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي، ويجب أن يتجاوز التمويل الأساسي الحد المستهدف البالغ 350 مليون دولار أمريكي وقد وصل التمويل المشترك إلى مبلغ قياسي يبلغ 940 مليون دولار أمريكي. وسيواصل الصندوق التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية لإبراز أهمية الاستثمارات المتزايدة في صحة النساء والمراهقين والشباب ورفاهيتهم. كما أعلنت المديرية التنفيذية بدء حملة تعبئة الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2020. وأكدت على أهمية اتفاق التمويل وحوارات التمويل المنظمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان كوسائل لتوسيع قاعدة المانحين. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتحسين الحوارات وإحراز التقدم للوفاء بالتزامات اتفاق التمويل. وفي هذا الصدد، إضافةً إلى قرار عام 2018، سيكون من الضروري مواصلة تقديم المجلس للمبادئ التوجيهية.

62 - وأشاد رئيس المجلس بصندوق الأمم المتحدة للسكان لكل ما يقوم به من أعمال، مشيرًا إلى أنه مسرورٌ لما أحرز من تقدم باتجاه تحقيق أهداف الإنهاء الثلاثة، ولأن استعراض منتصف المدة سيكون موضوعاً مهماً مطروحاً على المجلس. وفيما يتعلق بحوار التمويل المنظم، ظل نص القانون الصادر عام 2018 ساري المفعول، وسيعالج هذا البند مرة أخرى في أيلول/سبتمبر 2020.

63 - وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم القوي لولاية الصندوق وأشادوا بعمله الممتاز في نجاح قمة نيروبي، ولا سيما مجموعة الالتزامات المتجددة، والعدد الهائل من المشاركين، وتوسيع نطاق الأطراف المعنية. وأشادوا بصندوق الأمم المتحدة للسكان لجهوده في تعبئة الموارد في عام 2019، التي أدت لمستويات قياسية من التمويل، متجاوزة المستويات المستهدفة للموارد الأساسية. وبشكل عام، شددت الوفود على أهمية إصلاح الأمم المتحدة والدور المركزي الذي واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان في لعبه طوال عقد العمل من أجل تحقيق الأهداف.

64 - ورحبت مجموعة من الوفود بإسهامات صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحويل منظومة المنسقين المقيمين لمكتب تنسيق التنمية، وتنفيذ إطار المساءلة الإدارية، والاتساق مع ميثاق التمويل. ورحبت بمضاغفة الصندوق لمساهمة تقاسم التكاليف لعام 2019 لمنظومة المنسقين المقيمين، والاستيعاب الداخلي لإطار التعاون عند وضع البرامج القطرية، وتفعيل الرسوم المقدرة بنسبة 1 في المئة على الإسهامات غير الأساسية المخصصة بصرامته. وشددت الوفود على أن منظومة الأمم المتحدة للتنمية، في ظل وجود آليات الإصلاح، يجب عليها التركيز على التغييرات السلوكية والنتائج لتصبح منظومة أكثر تعاوناً وتبسيطاً وفعالية. وأعربت عن قلقها بشأن الرسائل غير المتسقة المعنية بالإصلاح عبر منظومة الأمم المتحدة وطلبت ضمانات بأن الإصلاحات تمت الموافقة عليها دون تحفظ ومتابعتها بحماس على جميع المستويات. ورحبت بزخم قمة نيروبي وأبدت حرصها على زيادة توافقها مع خطة الإصلاح. ودعت صندوق الأمم المتحدة للسكان لمواصلة تعزيز رسائل فعالة ومتسقة داخليًا، بما في ذلك منع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. وطلبت الحصول على ضمانات بأن المنسقين المقيمين أبلغوا بتقييمات الأداء للممثلين القطريين والعكس بالعكس، وتطلعت إلى إسهامات صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجموعة كبيرة من المرشحين المنسقين المقيمين المحتملين. وأكدت على أن إطار التعاون يجب أن يكون الأداة الأكثر أهمية لتخطيط أنشطة الأمم

المتحدة الإنمائية وتنفيذها بالشراكة مع البلدان المضيفة، مدعوماً بنظم المراقبة والإبلاغ الفعالة وتقييم قطري مشترك معزز، يقوم على نهج يراعي النزاعات وحقوق الإنسان، ومبدأ عدم تخلف أحد عن الركب. وشجعت جميع الأطراف على متابعة التتبع الدقيق والإبلاغ المنسق عن التزامات اتفاق التمويل ومضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف.

65 - ودعت مجموعة ثانية من الوفود الصناديق والبرامج إلى: (أ) العمل معاً لاستخدام أدلة بارزة وتحليلات قطرية مشتركة مدمجة ومتوائمة مع إصلاح الأمم المتحدة، (ب) تصميم إطار تعاون قوي يعمل من خلال نهج المنظومة بأكملها مع سبل التضافر والتكامل داخل الفرق القطرية والحكومات والشركاء والأطراف المعنية وبينها، (ج) ضمان موافقة البرامج القطرية مع أطر التعاون، (د) وضع الموارد خلف النتائج والجهود المحددة بشكل جماعي، بما في ذلك تعجيل تنفيذ اتفاق التمويل، (هـ) السعي لتحقيق البرمجة المشتركة للتغلب على العقبة المتوقعة، (و) مراعاة قرار الجمعية العامة رقم 279/72 عند تعديل الخطط الإستراتيجية في أثناء استعراض منتصف المدة. وشددت المجموعة على أن استعراض منتصف المدة يجب أن يتضمن الدروس المستفادة من النتائج التي تحققت، ولا سيما المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمواءمة التنظيمية ونتائج مسارات العمل التكميلية. ويجب أن يظهر الاستعراض الكيفية التي غيرت بها الإصلاحات الأولويات البرنامجية وعززت طريقة جديدة للعمل. وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان، في استعراض منتصف المدة، على استخلاص استنتاجات بشأن تنفيذ خطة 2030 لتتقيد أطر النتائج والخطط الإستراتيجية للمنظمات بطريقة قللت من العوائق أمام الجهود المشتركة وعززت المشاركة الفعالة والشاملة والمتسقة للفرق القطرية. وطلبت المجموعة إتاحة موجزات مسبقة لاستعراضات منتصف المدة في شكل منسق للعناصر المشتركة بين الوكالات ورحبت، باقتراح عقد ورشة عمل مشتركة لاستعراض منتصف العام قبل الدورة السنوية لعام 2020.

66 - وطلبت مجموعة ثالثة من الوفود خارطة طريق مصممة تأخذ في الاعتبار إعلانات أصدرتها البلدان والمجتمعات المشاركة في قمة نيروبي. وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على استخدام استعراض منتصف المدة لإشراك الدول الأعضاء في تعزيز العمل البرنامجي للصندوق، ودعت صندوق الأمم المتحدة للسكان للانخراط بشكل أعمق في المجالات المترابطة لتغيير المناخ والتنمية والنساء. وطلبت أن يضاعف الصندوق دعمه للمكاتب دون الإقليمية، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وحثت صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تجسيد مبادئ الإصلاح في عمله، بما في ذلك ما يتعلق بالفصل المشترك. وأعربت عن القلق المستمر بشأن الاختلالات بين التمويل الأساسي وغير الأساسي وتأثيرها في التنمية البشرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك على النساء والشباب. وحثت صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة مشاركته في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع مراعاة نوع الجنس كعنصر رئيسي لمسار ساموا.

67 - ورحبت مجموعة رابعة من الوفود بالحوار البناء بين مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء ومنظمات الأمم المتحدة بشأن إدراج أحكام الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في الاتفاق الإداري الموحد للصناديق المجمع. وأشادت بصندوق الأمم المتحدة للسكان لمتابعة توصيات تقرير شركة ديلويت المقدمة للمجلس في عام 2019 وطلبت معلومات محدثة عن خطط صندوق الأمم المتحدة للسكان لتقييم مدى فعاليتها. وأعربت عن تقديرها للخطوات المتخذة في عامي 2018 و 2019 لزيادة قدرة المكاتب الأخلاقية ومراجعة الحسابات ووظيفتها ودعمها للجهود المبذولة للدفاع عن حقوق الضحايا، وأشادت

المجموعة بصندوق الأمم المتحدة للسكان لقيادته الرائدة في بناء القدرات على مستوى المنظومة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، طلبت تفاصيل في الدورة المشتركة للمجالس في حزيران/يونيو عام 2020 عن عدد التقارير وعواقب الادعاءات وما إذا كانت زيادة الموارد المخصصة كافية أم لا. ورحبت بالدراسات الاستقصائية لقياس الفجوات بين احتياجات الضحايا والناجين، وثقافة الإدارة، وتأثير منع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وطلبت وضع خطة عمل في الدورة السنوية لعام 2020. كما أثنت على الصندوق لريادته في تطويره أداة الفحص للشركاء المنفذين، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لوضع الصيغة النهائية لبروتوكول الأمم المتحدة المعني بالادعاءات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي التي يتورط فيها الشركاء المنفذون. وطلبت توضيحاً بشأن كيفية التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالبروتوكول والكيفية التي يرصد بها شركاءه المنفذين. وطلبت من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعطي الأولوية للمناقشات المعنية بمنع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في دورات المجلس المستقبلية، الأمر الذي يضمن اتباع نهج متسق وجماعي. وأيدت النهج الذي يركز على الناجين والالتزام الجماعي لمواصلة استخدام نظام الأمين العام للإبلاغ الآني الإلكتروني كآلية للمساءلة، وتطلعت إلى تلقي معلومات محدثة عن التنفيذ والتأثير بطريقة منسقة عبر المنظمات.

68 - وأكدت الوفود الأخرى، في مداخلات فردية، على حاجة صندوق الأمم المتحدة للسكان لمواصلة المشاركة مع المجتمع الأوسع نطاقاً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وسلطت الضوء على نجاح تدخلات صندوق الأمم المتحدة للسكان لمعالجة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال، وأعربت عن تأييدها القوي لمبادرة تسليط الضوء. كما ركزت الوفود على قضايا انخفاض الخصوبة والشيوخوخة، داعية صندوق الأمم المتحدة للسكان لمعالجة انخفاض معدلات المواليد في سياق الحقوق والصحة الإنجابية، وكذلك احتياجات تنظيم الأسرة غير الملباة في المناطق المتضررة.

69 - ورداً على ذلك، قالت المديرية التنفيذية إن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيدمج التزامات نيروبي في برامجه القطرية وأطر التعاون من خلال الالتزامات الطوعية التي تقودها البلدان، ما يسمح له بتكييف عمله مع تنوع البلدان المستفيدة من البرنامج. وأجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان تحليلاً إقليمياً للالتزامات، وسيبدأ في معالجتها بحسب كل بلد على حدة في عام 2020. وتجرى حوارات وطنية بشأن التزامات نيروبي وهي ستساعد على إنشاء آليات وطنية للتنفيذ. كما أقرت قمة نيروبي بالعلاقة بين مندييات المساواة بين الجنسين بعد مرور 25 عاماً على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في 2019 ومرور نفس الفترة على مؤتمر بكين في عام 2020 التي يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأنها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. في الاجتماعات التي عقدت بعد مرور 25 عاماً على مؤتمر بيجين، سيركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على السلامة الجسدية، والوصول إلى انعدام حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بحلول عام 2030، ودور النساء والشباب في السلام والأمن. وبالمثل، كانت قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو في عام 2020، فرصة تاريخية لمناقشة التحديات العالمية لسوء التغذية المرتبطة بعمليات لجنة السكان والتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو الذي تشرشد به خطتها الإستراتيجية.

70 - وقالت المديرية التنفيذية إن الصندوق يعمل بالشراكة مع الفرق القطرية ومنظمات الأمم المتحدة لتحقيق أهداف الإنهاء الثلاثة وعدة مبادرات على مستوى المنظومة. وفيما يتعلق باستعراض مكاتب متعددة الأقطار، قدم الصندوق نماذج جديدة للتكاليف وتعديلات على أدوات صندوق الأمم المتحدة للسكان للتكيف

مع احتياجات المكاتب المتعددة الأقطار. ويعزز وجوده في المناطق الفرعية المعنية، ويستعرض نماذج العمل وعمليات تخصيص الموارد، ويعزز الدعم للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن خلال إستراتيجية المنسقين المقيمين، شجع الصندوق الموظفين المؤهلين على إجراء تدريب تقييمات المنسقين المقيمين. وعمومًا، توفرت بيئة تمكينية داعمة بشكل متزايد داخل الفرق القطرية وبين المنسقين المقيمين للمشاركة في الخطط التشغيلية والمعارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. أظهرت الدراسة الاستقصائية للمكاتب القطرية لعام 2019 أن قدرة الموظفين وقيادة إطار التعاون والمبادئ التوجيهية ذات الصلة توتي ثمارها. وسيقترح الصندوق مؤشراً محددًا لقياس مدى موامة برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان القطرية مع أطر التعاون، كجزء من استعراض منتصف المدة لخطته الإستراتيجية للفترة بين 2018 و 2021. وسيركز استعراض منتصف المدة على توسيع التدخلات وتسريع عملية التنفيذ، بما في ذلك تعبئة الموارد لتمويل إنجاز الأعمال غير المكتملة لمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف. وفيما يتعلق بالصلة بين التنمية الإنسانية، تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل وثيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كجزء من استعراضه الإنساني لعام 2020، لضمان إعطاء الأولوية للمرأة والأطفال في حالات الأزمات. وأتاح استعراض منتصف المدة الفرصة للصندوق للنظر في كيفية تأثير القضايا الجنسانية، مثل تغير المناخ في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأفضل الطرق لمعالجة الأسباب الجذرية.

71 - وأكدت المديرية التنفيذية على أن قيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان وضعت على الصعيد العالمي خطط منع الاستغلال والتحرش الجنسي في صدارة جدول أعمالها واستمرت في اتخاذ خطوات على مستوى المؤسسة لتغيير إدارتها وثقافتها التنظيمية. وتشكل مكافحة العنف القائم على نوع الجنس في الأوضاع الإنسانية عنصرًا حاسمًا في العمل الإنساني للصندوق، مدعومًا بإنتاج بيانات سكانية عالية الجودة للبرامج الإنسانية القائمة على أدلة. وضمن صندوق الأمم المتحدة للسكان إمكانية الوصول إلى خدمات المنقذة للحياة، وأنشأ آليات تنسيق للوقاية الفعالة من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والتصدي له، وكفل الرعاية لحالات الولادة الطارئة والمواليد الجدد في أوضاع إنسانية. وفيما يتعلق بانخفاض الخصوبة وشيخوخة السكان، فإن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة بين 2018 و 2021، لديها بالفعل ديناميات سكانية متأصلة بها، وأسس الصندوق ممارسة تقنية بشأن شيخوخة السكان وانخفاض الخصوبة وافتتح مكتبًا في سيول، بجمهورية كوريا، للتركيز على قضايا شيخوخة السكان وانخفاض الخصوبة وتحديد الجنس. وأكدت للمجلس على أن حقوق الإنسان ما زالت الأساس لولاية الصندوق وعمله.

72 - وأكد نائب المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) أن صندوق الأمم المتحدة للسكان مستعد للمشاركة مع المجلس فيما يتعلق بمكافحة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وسلط الضوء على أن التعاون بين الوكالات بخصوص هذه القضية تعاون نموذجي. وفي ظل وجود سياسات وأطر قوية، ركزت منظمات الأمم المتحدة على التنفيذ باستخدام نهج يركز على الضحايا. ويجري الصندوق الآن دراسات استقصائية على المستوى القطري لتحديد الثغرات ومعالجتها؛ ومواصلة تحسين الأطر التي وضعها. ولا تسعى المبادرة الثقافية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للوصول إلى طرق جديدة للعمل تشبهاً مع إصلاح الأمم المتحدة وحسب، بل تعطي الأولوية أيضًا لمنع السلوكيات المحظورة في مكان العمل.

73 - وأكد مدير شعبة السياسات والاستراتيجيات على أن مجموعات الاستثمارات لصندوق الأمم المتحدة للسكان المعدة قبل قمة نيروبي ستتم مواصلة مناقشتها على مستوى قطري لإنشاء مجموعات استثمارات وطنية، الأمر الذي سيسمح للصندوق بتعبئة مزيد من الموارد من الحكومات والقطاع الخاص. وسيوسع

صندوق الأمم المتحدة للسكان منصة التعاون كجزء من برامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تبادل المعرفة والتكنولوجيا في مكافحة الوفاة النفاسية والعنف ضد المرأة.

سادسا - التقييم

74 - عرض مدير مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان التقييم الإنمائي للنهج الإداري القائم على النتائج، وقدم نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) بدوره الاستجابة الإدارية.

75 - ورحب أعضاء المجلس بالتقييم الذي أتاح التعقيبات الآنية وبالالتزام الصندوق بتشكيل وظيفة تقييم قوية. وأقرروا بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يضطلع بدور رائد داخل منظومة الأمم المتحدة في أثناء إجراء التقييم الإنمائي. ورحبوا بالجهود التي يبذلها الصندوق للانتقال للمستوى التالي من الإدارة القائمة على النتائج لإرشاد عملية اتخاذ القرارات، جزئياً من خلال اختبار أساليب الإدارة التكيفية. ووجدوا ما يشجعهم في أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل لتحسين التوازن بين المساءلة والتعلم. وطلبوا إتاحة الدروس المستفادة، من جانبي التقييم والإدارة، للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة للتنمية، مشددين على أهمية المواءمة المستمرة لعمل التقييم الذي يجريه الصندوق مع أهداف عام 2030 وخطتها.

76 - ورداً على ذلك، سلط مدير مكتب التقييم الضوء على أن خطة تقييم المنظمة تسعى إلى تنوع جودة التقييمات لضمان إمكانية الاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرارات الاستراتيجية بكفاءة بالزمن الحقيقي. وهذا جزء من عملية أكبر تروم الابتكار. وأتاح المكتب نتائج التقييم والدروس المستفادة، بما في ذلك ممارسات التقييم، من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. والمكتب حريص على إتاحة خبرات التقييم مع الشركاء في كل المستويات بل أتاحها، في الواقع، في مؤتمر الرابطة الدولية لتقييم التنمية وأحداث عالمية أخرى، وهو بصدد عقد ندوة عبر الإنترنت للوصول إلى جمهور أكبر.

77 - وشدد نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) على أن استخدام الأساليب التكيفية للتعلم أتاحت لصندوق الأمم المتحدة للسكان زيادة تجربة التقييم لتصميم البرامج والتخطيط لها وتعديلها بشكل أفضل. وجاء اعتماد الصندوق للأسلوب التكيفي في الوقت المناسب حيث سعى لتوسيع نطاق برامجه والتعجيل بها في ضوء التزامات قمة نيروبي. وسمح الأسلوب التكيفي بالنشر الفوري للمعرفة وأفضل الممارسات وعمل كأداة للابتكار والتعجيل، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية.

78 - وقال مدير شعبة السياسات والاستراتيجيات إن نهج الإدارة التكيفية شكّل طريقة جديدة للعمل تحتاج إلى التنقيح. ومع ذلك، لقد أثبت النهج بالفعل فائدته في السماح للصندوق بإجراء تعديلات آنية من أجل زيادة كفاءته في استجابته الإنسانية. وقد تمكن صندوق الأمم المتحدة للسكان من استخدام التوصيات، على سبيل المثال، لزيادة قدرته بشكل كبير على الاستجابة للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في حالات الأزمات وتعبئة الموارد والخدمات وضمان النشر الفوري للخبرات وصرف الأموال بشكل أسرع. كما قدم الصندوق برنامجاً مبتكراً للإدارة القائمة على النتائج ومعززاً بشبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف (MOPAN)، يوفر له صندوق الأمم المتحدة للسكان حافظة تمويل محدد، لتعزيز مهارات المكاتب القطرية في استخدام الإدارة التكيفية لتعديل البرامج على المستوى القطري.

79 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقييم الإنمائي لنهج الإدارة القائمة على النتائج في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2020/CRP.1) والاستجابة الإدارية (DP/FPA/2020/CRP.2).

سابعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

80 - قدم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) لمحة عامة لوثائق البرنامج القطري لكوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، ومالي، وباراغواي؛ والتمديدات الأولى لفترة سنة للبرامج القطرية لكولومبيا، وغواتيمالا، وفنزويلا وكذلك تمديدات البرنامج القطري لجنوب أفريقيا، والجمهورية العربية السورية. وبالمقابل، قدم المديرون الإقليميون للدول العربية، وغرب ووسط أفريقيا، وشرق وجنوب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي تفاصيل من المنظورات الإقليمية.

81 - وراجع المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره رقم 7/2014، وثائق البرامج القطرية لكوبا (DP/FPA/CPD/CUB/9) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/FPA/CPD/COD/5) والعراق (DP/FPA/CPD/IRQ/3) ومالي (DP/FPA/CPD/MLI/8) وباراغواي (DP/FPA/CPD/PRY/8) واعتمدها.

82 - وأحاط المجلس علماً بالتمديدات الأولى لفترة سنة للبرامج القطرية لكولومبيا، وغواتيمالا، وفنزويلا، كما اعتمد التمديد الثالث لمدة ثلاثة شهور لجنوب أفريقيا والتمديد الثالث لفترة سنة للجمهورية العربية السورية (DP/FPA/2020/2).

83 - ورداً على تبادل بشأن وثيقة البرنامج القطري لكوبا، بعد اعتمادها، أكد عدد من الوفود على أهمية الامتناع عن المناقشات التي تركز على السياسة في المجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المدير التنفيذي

84 - سلطت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الضوء في بيانها على أنه في عام 2020، في الذكرى الخامسة والعشرين من تأسيسه كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منظمة قوية. وقد خرج من عام 2019 على أرضية مالية قوية بنموذج أعمال معروف بالكفاءة والفعالية، الأمر الذي جعله مناسباً ليصبح قوة دافعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإصلاح الأمم المتحدة. وقد برزت مبادراتها الاستثمارية ذات التأثير الاجتماعي، المعروفة باسم S3I، كرائدة للتمويل المبتكر واحتلت مكانة بارزة في تمويل الأمين العام لاستراتيجية التنمية. وكانت S3I، التي أصبح اسمها "استثمارات ذات تأثير على البنية التحتية المستدامة"، نموذجاً لتوجيه استثمار القطاع الخاص إلى البلدان النامية، ما ساعدها على توفير مساكن معقولة الأسعار واحتياجات الطاقة المتجددة. وللاحتفال بهذه البداية الجديدة، سيتم افتتاح مكتب S3I جديد في هلسنكي في عام 2020. وبصفته خبيراً في البنية التحتية عالية الجودة، وهو عنصر أساسي في الولاية وجزء لا يتجزأ من مبادرة S3I، دعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الحكومات لضمان تنمية طويلة الأجل ومستدامة ومرنة. وقد ساعد في تشكيل مبادئ المجموعة العشرين للبنية التحتية عالية الجودة في عام 2019، ودعم، من خلال عمله مع اللجنة العالمية المعنية بالتكيف، الحكومات لإيجاد طرق مبتكرة لمعالجة قضايا تغير المناخ، بما يتماشى مع الأهداف واتفاق باريس. وكان الطلب العالمي للبنية التحتية المستدامة، والذي يُعد أساساً للتنمية المستدامة، غير مسبوق، وعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع القطاع الخاص لضمان أن يكون بأسعار يمكن تحملها وأنه لم يتخلف أحد عن الركب. ويتحول ذلك بدوره إلى فرص للتوظيف والحصول على خدمات الصحة والتعليم، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة.

85 - وشددت المديرية التنفيذية على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جعل المنظور الجنساني محور جميع أعماله. ولدى مشاريع الشراء والبنية التحتية القدرة على خلق فرص جديدة للمرأة والفتيات. ويؤثر الشراء الفعال في سلسلة التوريد، ما يؤدي بدوره إلى دعم الأعمال التي تقودها المرأة وإعطاء أولوية للموردين الذين يحققون نتائج أفضل في مجال التكافؤ بين الجنسين. وبالمثل، فإن البنية التحتية المراعية لنوع الجنس قدمت للمرأة حياة أفضل، ما حسن وصولها إلى خدمات الصحة والتعليم والوظائف وعزز تمكينها الذاتي. كما أحرز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقدماً من داخله، حيث تمثل المرأة نسبة 43 في المئة من الموظفين ويسعى المكتب للوصول إلى نسبة 47 في المئة بنهاية عام 2020، وتجاوز أهداف الأمم المتحدة على المدى الطويل. في عام 2020، ركز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على استعراض منتصف المدة لخطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وسيشارك عن كثب مع مجلس العملاء المنشأ حديثاً لتقليل التعقيبات في طريق التقدم. ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ملتزم بنجاح نظام المنسقين المقيمين الجديد وهو عضو نشط في الفرق القطرية للأمم المتحدة، له أهمية خاصة لأن دوره غالباً ما يكون في شكل الوكالات غير المقيمة. ويعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بجد ليكون الشريك المفضل لمنظمات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك العمليات التجارية من خلال مراكز الخدمة المشتركة التابعة له. وتتطلع المديرية التنفيذية إلى قيادة هذه الجهود بصفقتها الرئيسية المعينة حديثاً للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

86 - وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم القوي المستمر لولاية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ونموذج الأعمال الفريد من نوعه الذي يتبعه، وأشادوا بعمله المستمر في مجال البنية التحتية والشراء المستدام، بما في ذلك من خلال مبادرة S3I التي اتخذت حديثاً. وتمثل مبادرات الشراء والبنية التحتية المستدامة ركائز للجهود المبذولة لتحقيق الأهداف وخطة عام 2030، وأثنت الوفود على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمنحه المعيار الذهبي في الشراء المستدام للمرة الرابعة من المعهد المعتمد للشراء والإمداد. وشجعت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على قيادة الجهود الرامية إلى تعزيز الشراء المستدام عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ورحبت الوفود بتعميم المساواة بين الجنسين في جميع أعمال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإدماجه في مشاريع البنية التحتية والشراء المستدامة. ودعت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمواصلة المشاركة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتحقيق خطة الإصلاح، وشجعت على المساعدة في تحسين تقديم الخدمات على نطاق المنظومة. كما شجعت للانضمام إلى المنظمات الأخرى في استجابة للدعوة لتقديم اقتراحات من الصندوق المشترك لخطة 2030. وطلبت من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع زيادة المشاركات غير الرسمية مع الدول الأعضاء.

87 - وسلطت مجموعة من الوفود الضوء على أنه نظراً إلى خبرة المكتب في مبادرات الشراء والبنية التحتية المستدامة، فهو يؤدي دوراً خاصاً في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للمساهمة في زيادة القدرة الإنتاجية للبدان النامية، وهو أمر أساسي لتحقيق الأهداف والخطة الموضوعية لعام 2030. وشجعت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على إعطاء الأولوية لمجالات مسار ساموا، وطلبت تفاصيل عن الكيفية التي يعتمزم بها المكتب الانخراط مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما من خلال مبادرات الاستثمار ذات التأثير الاجتماعي وS3I، بالشراكة مع القطاع الخاص والحكومات الوطنية، بما يتماشى مع الملكية الوطنية ومن خلال شركات بين القطاع العام والخاص، وهو مجال يمكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يستخدم فيه فائضه التشغيلي. وتطلعت إلى خارطة طريق مفصلة عن استخدام الفائض التشغيلي في الدورة السنوية لعام 2020.

88 - وأشاد أعضاء مجموعة أخرى من الوفود بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتأسيسه أنظمة متابعة لقضايا الاستدامة الشاملة وضمانها، مثل حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والبيئة، ومكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، طلبوا معلومات محدثة عن استراتيجية المساواة بين الجنسين والتحديات التي تواجهها. وأعربوا عن سرورهم بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كان أول منظمة للأمم المتحدة تتبنى معايير الإبلاغ المعترف بها دوليًا ورحبوا بإسهاماته نحو تحقيق الأهداف. كما رحبوا بالطلب المتزايد على خدمات المكتب والإيرادات التي حققتها ولكنهم طلبوا معرفة تفاصيل عن كيفية ضمان المنظمة لاستيفاء قدرتها الإدارية ونظام الرقابة الداخلي بها للطلب المتزايد. وفي هذا الصدد، شجعوا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة الاستثمار في تطوير نظام oneUNOPS لتخطيط موارد المؤسسات؛ للحد من المخاطر وتيسير العمليات الموحدة. ورحبوا بالفائض التشغيلي المتنامي كعلامة على وضعه المالي الجيد ولكنهم سعوا للحصول على تفاصيل عن استراتيجية الاستثمار لاستخدامه. وتأكيدًا لأهمية تنسيق المكتب مع منظومة الأمم المتحدة، تطلعت الوفود إلى معرفة المزيد عن مجلس العملاء، كجزء من عملية الإصلاح الإداري للأمين العام، فضلاً عن دعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المستمر لخطة الإصلاح، بما في ذلك تعزيز عمليات الأعمال المتكاملة وأماكن العمل المشتركة.

89 - وردًا على ذلك، أشارت المديرية التنفيذية إلى أن الزيادة في الفائض التشغيلي ترجع أساسًا إلى إدارة المخاطر القوية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للهوامش التشغيلية على مدار أكثر من عقد من الزمن، والذي تمكن بفضل من إعادة استثمار الفائض التشغيلي في برامجه واستقطاب شركات جديدة، ولا سيما مع القطاع الخاص. وسيقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للمجلس عرضًا متعمقًا عن حالة الفائض التشغيلي ونهج إدارة المخاطر، ومبادرة S3I في الدورة السنوية لعام 2020، بما في ذلك في إطار السياق الأشمل لإصلاح الأمم المتحدة واستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة بين 2018 و 2021. كما كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يعمل من خلال مركز الابتكار العالمي ومبادرة S3I لاستتباب أدوات جديدة وطرق جديدة للعمل مع الحكومات، والشركاء، والمتبرعين، والقطاع الخاص لمواجهة التحديات والاحتياجات المختلفة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا. ومركز الابتكار العالمي آلية قوية تدعم رواد الأعمال الشباب في البلدان النامية وتربطهم بشبكة دعم عالمية.

الجزء الثاني
الدورة السنوية لعام 2020
المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك
في الفترة من 3 إلى 5 حزيران/يونيه 2020

أولاً - المسائل التنظيمية

- 1 - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورته السنوية لعام 2020 إلكترونياً، بشكل استثنائي، بسبب جائحة كوفيد-19، في الفترة من 3 إلى 5 حزيران/يونيه 2020.
- 2 - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام 2020 (DP/2020/L.2)، بالصيغة المعدلة شفويًا، وأقر تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2020 (DP/2020/6).
- 3 - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2020 في الوثيقة DP/2020/19 المتاحة على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي.
- 4 - ووافق المجلس التنفيذي في القرار 9/2020 على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام 2020:
الدورة العادية الثانية لعام 2020: 31 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2020.

بيان من رئيس المجلس

- 5 - أعرب رئيس المجلس التنفيذي في ملاحظاته الافتتاحية عن شكره للمجلس على اختياره مواصلة عمله الهام، على الرغم من التحديات التي تعترض العمل وعقد الاجتماعات إلكترونياً في ظل أزمة كوفيد-19. وأبرز التعاون القوي بين أعضاء المكتب والمجلس، والأمانة، وإدارة المؤسسات وموظفيها، الذين تكاتفوا من أجل تمكين المجلس من مواصلة الاضطلاع بخدمات الرقابة والتوجيه. وذكر الرئيس أنه وجد إلهاماً بشكل خاص في التنسيق الكفؤ والفعال الذي تقوم به المنظمات على الصعيد القطري، في إطار مواصلة إصلاح الأمم المتحدة واستخلاص الدروس الهامة من أزمة كوفيد-19. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ستنتظر في عام 2020 في هذه الدروس والمسائل التي تنشأ عنها، وستقيم فعالية المؤسسات وكفاءتها من منظور جديد وتتيح لها الاضطلاع بذلك، في حين سيتمكن عمليات التقييم المقررة من تقييم النتائج عن كثب. وذكر الرئيس أن المجلس اتخذ نهجاً مبتكراً عند صياغة قرارات الدورة، حيث بدأ العملية في وقت مبكر وسعى إلى كفاءة المستوى نفسه من المدخلات والنتائج الذي يتحقق في اجتماعات المجلس في الظروف العادية. وأعرب الرئيس عن تضامنه مع جميع البلدان والشعوب التي عانت خلال أزمة كوفيد-19 وشدد على أهمية الجزء المشترك من الدورة، داعياً المنظمات إلى التركيز على الجوانب العملية على الصعيد القطري عند تقديم معلومات مستكملة مشتركة بشأن كوفيد-19 إلى المجلس.

الجزء المشترك

ثانياً - معلومات مستكملة مشتركة بشأن استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لأزمة كوفيد-19 في سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

6 - قدم كل من مدير البرنامج الإنمائي، والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في بيانه الذي أدلى به أمام المجلس، آراءه بشأن ما تواجهه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تحديات وما تستخلصه من دروس مستفادة في جهودها الجماعية الرامية إلى القيام باستجابة متكاملة على نطاق المنظومة لمواجهة جائحة كوفيد-19 في السياق الأوسع نطاقاً لمواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

7 - وقدم مدير البرنامج الإنمائي آراءه بشأن العوامل التمكينية والتحديات الرئيسية التي ظهرت في إطار الجهود المبذولة لوضع استجابة فعالة لجائحة كوفيد-19. وأبرز بصفة خاصة ما أبدته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبرنامج الإنمائي من مرونة وبراعة وسرعة وابتكار وقدرة فيما يتعلق بإعادة برمجة الموارد من أجل الاستجابة للأزمة وكفالة استمرارية تصريف الأعمال. فقد استطاعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تكمل أعمال بعضها بعضاً، بسبل منها المشتريات، إلى جانب مواصلة اتباع نهج متكاملة على نطاق المنظومة. وأوضح أن البرنامج الإنمائي أنشأ من جانبه على وجه السرعة مرفقا للاستجابة السريعة لكوفيد-19 يكمل إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية الفورية لكوفيد-19، ويحشد هذا المرفق الأفرقة القطرية بقيادة المنسقين المقيمين ويشكل أول إثبات على وجهة إصلاح الأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيه 2020، نشر البرنامج الإنمائي 63 تقييماً قفريقيا للظروف الاجتماعية الاقتصادية وخمسة تقييمات إقليمية من جميع أنحاء العالم. وذكر أن التمويل الأساسي والمرن لا يزالان يشكلان عامل تمكين حاسم يتيح للبرنامج الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة المرونة والبراعة في الاستجابة وتوفير الدعم حسب الطلب. وبالمثل، يحفز التمويل الجماعي والصناديق الاستثمارية، مثل صندوق الأمم المتحدة العالمي للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، الجهود المشتركة على نطاق المنظومة.

8 - وأبرزت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان كيف أن أزمة كوفيد-19 كشفت بطريقة مثيرة للجزع عن أوجه عدم المساواة ومواطن الضعف التي يتعين معالجتها على وجه السرعة من أجل تحقيق رؤية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وذكرت أن الصندوق كان، إلى جانب شركائه في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في طليعة الجهود المبذولة لتحقيق هذه الرؤية وأن أزمة كوفيد-19 حفزت جهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمراهقات والحوامل والعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية. ويثبت المنسقون المقيمون أنهم قادة ومحاورون لمنظومة الأمم المتحدة. وتتسم الاستجابة المنسقة بالأهمية البالغة من أجل ضمان صحة وسلامة النساء والفتيات. وأوضحت المديرة التنفيذية أن تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان تشير إلى أن الجائحة يمكن أن تؤدي إلى زيادة بالملايين في حالات العنف الجنساني، وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والحمل العارض. وذكرت أن الصندوق يعمل مع الأفرقة القطرية، اعتماداً على وجوده على الصعيد العالمي، من أجل تيسير حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية من خلال إعادة تصميم المبادرات

والآليات المشتركة وتوسيع نطاقها خلال الأزمة. ويشمل ذلك الاستفادة من الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأشارت إلى الحاجة إلى تمويل أساسي متعدد السنوات من أجل دعم الاستجابات السريعة التي تتخذ الأرواح. ومن أجل إعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين تكثيف الجهود بغية النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وقالت إن الاستعراض الشامل المقبل الذي يجري كل أربع سنوات يتيح فرصةً للدول الأعضاء لتقديم التوجيه بشأن ما ينبغي أن تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان من أنواع السياسات المتكاملة والدعم البرنامجي بهدف التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياق أزمة كوفيد-19.

9 - وذكرت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المؤسسة أنشأت على وجه السرعة فرقة عمل معنية بكوفيد-19 من أجل الاستجابة للأزمة. وأوضحت أن مساهمة المكتب في مواجهة جائحة كوفيد-19 قائمة على المشاريع، وأن المكتب تعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، عن طريق العمل مع وزارات الصحة بقيادة المنسقين المقيمين من أجل بناء مراكز العزل وتجهيزها. ويتعاون المكتب مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي، عن طريق دعم الحكومات في الاستجابة لكوفيد-19، وتوفير المعدات الطبية واللوازم الوقائية والمركبات. وقد بلغ مجموع الدعم 50 مليون دولار حتى الآن. وأشارت إلى أن نموذج أعمال المكتب المتمثل في المكاتب المتعددة الأقطار يتيح له كفاءة تقديم خدمات فعالة من حيث التكلفة، يقوم بتوسيعها والتعاقد عليها حسب الطلب. ويقدم المكتب التمويل إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والولايات المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتطلب النهج المتبعة على نطاق المنظومة، البالغة الأهمية لجعل الأمم المتحدة أكثر استعداداً للاستجابة للأزمات، العمل بشكل أوثق مع القطاع الخاص للجمع بين الموارد والابتكار والمهارات، وهو ما يضطلع المكتب بدور تيسيري رئيسي فيه. ويركز المكتب، في إطار استجابته لكوفيد-19، على تمويل البنى التحتية المستدامة، لأن الأزمة تبين أن الاستثمارات في هذا المجال أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومساعدة البلدان على مواجهة الأزمات.

10 - وفي التعليقات العامة، أثنى أعضاء المجلس على الجهود التعاونية للمؤسسات ومنظومة الأمم المتحدة ورحبوا بتعزيز العمل المنسق في الوفاء بالالتزامات المشتركة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتحسين كفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها خلال جائحة كوفيد-19. وأوضحوا أن مستوى التأثير على جميع البلدان يدل على ضرورة أن تضمن الجهود القائمة عدم ترك أحد خلف الركب. ويتسم القيام باستجابة متكاملة لتعزيز القدرة على الصمود والتصدي للمخاطر والأسباب الكامنة للنزاع بالأهمية الأساسية. ويتعين أن تكون الاستجابة الجماعية مراعية لظروف النزاعات وأن تستند إلى نهج قائمة على حقوق الإنسان وأن تقدم على نحو مستدام استجابات تعاونية ومبتكرة لمواجهة كوفيد-19 تقلل إلى أدنى حد من التداخل والازدواجية.

11 - ورحبت مجموعة من الوفود تمثل مناطق مختلفة بالجهود التي يبذلها الأمين العام لربط تنفيذ الإصلاح بالاستجابة لكوفيد-19، وشددت على الحاجة إلى تعزيز الالتزامات المشتركة والوفاء بها، بما في ذلك تعزيز التغطية الصحية للجميع وإنشاء آليات للوقاية من الجوائح في المستقبل وتعزيز التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب لها. وحثت مجموعة الوفود المؤسسات على العمل معاً بالاعتماد على مزاياها النسبية ومع الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف من أجل التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية لتدابير التأهب، وخطة الاستجابة الإنسانية العالمية، وإطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية الفورية لكوفيد-19. وشددت المجموعة على الدور الحاسم الذي يضطلع به المنسقون المقيمون في تيسير وكفاءة الاستجابات

المنسقة والمنسجمة للأفرقة القطرية التي تضمن إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشجعت على التنسيق فيما بين الوكالات، باستخدام المقترحات المشتركة من خلال آليات تمويل منسقة. وأشارت إلى الحاجة إلى إعادة النظر في إجراءات الطوارئ لمواجهة أزمة كوفيد-19 في إطار خطط أطول أجلاً تركز على تعزيز سلسلة الإمداد العالمية فيما يتعلق بالأدوية واللقاحات والمعدات الطبية. وأبرزت أن تدابير التعافي يجب أن تعزز القدرة على الصمود والاستدامة من خلال سياسات فعالة تشمل المنظورات الجنسانية والاستثمارات التي تسهم في تحقيق خطة عام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وطلبت الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وشددت على أهمية ضمان احترام حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في الصحة، وحمايتها وإعمالها تدريجياً خلال أزمة كوفيد-19. وطلبت مواصلة البرمجة المشتركة المراعية لظروف النزاعات استناداً إلى تقييمات مشتركة للمخاطر والاحتياجات، إلى جانب إعادة ترتيب أولويات البرامج والموارد بالتشاور مع الجهات المانحة والبلدان المستفيدة من البرامج. وأتت على موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجالين الإنمائي والإنساني لما يبذونه من التزام وقدرة على الصمود في جهود تقديم المساعدة إلى الفئات الضعيفة والسعي إلى الوصول أولاً إلى الأشخاص الأشد تضرراً عن الركب. ودعت مجموعة الوفود المؤسسات إلى ضمان مواصلة احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمسؤولية عن 'عدم الإضرار' في أعمالها وتصرفاتها، وذلك تمسحياً مع دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، بما في ذلك التمسك بالالتزامات والمعايير الدولية المتعلقة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

12 - ودعت مجموعة أخرى من الوفود البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى زيادة مستوى تنفيذ التزاماتها المتعلقة باتفاق التمويل ومواصلة المناقشات المتعمقة بشأن الكيفية التي يمكن بها لاستعراضات منتصف المدة لخططهما الاستراتيجية أن تساعدهما على العمل بفعالية، وتحقيق نتائج البرامج وتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج. ورحبت بالتقدم المحرز في تحقيق أكبر قدر من الشفافية والمساءلة وأعربت عن الشعور بالتفاؤل من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في الاستجابة لكوفيد-19. ودعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان إلى مواصلة السعي إلى تحقيق الغايات المتصلة بالبرمجة المشتركة وطلبت زيادة التعاون الفعال بينهما ومع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة والجهات الأخرى الشريكة بهدف تنفيذ البرامج مع إحداث تأثير ملموس على الصعيد القطري. ورحبت بالمعلومات المستكملة التي قدمها صندوق السكان بشأن الكيفية التي يدرج بها التعاون والنتائج على نطاق المنظومة في استعراض أداء ممثلي المكاتب القطرية والإقليمية وشجعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على مواصلة تقديم مرشحين أقوياء في قائمة المنسقين المقيمين. وفي معرض الإشارة إلى تقرير الأمين العام لعام 2020 المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات (A/75/79)، حثت مجموعة الوفود المؤسسات على التنسيق بين جميع أعضاء الأفرقة القطرية والإقليمية وضمان تلقيهم الرسائل والدعم على نحو متسق بشأن الإصلاحات وتعزيز اتساق التوجيه الذي تقدمه القيادة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى ممثليها القطريين. وحثت هذه الوفود البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على مواصلة دعم المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في الاستفادة من معارف وخبرات الوكالات غير المقيمة ودعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان إلى مواصلة الجهود الجارية لتحقيق أوجه الكفاءة، وزيادة الاستثمارات في الأنشطة البرنامجية وتحقيق النتائج في البلدان المستفيدة من البرامج. وأعربت عن سرورها لأن صندوق السكان أدرج امتهاله لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2.0 ضمن إطاره المتكامل للنتائج والموارد ورحبت بالتزامه بوضع

استراتيجيات تهدف إلى مواجهة تغير المناخ وعدم ترك أحد خلف الركب، وكذلك بخططه لتقييم استخدامه للنهج القائم على حقوق الإنسان. وشجعت هذه الوفود البرنامج الإنمائي على أن يحذو حذو الصندوق وأن يجعل جميع البرامج مراعية لظروف النزاعات، بالنظر إلى استمرار التأخير في تحقيق الهدف 16.

13 - وفي مداخلات أخرى، حثت الوفود على اعتبار أي لقاح لكوفيد-19 منفعةً عامة وجعله في متناول جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى التنمية. وشجعت على مواصلة تقديم الدعم المتكامل للبلدان النامية بشأن كوفيد-19، إلى جانب اعتماد أفضل الممارسات والحلول التي يمكن التوسع بها، وجددت التأكيد على الحاجة إلى اتباع نهج معجلة ومنسقة تُعزز سلاسل الإمداد، وتُحسن الوقاية والتأهب والقدرة على الصمود، وتُعزز الشراكات القوية. وكانت هناك دعوة إلى التعبئة الفورية للموارد من أجل حشد المبلغ المطلوب لصندوق الصحة في أفريقيا وقدره مبلغ 15 بليون دولار.

14 - وردا على ذلك، شددت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على قيمة التعاون والشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة. وأوضحت أن المكتب يسعى إلى تسخير مزاياه النسبية عند العمل مع الشركاء ويتبع نهجا متميزا إزاء الحلول الإنمائية على أساس الطلب والسياق الخاصين بكل بلد. ويلتزم المكتب بالعمل مع المنسقين المقيمين ودعمهم ويسعى إلى إضافة القيمة إلى الأفرقة القطرية، عن طريق المساهمة بخبرته في تحقيق الكفاءة والاستجابة السريعة في مجالي المشتريات والبنى التحتية اللذين يدخلان في إطار ولايته. ومن بين العناصر الرئيسية في هذه الجهود كفاءة استعداد منظومة الأمم المتحدة لتحقيق وضمن التعافي الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل بالتعاون مع الجهات الشريكة.

15 - وأكدت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان من جديد أهمية مراعاة الاعتبارات الجنسانية عند السعي إلى إعمال الحقوق وتحقيق الإدماج وسلطت الضوء على عمل الصندوق مع كبار السن وكذلك الفئات السكانية الأخذة بالشيخوخة المتضررة بشدة بسبب كوفيد-19. وأكدت أن تدابير مراعاة الاعتبارات الجنسانية يجب أن تشمل الفئات التي تعاني من عدم المساواة الهيكلية، مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية، وأن تعالج مسائل التمكين. وأوضحت أن الصندوق يعيد تخصيص أموال البرامج من أجل كفاءة التوزيع العادل لوسائل منع الحمل والأدوية والخدمات واللوازم الصحية على الجميع. وقد عبأ الصندوق موارد إضافية، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، من أجل طبابة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ومجموعات مواد الصحة الإنجابية المشتركة بين الوكالات في حالات الطوارئ، ومعدات الوقاية الشخصية. وعلى الصعيد القطري، يعمل صندوق السكان مع الجهات صاحبة المصلحة بهدف وضع مقترحات مشتركة للمانحين المحتملين تلبيةً للاحتياجات القطرية المتغيرة من أجل التعجيل بالإنجاز. وفيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ساهم الصندوق مساهمة كبيرة في التعاون بين الوكالات واضطلع بدور القيادة في عدة مبادرات. وأشارت إلى أن المنسقين المقيمين سُموا جهات مقدمة للتعليقات في نظام تقييم أداء الصندوق حتى قبل صدور القرار 279/72. ويشكل ممثلو الصندوق جزءا من تقييمات المنسقين المقيمين والفريق القطري، تشبهاً مع الآلية الجديدة لأداء المنسقين المقيمين. وأوضحت أن التمويل المشترك يشكل أكبر مصدر تمويل للصندوق.

16 - وأبرز مدير البرنامج الإنمائي أن البرنامج يضطلع بأنشطته المتصلة بكوفيد-19 من خلال التنسيق والتكامل المكثفين والمتسقين على نطاق المنظومة، بما في ذلك من خلال دوره في الأفرقة القطرية. وأوضح أن منظومة الأمم المتحدة تتعاون بنشاط على جميع المستويات، بما في ذلك لوضع الاستجابة الاجتماعية

الاقتصادية في مواجهة تحد هائل لتقديم خدمات عملية وقابلة للتنفيذ وسريعة التوافر للبلدان. ويشمل ذلك بذل الجهود لتصميم وإنشاء أطر تمويل وطنية متكاملة، وهي أدوات بالغة الأهمية تتيح للبلدان قياس نطاق الدعم المحتمل الذي يمكن أن تطلبه من الجهات الشريكة الدولية والمستثمرين ومنظومة الأمم المتحدة. وذكر أن البرنامج الإنمائي يتعاون بنشاط مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاعتماد على الأبعاد الجنسانية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021، والحلول المميزة للبرنامج الإنمائي، والتزاماته في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة. وأعرب مدير البرنامج الإنمائي عن قلقه إزاء بيانات بشأن عمل البرنامج الإنمائي في مجال تغير المناخ، فشدد على الاستثمار الهائل الذي جلبه البرنامج الإنمائي بالفعل إلى العمل المناخي في منظومة الأمم المتحدة، ودوره القيادي في دعم الوعد المناخي على نطاق المنظومة خلال مؤتمر قمة العمل المناخي لعام 2019، ودعمه لأقل البلدان نمواً، ونهجه الأوسع نطاقاً المركّز على المناخ. وكرر الإعراب عن قلق البرنامج الإنمائي من أن المعايير الصارمة المتعلقة بتعريف "البرمجة المشتركة" لا تتيح إعطاء صورة واضحة لإسهام البرنامج الإنمائي في البرمجة المشتركة؛ ويعمل البرنامج الإنمائي مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي من أجل تصحيح هذا الخلل. وأوضح أن الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي للإصلاح كان متسقاً ومنهجياً وموثقاً بصفة موضوعية في تقارير متعاقبة. ويتجلى ذلك في الأعداد الكبيرة من موظفيه المعارين إلى نظام المنسقين المقيمين (ما يقرب من نصف ملاك المنسقين المقيمين الحاليين، بمن فيهم عدد كبير من النساء والمرشحين من بلدان الجنوب)، وهذا دليل على التزامه بالتنوع ونجاح نظام المنسقين المقيمين بوجه عام. وفي إطار الاستجابة على نطاق المنظومة، قدم البرنامج الإنمائي ما تمس الحاجة إليه من البنى التحتية والقدرات والوجود في الميدان في مواجهة الاحتياجات الضخمة على الصعيد القطري، مما يؤكد تماماً أهمية توافر الوسائل اللازمة للإنجاز. وشدد مدير البرنامج الإنمائي على الاهتمام الوثيق الذي أولته الإدارة العليا للبرنامج لإصلاح الأمم المتحدة طوال عام 2019 ولكفالة الاتصال الفعال المنتظم مع القيادات الميدانية في هذا الشأن، من خلال الحلقات الدراسية الشبكية، والدورات الإعلامية المخصصة والاتصالات الدورية من المقرر.

17 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالمعلومات المستكملة المشتركة المتعلقة باستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لأزمة كوفيد-19 في سياق تقديم معلومات مستكملة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثالثاً - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

18 - أعيدت جدولة مناقشة المجلس التنفيذي للبند المشترك المتعلق بتقارير البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2019 وردود الإدارة نتيجة لجائحة كوفيد-19 بحيث تنعقد في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر 2020.

رابعاً - الأخلاقيات

19 - أعيدت جدولة مناقشة المجلس التنفيذي للبند المشترك المتعلق بتقارير مكاتب الأخلاقيات عن أنشطة البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام 2019 وردود الإدارة نتيجة لجائحة كوفيد-19 بحيث تنعقد في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر 2020.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

خامساً - الحوار التفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2019

سادساً - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

سابعاً - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

20 - تناول مدير البرنامج الإنمائي في بيانه (المتاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)، التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي - بما في ذلك في سياق أزمة جائحة كوفيد-19 - على النحو المبين في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021، بما في ذلك تقريره السنوي لعام 2019 (DP/2020/8). وقال إن البرنامج الإنمائي أثبت في السنتين الأوليين من الخطة فعاليته في مساعدة البلدان على الحد من الفقر وعدم المساواة والتصدي لتغير المناخ، بسبل من قبيل مضاعفة الدعم المقدم إلى البلدان للدفع قدماً بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء رئيسي من استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأضاف قائلاً إن جدول الأعمال الطموح لجعل البرنامج الإنمائي مهياً للإصلاح ومركزاً على المستقبل ينفذ على قدم وساق وأن التقدم يحرز حسبما هو مقرر. وقد أثبت استعراض منتصف المدة أن القيمة الكاملة للنتائج المحققة على نطاق الحلول المميزة للبرنامج الإنمائي تحققت من خلال نهج متكاملة وجامعة للمجتمع بأسره إزاء تعقيدات التنمية الواسعة النطاق، على النحو الوارد في خطة #NextGenUNDP.

21 - وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي ساعد الحكومات في السنتين الأوليين من الخطة على استخدام مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد لمعالجة جيل جديد من أوجه عدم المساواة. ويوصفه شريكاً موثقاً، يدعم البرنامج الإنمائي تعزيز نظم حقوق الإنسان وسيادة القانون في أكثر من 70 بلداً ويعمل على منع التطرف العنيف. وهو يشجع على توثيق التعاون بين الجهات الفاعلة في مجالات تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام ويبين فوائد اتباع نهج متكامل في السياقات الهشة. وتشمل حافظة الطبيعة - المناخ التي وضعها البرنامج الإنمائي مساعدة البلدان على الحصول على بليون دولار من الصناديق الرأسبية والعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية لإيجاد حلول متكاملة لدفع عجلة الاقتصاد الأزرق، والتحول الرقمي والعمل المناخي. وقد ساعد البرنامج الإنمائي على ضمان حصول 1,4 مليون أسرة معيشية تعيلها نساء (و 1,2 مليون في المناطق الريفية) على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، وهو يروج بنشاط لاستخدام الطاقة الشمسية في المرافق الصحية ويساعد البلدان على الاضطلاع بعملية التحول إلى الطاقة الخضراء. وما فتئ البرنامج الإنمائي يعمل مع البلدان للتصدي للعنف الجنساني، وزيادة إدماج المنظور الجنساني

في السياسات البيئية، وتعزيز الدور القيادي للمرأة في مجال إدارة الموارد الطبيعية. وسيواصل البرنامج الإنمائي في المستقبل تنشيط الجهود الرامية إلى تعزيز القيادة النسائية في منع الأزمات والتعافي منها، وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة، وقلب الأعراف الاجتماعية الأبوية، وتعزيز المؤسسات الشاملة للجميع، وضمان التحول الرقمي الذي يصلح للجميع.

22 - وأضاف قائلاً إن البرنامج الإنمائي قد قام فيما يتعلق بكفاءة الشركات وفعاليتها بموازنة دفاثره لثلاث سنوات متتالية، وتبسيط 150 من طرق أداء العمل، والاستثمار في تحسين نماذج الأعمال، وكبح التكاليف وزيادة الإنتاجية، بما يمثل 240 مليون دولار تقريباً من الموارد الإضافية لأغراض التنمية في الفترة 2018-2019. وقام البرنامج الإنمائي بالاستثمار في قوة عاملة موهوبة ومتنوعة تركز على النتائج من خلال استراتيجيته "موظفون لعام 2030". وقال إن التوازن بين الجنسين والتنوع الجغرافي تحققاً على صعيد المناصب القيادية العليا للبرنامج الإنمائي على الصعيد العالمي. ويحافظ البرنامج الإنمائي على التكافؤ بين الجنسين بين الموظفين، وإن كان التكافؤ على مستوى الإدارة الوسطى وبين الموظفين في البلدان المستفيدة من البرنامج بحاجة إلى تحسين. وكان أداء البرنامج الإنمائي جيداً فيما يتعلق بخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة 2.0 وحقق نقاطاً عالية في مؤشر المساواة بين الجنسين والصحة لتقرير الصحة العالمية 50/50 لعام 2020. وقد حسّن ثقافة العمل التي يعتمد عليها من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

23 - وأردف قائلاً إن البرنامج الإنمائي يظل أكبر مساهم منفرد في الأمم المتحدة في نظام المنسقين المقيمين والعمود الفقري التشغيلي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث يقدم خدمات كشوف المرتبات، والسفر والمشتريات للكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتصنف الخدمات التي يقدمها إلى نظام المنسقين المقيمين بـ 4,2 من أصل 5 نجوم. وقد أنشأ البرنامج الإنمائي مختبرات لتسريع الأثر الإنمائي في أكثر من 70 بلداً، كما أنشأ مركز القطاع المالي لأهداف التنمية المستدامة لتحقيق الاتساق في أعماله التمويلية والتوسع بها، بما في ذلك مع شركاء الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، من أجل النهوض بأطر التمويل الوطنية المتكاملة. ويعمل البرنامج الإنمائي مع القطاع الخاص والمستثمرين من خلال أداة الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعروفة باسم "أثر أهداف التنمية المستدامة".

24 - وأشار إلى أن الاستراتيجية الرقمية للبرنامج الإنمائي تقوم باختبار برامج جديدة في الميدان وتعزيز مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية في المنظمة في الوقت نفسه. وقبل شهر من انعقاد الدورة السنوية لعام 2020، أطلق البرنامج الإنمائي استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات للمساعدة في التعجيل بتحوله الرقمي. واستجابةً للطلب، يعكف البرنامج الإنمائي على الانتقال من نهج قائم على المشاريع إلى نهج قائم على الحافظات يستهدف تقديم حلول تشمل المجتمع بأسره.

25 - وأكد مدير البرنامج الإنمائي أن أزمة كوفيد-19 تمثل اختباراً حاسماً للالتزام بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتحقيق أداء أفضل وأسرع وأكثر فعالية. وكجزء من جهود البرنامج الإنمائي لمساعدة البلدان على التأهب والاستجابة والتعافي، سيركز البرنامج الإنمائي على أربعة مجالات رئيسية حدّدت بناءً على طلب الشركاء: الحوكمة - بناء عقد اجتماعي جديد؛ والحماية الاجتماعية - اجتثاث أوجه عدم المساواة؛ والاقتصاد الأخضر - استعادة التوازن بين الناس والكوكب؛ والإريك الرقمي والابتكار - سد الفجوة في الوصول إلى الإنترنت والاستثمار في هياكل الرقمنة والابتكار. وسوف يضاعف البرنامج الإنمائي جهوده لتحقيق نتائج إنمائية بسرعة وعلى نطاق واسع، بسبل منها رفع مستوى الطموح على نطاق جميع غاياته

للنتائج الإنمائية تقريباً. وستكون استجابته لجائحة كوفيد-19 سمة جاذبة للفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية هذه، وستكون أساسية، إلى جانب تغير المناخ، في تحديد سياق الخطة المقبلة.

26 - وكررت مجموعة من الوفود تأكيد تأييدها للولاية الأساسية للبرنامج الإنمائي المتمثلة في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وأشارت المجموعة إلى إمكانية التراجع في المكاسب الإنمائية، وتفاقم أوجه عدم المساواة، والأثر غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على الضعفاء، فشددت على مرونة البرنامج الإنمائي - كجزء من الاستجابة على نطاق المنظومة لمساعدة البلدان النامية في التعامل مع الجوانب البشرية للاستجابة والتعافي بطريقة أكثر مرونة. وشددت المجموعة على الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، فدعت إلى مواصلة استخدام النهج المتكاملة والعمل الجماعي وحثت البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بدور مركزي في مساعدة البلدان النامية على تعزيز سياساتها وقدراتها المؤسسية. ودعت البرنامج الإنمائي إلى مواصلة تنسيق عمله الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة العلاقة بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام. ومع تسليمها بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، حثت البرنامج الإنمائي على البناء على الدروس المستفادة في التصدي لجائحة كوفيد-19. وأكدت من جديد أهمية توفير موارد أساسية كافية يمكن التنبؤ بها باعتبارها أساسية لتحقيق خطة عام 2030 والاستجابة للظروف الإنمائية المتغيرة. وشددت على ضرورة وفاء البلدان بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وأكدت مجموعة الوفود أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مؤكدة أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له.

27 - ووافقت مجموعة ثانية من الوفود من أقل البلدان نمواً على أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم التحديات القائمة وأن أثرها سيكون سلبياً على المكاسب الإنمائية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وأقرت بضرورة أن تكون منظومة الأمم المتحدة مرنة ومستجيبة وقادرة على التصدي للتحديات الناشئة. وأعربت عن تطلعها لزيادة الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى أقل البلدان نمواً، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، وذلك لضمان عدم ترك أقل البلدان نمواً خلف الركب. وسيتعين على البرنامج الإنمائي زيادة تركيزه على أقل البلدان نمواً للتصدي للفقر وبناء القدرة على الصمود، نظراً لأنها متضررة بشكل غير متناسب من الجائحة. ويتعين على البرنامج الإنمائي إعادة توجيه نموذج أعماله للمساهمة في بناء مجتمعات أفضل وأكثر مراعاة للبيئة تتسم بقدرتها على الصمود بعد جائحة كوفيد-19. وكررت المجموعة تأكيد أهمية إصلاح الأمم المتحدة وأثنت على البرنامج الإنمائي لاتخاذ تدابير إصلاحية مختلفة ليكون في مستوى المهمة المنوطة به. وأعربت عن تطلعها إلى مواصلة التنسيق رأسياً وأفقياً داخل البرنامج الإنمائي وفيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأشارت إلى أن تركيز الخطة الاستراتيجية لا يزال مناسباً للغاية في سياق ما بعد جائحة كوفيد-19.

28 - وأكدت مجموعة ثالثة من الوفود من الدول الجزرية الصغيرة النامية على الدور المركزي للبرنامج الإنمائي خلال أزمة كوفيد-19 في ربط البلدان بالموارد والعمل كركيزة لتحقيق التعافي الذي يركز على التنمية ويضع التخفيف من حدة الفقر في صلب اهتمامه. وتواصلت الدول الجزرية الصغيرة النامية دعوة المجتمع الدولي إلى تعزيز الحلول التشغيلية والمالية لإدارة الصدمات الخارجية والتصدي للتحديات البيئية المعقدة المتعددة التي تواجهها. ودعت مجموعة الوفود البرنامج الإنمائي إلى معالجة الآثار السلبية المترتبة على تسمية الدول الجزرية الصغيرة النامية بلدانا متوسطة الدخل وعالية الدخل حتى تتمكن من الاستفادة من

جهود الإغاثة التي يضطلع لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقالت إن ذلك ينبغي أن يقرن باتجاه تصاعدي في الأنشطة الممولة من الموارد الأساسية، مما يتيح للبرنامج الإنمائي المرونة والسرعة في الاستجابة لاحتياجات البلدان. وكجزء من إصلاح الأمم المتحدة واتفاق التمويل، ينبغي أن يواصل البرنامج الإنمائي توسيع قاعدة تمويله من خلال إنشاء شراكات جديدة واتباع اتجاهات جديدة في مجال تعبئة الموارد مع كفاءة الشفافية والمساءلة في الوقت ذاته. ودعت البرنامج الإنمائي إلى كفاءة التوازن بين الجنسين والتمثيل الإقليمي في عملياته المتعلقة بالتوظيف وإلى التأهب للاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية.

29 - وسلطت مجموعة رابعة من الوفود الضوء على الانتكاسات الإنمائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، بما في ذلك عن طريق الإشارة إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2020، كوفيد-19 والتنمية البشرية: تقييم الأزمة وتصوير التعافي، الذي قالت المجموعة إنه يظهر تراجعاً في التنمية البشرية للمرة الأولى منذ استحداث مفهوم التنمية البشرية في عام 1990. وشجعت المجموعة البرنامج الإنمائي على مواصلة التعاون مع الجهات الشريكة في التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لضمان القيام باستجابة عالمية استراتيجية ومحددة الأولويات ومحفزة. ويتعين أن تُصمَّم الإجراءات الفعالة لتلائم سياقات محددة وأن تراعي المزايا النسبية لمؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف، وهو ما يتسم توفير قيادة وتنسيق قويين من جانب البرنامج الإنمائي بالأهمية الأساسية للقيام به. وأعربت المجموعة عن تأييدها القوي للدور التقني الرائد الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في استجابة الأمم المتحدة الاجتماعية الاقتصادية وجهود التعافي ووضعه الفريد لدفع الجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل مساعدة البلدان على إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة. ولا يزال وضع خطة إنمائية عامة أساسياً، كما هو الحال بالنسبة إلى إدارة الآثار الاجتماعية الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل للأزمة على نحو فعال، ولا سيما بالنسبة إلى أشد الناس فقراً وضعفاً. ويشمل ذلك تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، والإجراءات المتعلقة بالمناخ، وفرص العمل اللائق، والحماية الاجتماعية والتعليم، والحفاظ على حرية التجارة والتدفق الحر للسلع. فالنجاح يتطلب حواراً وثيقاً مع الناس والمجتمعات المحلية لضمان التماسك الاجتماعي والاستدامة.

30 - ورحبت مجموعة خامسة من الوفود بالنتائج الإيجابية المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتزام البرنامج الإنمائي القوي بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقالت إنه ينبغي للبرنامج الإنمائي، بوصفه الوكالة الرائدة في مجال الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية، أن يعمل على الانتقال نحو التدخلات الأكثر قدرة على تحقيق التحول التي تعالج العوائق الهيكلية. وينبغي أن تسترشد أنشطة البرنامج الإنمائي المتصلة بكوفيد-19 بالتحليل الجنساني، وأن تستخدم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، وأن تعطي الأولوية لحماية ودعم الفئات الأكثر ضعفاً. وتتطلب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اتباع نهج على نطاق المنظومة والتعاون للحد من تعمق أوجه عدم المساواة الناجمة عن الجائحة وارتفاع مستويات العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأعربت مجموعة الوفود عن تطلعها إلى استمرار الاتجاه نحو إدارة لأداء الموظفين تراعي المنظور الجنساني، فضلاً عن زيادة عدد المكاتب التي تستخدم استراتيجيات المساواة بين الجنسين. وقالت إنها تشجع البرنامج الإنمائي والدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات لبلوغ الأهداف التمويلية لاستراتيجية المساواة بين الجنسين وتتطلع إلى حدوث زيادة كبيرة في عدد المكاتب القطرية التي تقدم تقارير عن تعزيز الدور القيادي للمرأة في آليات التعافي من الأزمات وعن المؤشرات الجنسانية.

31 - وأعدت مجموعة سادسة من الوفود التأكيد على أن الفصل المشترك يوضع على أساس المبدأ الذي ينص على أن خطة عام 2030 هي الإطار الشامل لتوجيه العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكدت أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016 وقرار الجمعية العامة 279/72 ينصان على أنه ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدرج مساهماتها في خطة عام 2030 في خططها الاستراتيجية وحثت على أن يوفر الفصل المشترك مخططاً واضحاً للمؤسسات لكي تتبع نهجاً متكامله نحو تحقيق الأهداف في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن تفعيل الفصل المشترك لا يزال يمثل أولوية. وأعربت مجموعة الوفود عن تأييدها للجهود الجارية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل صياغة نتائج متكاملة وتعاونية وإصلاحية بشكل ملموس كجزء من الدعم الشامل الذي تقدمه المنظومة على الصعيد القطري. والتمست الوضوح بشأن الحالات التي تنطوي على أوجه تآزر وكيفية الاستفادة منها لكي تتمكن الأفرقة القطرية المنسقة والفعالة من دعم المنسقين المقيمين.

32 - وفي مداخلات أخرى، شددت فرادى الوفود على ضرورة إعادة ترتيب أولويات الإجراءات القصيرة والطويلة الأجل كجزء من نهج متكامل يشمل المجتمع بأسره للحفاظ على المكاسب الإنمائية في سياق جائحة كوفيد-19. وكان هناك دعم قوي لتقديم البرنامج الإنمائي المساعدة ذات الأولوية إلى أكثر الدول هشاشة، لا سيما في أفريقيا؛ والقيادة على جبهة المناخ وحفظ التنوع البيولوجي؛ ومواصلة تقديم الدعم الحاسم لنظام المنسقين المقيمين، لا سيما في أعقاب أزمة كوفيد-19؛ والدور المركز للبرنامج الإنمائي في المساعدة على مواءمة تدفقات التمويل للتصدي للجائحة وخطة عام 2030. وفي حين أقرت بعض الوفود باستمرار التزام البرنامج الإنمائي بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أعرب عن القلق من عدم إبداء مؤسسات الأمم المتحدة قدراً أكبر من الالتزام بخطة الإصلاح. وجددت الدعوة إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة بالنظر إلى أثر جائحة كوفيد-19 على النظم الصحية الهشة وكجزء من زيادة التركيز على الأمن البشري. وينبغي أن يستخدم البرنامج الإنمائي نهجه المتكامل لمساعدة البلدان على بناء شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز قدرات الحكومات على إدارة الأزمات. ووجهت دعوة إلى البرنامج الإنمائي للتصدي للأسباب الجذرية لأشكال عدم المساواة، بما في ذلك ما يتعلق منها بنوع الجنس، واستخدام استراتيجيته الرقمية لمعالجة أوجه عدم المساواة. وكان هناك اهتمام بتعزيز الشراكات بين البرنامج الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية بشأن تنفيذ المنح والقروض، وحواره بشأن إعادة هيكلة الديون على أساس قابلية التصرف، واستخدام مؤشر للميزانية لضمان إمكانية تتبع النفقات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وشفافيتها.

33 - وردا على ذلك، كرر مدير البرنامج الإنمائي الإعراب عن التزام البرنامج بمساعدة البلدان على إدارة الجائحة من خلال حلول متكاملة تشمل المجتمع بأسره وتتمحور حول الناس وترتكز على القضاء على الفقر وتحديد الفئات الأكثر ضعفاً. وتعد البيانات المصنفة حسب نوع الجنس أساسية في تلك الجهود، إلى جانب التكنولوجيات الرقمية لتتبع البيانات التي تركز على نوع الجنس. وعلى صعيد التمويل، حقق البرنامج الإنمائي 95 في المائة من هدف التمويل الأساسي لخطة الاستراتيجية وعكس بصورة مؤقتة اتجاهها من انحدار الموارد الأساسية استمر لعقدٍ من الزمن، مما أدى إلى تقديم الخدمات على نحو أكثر فعالية وتوجيهها إلى أهداف أكثر تحديداً. غير أن الافتقار إلى التمويل المضمون والمساهمات الأساسية يعني أن البرنامج الإنمائي لا يزال ضعيفاً. وأشار إلى أن 60 في المائة من موارد البرنامج الإنمائي مكرسة لأقل البلدان نمواً، مؤكداً التزامه بإعطاء الأولوية لاحتياجات أقل البلدان نمواً، بما في ذلك عن طريق الصندوق الأخضر للمناخ. وفي عام 2019، بدأ البرنامج الإنمائي بوضع عرضه المتعلق بتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ

الذي يركز على الاقتصاد الأزرق وتغير المناخ والتحول الرقمي، مع القيام باستثمارات محددة الهدف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لا يزال مركزها كدول متوسطة الدخل يشكل تحدياً - فقد ثبت باستمرار أن استخدام عتبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير واقعي في تحديد هشاشة البلدان. وتخصص نسبة 46 في المائة من نفقات البرنامج الإنمائي لعمله في حالات الأزمات، مما يؤكد التزامه بالعمل في أصعب السياقات، والمشاركة في مرفق الاستجابة السريعة، ونشر مختبرات تسريع الأثر الإنمائي في البلدان المنكوبة بالأزمات. وفي سياق الاستجابة لأزمة كوفيد-19، يسترشد البرنامج الإنمائي بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 خلال تعزيزه لعمله في مجالات الحوكمة، والحماية الاجتماعية، والاقتصاد الأخضر، والإريك الرقمي والابتكار استجابة للطلب المتزايد من البلدان. وأضاف أن عالم التشغيل الرقمي والرقمنة يغيران كيفية عمل البرنامج الإنمائي وتحقيقه لأهدافه من خلال التمويل الرقمي على سبيل المثال. ويعمل البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن البعد الرقمي للتمويل والتنمية الذي يساعد البلدان على تطوير البنى التحتية الرقمية. ويواصل البرنامج الإنمائي الاضطلاع بدور حاسم في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي الدفع إلى القيام باستجابة منسقة على نطاق المنظومة، ولا سيما من خلال دعمه لنظام المنسقين المقيمين. وفي حين أن الفصل المشترك جزء لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، فهو في المقام الأول أداة للمساءلة تقوم المؤسسات الأربع من خلاله بتقديم تقارير عن التزاماتها. وفي جميع تلك المجالات، يبقى البرنامج الإنمائي الشريك الموثوق للحكومات، مع وجود واسع النطاق على الصعيد القطري يمكنه من العمل مع البلدان بشأن أصعب التحديات الإنمائية.

34 - واستجابة لأزمة كوفيد-19، أكد المستشار الخاص لمدير البرنامج الإنمائي من جديد النهج ذا الشقين الذي يتبعه البرنامج الإنمائي للتصدي للتحديات الإنمائية القصيرة والطويلة الأجل التي تواجهها البلدان في آن معا. وقال إن تقييم أثر البرنامج الإنمائي أظهر أن تقلص الحيز المالي والسياسي والمدني على الصعيد القطري يعوق جهود التعافي. ونتيجة لذلك، يعمل البرنامج الإنمائي على ضمان أن يكون لدى البلدان المزيد من التمويل الإنمائي والسيولة، ويشجع على اعتماد أطر التمويل الوطنية المتكاملة على الصعيد الوطني، المفيدة بوجه خاص للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ ويقوم البرنامج الإنمائي كذلك باستثمارات في مجال الرقمنة لتسريع عملية التعافي، وهو ما أثبت فائدته في تتبع كوفيد-19.

35 - وأبرز مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أن البرنامج الإنمائي يركز في استجابته لكوفيد-19 التي يحركها الطلب في أقل البلدان نمواً على التعافي الاجتماعي الاقتصادي، وتحديداً فيما يتعلق *بالعمالة*، ودعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة للحصول على التمويل وإعادة الاتصال بسلاسل الإمداد المقطوعة بسبب الجائحة؛ *والحماية الاجتماعية* في أعقاب فقدان الوظائف؛ *والتوسع الرقمي* لتقديم الخدمات وتيسير الحصول على خدمات الصحة والطاقة؛ *والموارد الطبيعية والطاقة المتجددة*، من خلال إدماج الاستجابات المناخية والطبيعية في جهود التعافي.

36 - وأبرز مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن أزمة كوفيد-19 تبرز أوجه القصور والتحديات الهيكلية الوطنية، مثل أوجه عدم المساواة وانعدام ثقة المواطنين في فعالية الحكم، وتؤدي إلى تفاقمها. وتركز استجابة البرنامج الإنمائي على الفئات الضعيفة، والتكاليف الاجتماعية للجائحة والتحديات المتصلة بالصحة. ويشمل ذلك العمل على توسيع سجلات التحويلات النقدية والعينية، وسد الفجوة المعرفية لفهم الكيفية التي تؤدي بها أنماط التنقل والعادات الاجتماعية إلى تفاقم أوجه ضعف فئات معينة،

ورصد فعالية تدابير الرعاية الصحية، بما في ذلك تعزيز استجابة الحكومات لجائحة كوفيد-19 وقدراتها في هذا المجال. ويعمل البرنامج الإنمائي في إطار هذه الجهود بشكل وثيق مع البنك الدولي والقطاع الخاص أيضا.

37 - وأكد مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا على الأثر الاجتماعي الاقتصادي المباشر لجائحة كوفيد-19 في أفريقيا، الذي أدى إلى تفاقم الظروف المتصلة بمرض فيروس إيبولا الموجودة من قبل وإلى تراجع التعافي من الجوائح الأخرى المتصلة بالصحة، التي تتطلب جميعها اهتماماً عاجلاً. وتتيح الجائحة فرصة لمعالجة النقص الواسع النطاق في خطط الحماية الاجتماعية عن طريق إنشاء نظم وطنية شاملة للجميع. وتكمن إحدى الفرص الأخرى في منطقة التجارة الحرة الأفريقية في إيجاد شريان حياة جديد لإنتاج السلع والخدمات، لا سيما تلك المتعلقة بالجوائح.

38 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 4/2020 بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2019.

39 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 5/2020 بشأن استعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021.

40 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير السنوي بشأن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2021 (DP/2020/11).

ثامنا - تقرير التنمية البشرية

41 - عرض مدير مكتب تقرير التنمية البشرية تقريرا شفويا عن المشاورات التي أجريت بشأن تقرير التنمية البشرية لعام 2020، وفقا لقرار الجمعية العامة 264/57، في سياق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

42 - وأعربت الوفود عن ترحيبها بموضوع التقرير المتمثل في توسيع نطاق الحريات الإنسانية بالتوازن مع كوكب الأرض، وهو موضوع يتماشى مع نهج الأمن البشري. وعبرت الوفود، في مداخلتها، عن القلق إزاء ما أبلغ عنه من تراجع في التنمية البشرية، ينعكس في مؤشر التنمية البشرية، ويرقى إلى أزمة أمن بشري. وطلب توضيح بشأن الكيفية التي يمكن بها أن يؤثر احتمال فقدان وضوح الخطوط الفاصلة بين فئات البلدان وخسارة المكاسب الإنمائية، بسبب جائحة كوفيد-19، على التحليلات والمصفوفات المستخدمة في التقرير، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل مثل الرعاية الصحية وتخفيف عبء الدين. وعلى مدى ما يربو على 30 عاما، ساعدت بيانات التقرير وتحليلاته البلدان على إعادة التفكير في تدخلاتها ومجالاتها المتعلقة بالسياسات وحشد الشراكات والخبرات في وضع نهج متعدد الأبعاد للتنمية البشرية والقضاء على الفقر من منظوري عدم المساواة والهشاشة. وفي ضوء ذلك، تتطلع الوفود إلى رؤية هذا النهج مطبقاً في الاستعراضات الوطنية الطوعية والبرامج القطرية. وشجعت الوفود المكتب على نشر التكنولوجيا بحيث يمكن الوصول إليها من خلال تطبيقات نقالة لضمان استمرار حضوره الرقمي. وسعت إلى معرفة الجهة التي ينسق المكتب معها داخل منظومة الأمم المتحدة لجمع المعلومات من الأفرقة القطرية بهدف استخدامها في تحليلات التأثيرات، ولا سيما التحليلات الاجتماعية الاقتصادية.

- 43 - وقال مدير مكتب تقرير التنمية البشرية إن موضوع التقرير يتناول الترابط بين التحديات البشرية وتحديات المناخ والتنوع البيولوجي، كما يتجلى في انتقال عدوى كوفيد-19. ويركز المكتب في عمله في عام 2020 على قيادة البرنامج الإنمائي في سياق إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية الفورية لكوفيد-19، الذي استُرشد به في اختيار المؤشرات والتحليل والذي يرتبط بالتقييمات الفُطرية من خلال نظام المنسقين المقيمين. ويستند التراجع المبلّغ به في مجال التنمية البشرية إلى ثلاثة عناصر تُستخدم لتقدير أثر الجائحة على مستويات المعيشة والصحة والتعليم. وتظهر النتائج صدمة غير مسبوقه للتنمية البشرية أثناء حدوثها، بسبب الأثر المتزامن للجائحة في القطاعات الثلاثة جميعها على الصعيد العالمي. ويسارع المكتب إلى حشد قواه لجمع أدلة وتقديم معلومات تساعد على توجيه الاستجابة من أجل التعافي الاجتماعي الاقتصادي. ويتسم الأمن البشري بأنه أمر حاسم في الاستجابة وهو سيكون محوريا في التقرير اللاحق في عام 2021. وعلى الصعيد الوطني، فيما يتعلق بالاستعراضات الوطنية الطوعية، يشجع المكتب على استخدام التقارير الوطنية للتنمية البشرية من أجل المساعدة على التفكير بشأن التعافي. ويستثمر المكتب بنشاط في التحول الرقمي وفي استخدام تطبيقات نقالة، مع إدراكه أن العديد من الأفراد في جميع أنحاء العالم يفتقر إلى إمكانية الاتصال بالإنترنت.
- 44 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتحديث الذي أصدرته الأمانة بشأن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية.

تاسعا - البرامج الفُطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

- 45 - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحة عامة عن وثائق البرامج الفُطرية وتمديدات البرامج الفُطرية إلى المجلس لإقرارها. وفي المقابل، عرض مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا ووثائق البرنامجين الفُطريين لإثيوبيا وجنوب أفريقيا، وكذلك التمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج الفُطرية للجزائر، وزمبابوي، وموزامبيق.
- 46 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره 7/2014، على وثيقة البرنامج الفُطري لإثيوبيا (DP/DCP/ETH/4) ووثيقة البرنامج الفُطري لجنوب أفريقيا (DP/DCP/ZAF/3).
- 47 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج الفُطرية للجزائر، وزمبابوي وموزامبيق، على نحو ما وافق عليه المدير وعلى النحو الوارد في الوثيقة DP/2020/12.

عاشرا - التقييم

- 48 - أعيدت جدولة مناقشة المجلس التنفيذي لهذا البند المتعلق بالبرنامج الإنمائي بشأن التقرير السنوي عن التقييم لعام 2019 نتيجة لجائحة كوفيد-19 بحيث تعقد في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر 2020.

حادي عشر - متطوعو الأمم المتحدة

49 - أعيدت جدولة مناقشة المجلس التنفيذي لهذا البند المتعلق بالتقرير السنوي المقدم من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن متطوعي الأمم المتحدة نتيجة لجائحة كوفيد-19 بحيث تتعقد في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر 2020.

ثاني عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

50 - أعيدت جدولة مناقشة المجلس التنفيذي لهذا البند المتعلق باستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي عن النتائج المتحققة في عام 2019 نتيجة لجائحة كوفيد-19 بحيث تتعقد في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر 2020.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثالث عشر - بيان المديرية التنفيذية والتقرير السنوي

رابع عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

51 - أكدت المديرية التنفيذية في بيانها كيف قام الصندوق، بدعم من المجلس ومستشاره، بتعزيز هدفه بتوجه نحو تحقيق النتائج يدفع بولايته قدما خلال عقد العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن الصندوق يعمل، مع الجهات الشريكة له، على تعبئة الموارد والإرادة السياسية للمساعدة في تمكين المرأة من تحديد مساراتها الخاصة والفتاة من تحويل حياتها. وهذا ما تبين حدوثه عندما تتاح للمرأة والفتاة إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعندما يمكنهما ممارسة حقوقهما الإنجابية. ويركز موظفو الصندوق والجهات الشريكة له على النتائج التحويلية الثلاث، وهي: الوصول بالاحتياج غير المُلْتَمَى لتنظيم الأسرة إلى النسبة صفر، والوصول بحالات وفيات الأمومة الممكن تقاؤها إلى النسبة صفر، والوصول بالعنف الجنساني والممارسات الضارة القائمة على نوع الجنس إلى النسبة صفر. وتستند جهود الصندوق إلى بيانات سكانية عالية الجودة لضمان عدم ترك أي امرأة أو فتاة خلف الركب. وقالت المديرية التنفيذية إن النتائج واضحة بنفسها، على النحو المبين في تقريرها المتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021 (DP/FPA/2020/4, Part I). وفي إطار التزام الصندوق بتحقيق أقصى قدر من الشفافية والمساءلة، يعكف الصندوق حاليا على إتاحة نتائج خطته الاستراتيجية على الصعيد القطري للعموم على بوابة النتائج على الإنترنت، وفي منشور لاحق يفضل عمل الصندوق في 150 بلدا في عام 2019، بما في ذلك المبادرات الجديدة لجمع البيانات، وزيادة إبراز الفئات السكانية الضعيفة، وتشجيع اعتماد قوانين وسياسات جديدة لضمان إتاحة الحقوق والخيارات للنساء والشباب المهمشين، والدفع قدما بالإنجازات في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

52 - وأشارت إلى عملية استعراض منتصف المدة الشفافة والتشاورية، فأبرزت أن الاستعراض أثبت صحة التوجه الاستراتيجي للصندوق، وأكد أن الصندوق يسير على النهج الصحيح نحو تحقيق نتائج خطته الاستراتيجية. ويركز الاستعراض على كيفية ضمان استمرار التقدم؛ ولا تزال "الماهية" - أو النتائج من حيث

الهدف والنتائج والنواتج - تتسم بنفس الأهمية التي اتسمت بها دائما بالنسبة إلى تحقيق خطة عام 2030 وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومن الآن فصاعدا، سيعمل الصندوق على تكثيف جهوده الرامية إلى تلبية الطلبات على البيانات السكانية الجيدة وسيستثمر في توفير فهم أكبر لشيوخة السكان، وانخفاض الخصوبة، وتغير المناخ، والصحة النفسية في السياقات الإنسانية، ووضع استراتيجيات بشأنها. وأضافت أن استعراض منتصف المدة يُظهر أن مكتب الشؤون الإنسانية التابع للصندوق يلبي بنجاح الحاجة المتزايدة إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني، بما في ذلك الصحة النفسية والدعم النفسي في السياقات الإنسانية. وفي عام 2019، وصلت المساعدات الإنسانية التي قدمها الصندوق إلى أكثر من 19 مليون شخص في 64 بلدا. وأرسى الصندوق الأساس للخطة الاستراتيجية التالية، وهو يتطلع إلى عملية تشاورية أخرى، تُصمّم وفقا للأهداف القطرية وتستند إلى الدروس المستفادة، بما في ذلك الخبرات المكتسبة من الاستجابة لكوفيد-19.

53 - أما استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة للفترة 2018-2021 (DP/FPA/2020/5) فإنه يركز على توظيف الاستثمارات الصحيحة لتمكين الصندوق من النهوض بالتنفيذ والتعجيل به خلال السنتين المتبقيتين من الخطة الاستراتيجية. وحددت المديرية التنفيذية السبل التي تتيح للاستثمارات الحسنة والاستراتيجية تعزيز قدرات الصندوق في مجالات الدعوة، وتعبئة الموارد وإدارة المخاطر، وتعزيز الاستثمارات في قدرات أقل البلدان نموا، التي تنتفع بأكثر نسبة من مجموع الموارد. وسيُخصص معظم موارد الميزانية المتكاملة، أي مبلغ 3,2 بلايين دولار أو نحو 82 في المائة، مباشرة للبرامج؛ وسيزيد الصندوق الاستثمار في مهام التقييم والرقابة، على سبيل الأولوية.

54 - وأكدت المديرية التنفيذية أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تقاوم حدة التفاوتات التي يُرجح أن يكون تأثيرها على المرأة والفتاة أشدّ ما يكون. فمقابل كل ستة أشهر من الإغلاق التام بسبب كوفيد-19، يمكن أن يفقد ما يزيد على 47 مليون امرأة إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل، وأن تحدث سبعة ملايين حالة حمل عارضة و 31 مليون حالة عنف جنساني حسب توقعات الصندوق. وركز الصندوق في استجابته لكوفيد-19 على تعزيز نظم الرعاية الصحية للمساعدة على "إعادة البناء على نحو أفضل" في إطار استجابة متكاملة من الأمم المتحدة وأطلق خطة استجابة الصندوق العالمية المنقحة لجائحة كوفيد-19. وتقدر حاليا احتياجات التمويل للاستجابة العالمية لكوفيد-19 حتى نهاية عام 2020 بمبلغ 370 مليون دولار. وجرى حتى الآن تعبئة أو تخصيص أو إعادة تخصيص مبلغ قدره 93,5 مليون دولار. ويتسم التمويل الأساسي الجيد بأنه أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويمنح التمويل الأساسي الصندوق القدرة على دعم الاستجابات السريعة المنقذة للحياة وبتيح له تلبية الاحتياجات الفورية في الميدان. وحثت المديرية التنفيذية الدول الأعضاء على إبداء مرونة بشأن التمويل وطلبت إلى أعضاء المجلس إنكاء الوعي بالقيمة الفريدة لمنظومة الأمم المتحدة في الاستجابة لكوفيد-19. ووجهت الانتباه إلى خطة استجابة الصندوق العالمية المنقحة لكوفيد-19 التي تتواءم مع الركائز الإنسانية والصحية والاجتماعية الاقتصادية التي تقوم عليها استجابة منظومة الأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيه 2020، سُجِّل 85 في المائة من المساهمات الأساسية المتوقعة لعام 2020. وناشدت المديرية التنفيذية جميع الدول الأعضاء إعطاء الأولوية للتسديد المبكر للمساهمات الأساسية لعام 2021. وخلال عقد العمل، انبثق عن نيروبي ما يزيد عن 1 250 التزاما من جهات صاحبة مصلحة.

55 - ورحبت مجموعة من الوفود بالخطوة الرامية إلى تمكين التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الوطنية. وذكرت أن إطار تفعيل الفصل المشترك وتقييمه هو من الأعمال الجارية، وأقرت بأن إجراء تقييم مبكر للفصل المشترك ربما يكون سابقاً لأوانه. وشددت على أن الفصل المشترك يزود الصندوق بمخطط لاتخاذ نهج متكامل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو أمر حاسم لنجاح إصلاح الأمم المتحدة. وأكدت أن تفعيل الفصل المشترك يمثل أولوية ويتعين النظر فيه في السياق الأعم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأعربت عن تأييدها للجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة لصياغة الكيفية التي يؤدي بها تضايف أجزاءها الفردية إلى تقديم دعم شامل من المنظومة إلى الدول الأعضاء وطلبت توضيحاً بشأن مكامن أوجه التآزر وكيفية الاستفادة منها من أجل القيام باستجابة منسقة وفعالة للفريق القطري والمنسق المقيم.

56 - ورحبت مجموعة ثانية من الوفود بتكليف الصندوق واستجابته السريعة لأزمة كوفيد-19، فأبرزت أهمية توفير تمويل أساسي كاف ومضمون لكفالة استمرارية الأعمال وفعاليتها. ورحبت بالنتائج القوية التي أبلغ عنها في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وأعربت عن تقديرها لزيادة التركيز على تغيير المناخ، وأعربت عن تطلعها إلى الاستراتيجية المقبلة لتغيير المناخ. وأعربت عن سرورها من قيام الصندوق بجعل الابتكار استراتيجية برنامجية أساسية واتخاذ نهجاً أكثر تطلعاً إلى الخارج إزاء الابتكار؛ وشددت على أهمية التعاون الوثيق والمواءمة مع خطة الابتكار على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ودعت الصندوق إلى تحقيق توازن بين مهامه الرئيسية وضرورة التصدي للتحديات الناشئة، وشجعت الصندوق على مواصلة التركيز على ولايته الأساسية. وأقرت المجموعة بمبادرات الصندوق في مجال منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما خلال الجائحة، ولا سيما في السياقات الإنسانية، وفي ضمان الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية العالية الجودة في السياقات الهشة. وشجعت على زيادة إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنشطة الصندوق، وسلطت الضوء على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، والمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني. ورحبت بالخدمات المؤتية للشباب التي يقدمها الصندوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والتتقيف الجنسي الشامل، مما يساهم في التحاق المراهقات بالمدارس ومشاركتهن النشطة في حياة المجتمع، وهما أمران حيويان لإعمال حقوقهن.

57 - ورحبت مجموعة ثالثة من الوفود بما بذلته منظومة الأمم المتحدة من جهود تنسيقية طوال أزمة كوفيد-19، وكذلك بمواصلة الصندوق تقديم الخدمات الأساسية وأوجه التقدم التي حققها في معالجة شواغل النساء وكبار السن والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وحثت الصندوق على مواصلة تنفيذ برامج حيوية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، ولا سيما البرامج التي تتصدى للعنف الجنساني، وتعاطي المخدرات، وارتفاع معدلات البطالة، والتتقيف الجنسي، وغير ذلك من الاحتياجات الحيوية، بما في ذلك الرعاية بعد وقبل الولادة. وناشدت الصندوق تخصيص موارد أساسية إضافية للمكاتب الإقليمية والقُطرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ووجهت نفس النداء إلى البلدان المانحة. ودعت إلى إنشاء مراكز إقليمية في مواقع لم تُعد تتاح فيها المنتجات والخدمات الأساسية والمنفذة للحياة.

58 - وأشارت مجموعة رابعة من الوفود إلى تقرير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق المعني بأنشطة التدقيق الداخلي والتحقق الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2019 (DP/FPA/2020/6) - قرر المجلس إرجاء المناقشات الرسمية بشأن التقرير حتى الدورة العادية الثانية لعام 2020 - ورحبت بمواصلة تركيز مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق على فعالية الحوكمة، وإجراءات الرقابة الداخلية، والتحقيقات في ادعاءات متعلقة بأعمال غير مشروعة. وشددت على ضرورة استمرار تمتع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق بالاستقلال التنظيمي وعمله دون تدخل في تحديد وأداء كامل نطاق عمله وفي إبلاغ النتائج إلى المجلس، وفقا للقرارين 2/2015 و 13/2015. وأشارت إلى أن عدد قضايا التحقيق الجديدة بلغ 112 قضية في عام 2019، وهو مماثل لعدد القضايا في عام 2018، وأن عبء القضايا تجاوز القدرات الاعتيادية لموظفي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق ولم يكن بالمستطاع استيعابه بالاستعانة باستشاريين في مجال التحقيق. وأعربت عن أملها في أن يعالج الصندوق النقص المتكرر في القدرات لتجنب التعرض لمخاطر تشغيلية وسوى ذلك من المخاطر التشغيلية، خاصة وأن الغش، والمخالفات المالية، والمضايقة في مكان العمل، وإساءة استعمال السلطة، تشكل أغلبية القضايا.

59 - وأكدت الوفود، في بياناتها الفردية، على حاجة البلدان إلى الحصول، بإنصاف وشفافية، وفي المواعيد المحددة، على إمدادات طبية أساسية وعلى وسائل تشخيص وأدوية جديدة. وأعربت عن تقديرها لعمل الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل وأبرزت الحاجة إلى زيادة الدعم في أعقاب حالات الطوارئ الوطنية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. والتمست الوفود توضيحا بشأن الكيفية التي ستؤثر بها الزيادات الطويلة الأجل في خطط الاستجابة للطوارئ على عمليات الصندوق عموما. وشددت على ضرورة وضع حد للعنف الجنساني والممارسات الضارة لتحقيق خطة عام 2030 وحثت الصندوق على مواصلة موافاتها بمعلومات مستكملة عن تنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمر قمة نيروبي. وطُلب توضيح بشأن ما يقوم به الصندوق لإنشاء ملاذات للناجيات من العنف الجنساني في السياقات الإنسانية. وحثت الوفود الصندوق على مواصلة تركيزه على الأهداف الدولية مع احترام القيادة والملكية الوطنية في الوقت نفسه. وأكدت أن تعزيز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية جزء أساسي من أعمال حقوق الإنسان. وأيدت الوفود جهود الصندوق لتأمين توفير وسائل منع الحمل حيثما تقوم حاجة ماسة إليها في مكافحة الممارسات الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والعنف الجنساني وفي إلغاء زواج الأطفال. وأيدت العمل الإنساني الذي يضطلع به الصندوق وشجعت على المضي قدما في تعزيز برامج واستثماراته في الميدان الإنساني. وأعربت عن تقديرها لدور الصندوق في دعم برامج مبادرة تسليط الضوء على الصعيدين الوطني والإقليمي. وطلبت توضيحا بشأن الكيفية التي يعتزم الصندوق سد النقص في التمويل بها.

60 - وردت المديرية التنفيذية بتكرار التأكيد على أن الصندوق يعطي الأولوية لعمله مع الجهات الشريكة من أجل توفير إمكانية الحصول وقت الحاجة على خدمات تنظيم الأسرة في المواقع التي تكون فيها النساء في أمس الحاجة إلى تلك الخدمات. وأكدت مجددا على عمل الصندوق بالتنسيق مع الأفرقة القطرية والجهات الشريكة المحلية من أجل سد الخلل في سلاسل الإمداد والسلاسل اللوجستية وتحسين فرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في أوانها. وقالت إن موظفي الصندوق يعززون الدعم القطري من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الأقليمي، ومع المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية؛ وأن الوفود تشجع الممثلين القطريين للصندوق على إقامة شراكات جديدة تمكن الجهات صاحبة المصلحة من إعادة البناء على نحو أفضل. وأشارت إلى أن التدابير التي اتخذها الصندوق قبل

جائحة كوفيد-19 ساعدته على التحرك السريع لمصلحة الشباب. ومن أكبر أولويات الصندوق توسيع إمكانية حصول الجميع على تلك الخدمات بهدف عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويعمل الصندوق على نحو وثيق مع الحكومات من أجل تأمين حماية فعلية للطفلة، بوسائل منها وضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وقد نشر الصندوق بسرعة عدة مذكرات إرشادية تقنية وموجزات بشأن العنف الجنساني، والشباب، والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والتعدادات الوطنية، والملاذات، وذلك لاستخدامها على الصعيد القطري. واستجابة لما نجم عن الجائحة من تقاوم لحدة التفاوتات، بما في ذلك التفاوت في مجال الإمداد، يتمكن الصندوق من الاعتماد على العلاقات القائمة من قبل لتقديم ما تحتاجه العاملات في مجال الرعاية الصحية من خدمات صحة الأم وأدوية ومعدات وقاية شخصية.

61 - وأضافت أن الاستثمار في نُظم البيانات من أجل رصد النتائج والإنجازات وتقييمها بشكل أفضل يساعد البلدان على تحديد المجاميع السكانية الأكثر تخلفاً عن الركب والوصول إليها بحيث يمكن تنفيذ السياسات والبرامج الموجهة. وشددت على ضرورة توظيف استثمارات إضافية في البيانات والرصد تحترم حقوق الإنسان وخصوصيته وأوضحت الكيفية التي تساعد بها البيانات في الحصول على التزامات بشأن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وتسرع وتيرة إنجاز الأعمال غير المكتملة في إطار برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأبرزت أن مواءمة البرامج مع الأولويات القطرية تجري بالتنسيق مع الجهات الشريكة على الصعيد القطري بوحى من إصلاح الأمم المتحدة. وقد أدى هذا المردود إلى مزيد من المرونة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وأعدت التأكيد على أهمية المسارعة في تقدير تكاليف الاستجابات عند طلب المساعدة، وذكرت أن الصندوق يعتمد على الشراكات القائمة مسبقاً، والخبراء الاستشاريين، وعلى استراتيجيات وخطط عمل وميزانيات واضحة قادرة على إحداث تغيير في الأجلين القريب والبعيد. وقد زاد الصندوق من تمويله لمهام الرقابة المستقلة وهو يحترم تماماً استقلال مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، والحاجة إلى ضمان التقيد بذلك المبدأ. ويتمسك الصندوق بقوة بسياسة عدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بأي شكل من أشكال المخالفات الجنسية أو غيرها من أنواع المخالفات، إلى جانب الالتزامات بالمحاكمة وفق الأصول القانونية العادلة.

62 - وقال نائب المدير التنفيذية المؤقت (لشؤون البرامج) إن الصندوق ماضٍ قدماً في سياق استعراض منتصف المدة لزيادة استجابته لتغير المناخ. فقد أنشأ الصندوق أفرقة عاملة وفرق عمل لاستكشاف الاستراتيجيات ووضع السبل التي يمكن بها مواصلة السير قدماً كمنظمة ومع الجهات الشريكة الخارجية. ويقوم الصندوق حالياً بصياغة استجابات لحالات الطوارئ في سياق أزمة كوفيد-19 مسترشداً في وضعها بالشراكات التي كانت قائمة قبل الجائحة. ولذلك، يعمل الصندوق حالياً على توسيع نطاق تلك الاستجابات من خلال مبادرة تسليط الضوء ومع جهات شريكة أخرى من أجل استكشاف المبادرات القائمة، في مجالات العنف الجنساني، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وصحة الأم، من خلال منظور جائحة كوفيد-19.

63 - وأشار نائب المدير التنفيذية المؤقت (لشؤون الإدارة) إلى الطرق التي يعمل بها الصندوق ضمن إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وإلى أن الدعم الذي يوفره الصندوق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال النتائج التحولية الثلاث يقدم بالاسترشاد بالخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وشدد على أهمية جمع البيانات وتحليلها ووجه الانتباه إلى الطرق العديدة التي يقوم الصندوق من خلالها بجمع البيانات وتصنيفها في مختلف برامجها وعبرها.

64 - وأوضح مدير الشعبة التقنية أن الصندوق كان يرصد تأثير بيانات التعدادات على نجاح العمليات، ولكنه أشار إلى أن تلك العملية أُجّلت في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفيما يتعلق بالبرامج المرنة المتعلقة بزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، واستجابة للتعديلات التي أدخلت على جهود مبادرة تسليط الضوء في البلدان، أوضح أنه يجري الاسترشاد بالبيانات الضخمة في الأنشطة المنقحة من أجل تحقيق نتائج مستدامة. وأسفر ذلك عن توظيف استثمارات أكبر في مبادرة تسليط الضوء، التي عادت بالفائدة على المنظمات المتعاونة العاملة في برامج للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات الصغيرات، ولا سيما في أفريقيا.

65 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 6/2020 بشأن التقرير الجامع لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021 وللتقرير المرحلي عن تنفيذها: تقرير المديرية التنفيذية.

66 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 7/2020 بشأن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021.

خامس عشر - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

67 - قدم نائب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالنيابة (لشؤون البرامج)، لمحة عامة عن البرنامجين القطريين المعروضين على المجلس لإقرارهما، وتلته مديرة الصندوق الإقليمية بالنيابة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التي عرضت البرنامجين القطريين لإثيوبيا وجنوب أفريقيا للفترة 2020-2025.

68 - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لقراره 7/2014، وثقتي البرنامجين القطريين لإثيوبيا (DP/FPA/CPD/ETH/9) وجنوب أفريقيا (DP/FPA/CPD/ZAF/5).

سادس عشر - التقييم

69 - أعيدت جدولة مناقشة المجلس التنفيذي للبند المتعلق بصندوق السكان عن التقييم نتيجةً لجائحة كوفيد-19 بحيث تتعقد في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر 2020.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سابع عشر - بيان المديرية التنفيذية والتقرير السنوي

70 - قالت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في كلمتها الافتتاحية، إن المكتب أصبح أكثر قوة وأكثر تركيزاً على المستوى الاستراتيجي على تقديم خدمات عالية القيمة لشركائه بفضل نموه الثابت وإدارته الناجحة لأصوله، على النحو المبين في تقريرها السنوي (DP/OPS/2020/4) وفي استعراض الاحتياطي التشغيلي للمكتب (DP/OPS/2020/CRP.1). وما فتئ المكتب يشهد زيادة سنوية في الطلب على خدماته؛ وفي عام 2019، قدم المكتب خدمات قيمتها 2,3 بليون دولار. وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها المكتب في حالات النزاع الهشة، فهو يستطيع العمل في حدود هامش منخفض بدرجة ملحوظة قدره 1 في المائة سنويا وهو يضع إدارة المخاطر في صميم عمله. ومع ارتفاع المعدل السنوي

لتقديم الخدمات، تواصل الرسوم انخفاضها. وبفضل تحسن الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، يقدم المكتب خدمات أكثر بتكلفة أقل. ويسعى المكتب، بوصفه منظمة قائمة على المشاريع، إلى أن يدير عملياته بكفاءة ويستجيب بفعالية متى وحيثما تدعو الحاجة، لا سيما في بيئة ما بعد جائحة كوفيد-19. وفي عام 2019، بلغت نسبة صافي أصول المكتب إلى إيراداته 20 في المائة وأجرى المكتب استعراضا مكتبيا لصافي أصول مؤسسات الأمم المتحدة واحتياطياتها. ومع أن المكتب لم يتلق تمويلًا أساسيًا أو اشتراكات مقررًا، تقل أرقامه بشدة عن أرقام مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى.

71 - وأضافت أن أزمة كوفيد-19 جددت التركيز على الوقاية والقدرة على المجابهة، وخاصةً في مجال الرعاية الصحية. وفي عام 2019، أقام المكتب شراكات استراتيجية متينة في مجالات البنى التحتية والشراء المتصلة بالصحة، بما في ذلك تركيب أنظمة توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في المراكز الصحية وتخزين الأدوية في المستشفيات والمراكز الصحية من خلال عمليات شراء شفافة وفعالة، مما ساعد في تحسين الخدمات الصحية لأشد الناس ضعفًا وافتقارًا إلى الخدمات. ويدير المكتب صندوق تيسير الوصول إلى الخدمات الصحية، الذي تبلغ قيمة المساهمات فيه نحو 215 مليون دولار. واشتملت استجابة المكتب السريعة لجائحة كوفيد-19 على تدخلات منها ضمان توافر معدات وحدات العناية المركزة في المستشفيات، وتقديم اللوازم الطبية البالغة الأهمية، والتوعية، وضمان حصول السجناء على الخدمات الصحية. وأعاد المكتب التركيز على تخفيف الأثر الاجتماعي الاقتصادي السلبي للجائحة، حيث ساعد الحكومات في تقديم الدعم إلى الفئات الأكثر ضعفًا من خلال التحويلات النقدية السريعة، وإصلاح الطرق الريفية لربط المجتمعات المحلية الضعيفة بالخدمات الأساسية، وتمكين المرأة. واستشرافًا للمستقبل، سيركز المكتب على أوجه عدم المساواة التي أصابت المجتمعات المحلية بالضعف، حيث سيساعدها على تنفيذ برامج تعزز قدرتها على المجابهة. وبينما تمضي البلدان في طريقها نحو التعافي، سيُعطي المكتب الأولوية لتعزيز البنية التحتية وإعادة إنشاء سلاسل الإمداد لزيادة درجة شمولها للجميع واستدامتها وقدرتها على المجابهة. وبوجه ما يقرب من 80 في المائة من الأنشطة الجديدة التي يخطط لها المكتب في عام 2020 نحو تحقيق التعافي الاجتماعي الاقتصادي الطويل الأجل. والمكتب ملتزم بتنفيذ مبادراته المتعلقة بالاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة وسيواصل إنشاء نظم إيكولوجية للبنى التحتية المستدامة لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية والوطنية.

72 - ورحبت مجموعة من الوفود بأداء المكتب في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وبالتقدم المتواصل الذي يحرزه في استحداث أنشطة الاستثمار ذات الأثر الاجتماعي. ورحبت بالنتائج والتقارير التي أظهرت كيف نفذ المكتب ولايته كمقدم خدمات لمنظومة الأمم المتحدة، وامتثل لإجراءات ضمان الجودة الداخلية، وأدار علاقاته بالشركاء الخارجيين. وكررت طلبها بأن تتناول التقارير المقبلة الانتكاسات والمخاطر، بما في ذلك كيفية تعامل المكتب معها، وهي مسألة تكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى العمليات التي ينفذها المكتب في بيئات شديدة المخاطر. واعترفت بمساهمات المكتب في عمل الأمم المتحدة في ميادين السلام والأمن والتنمية ورحبت بقدرته على الاستجابة للحالات العالمية الجديدة استنادًا إلى قوة مركزه المالي وحضوره وكفاءته وقدراته. وأقرت بالنظم التي يُطبّقها المكتب فيما يتعلق بعناصر الاستدامة الجامعة، مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والبيئة ومكافحة الفساد، وأثنت على قيامه بتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وفقًا للمبادرة العالمية لتقارير الأداء، واضطلاعه بدوره قيادي في مجال الابتكار والدعم التقني، والتزامه بالحياد المناخي. ورحبت بالتحسينات التي نفذها المكتب في مجال التكافؤ بين الجنسين بين

الموظفين وشجعتهم على مواصلة تحقيق أهداف التكافؤ بين الجنسين المحددة لعام 2019. ورحبت بما حققه المكتب من إنجازات فيما يتعلق بتقديم خدمات أكثر بتكلفة أقل وفيما يتعلق بصافي الأصول، ولكنها أعربت عن خشيتها من احتمال أن تكون عتبة الاحتياطي الأدنى منخفضة مقارنة بالمخاطر التشغيلية؛ ورحبت بالمقترح الداعي إلى استعراض مستوى الاحتياطي التشغيلي الأدنى، وأشارت في الوقت نفسه إلى أن النمو الذي تحقق في الأونة الأخيرة وارتفاع مستويات المخاطر ربما يقتضيان رفع عتبة الاحتياطي الأدنى. واعترفت بالتزام المكتب بإصلاح الأمم المتحدة ودعته إلى تطبيق ضريبة التنسيق على المشاريع التي تتلقى مساهمات مخصصة بشكل صارم. وطلبت إلى المكتب أن يقدم بشفافية مزيداً من المعلومات عما لديه من تعريفات وتوجيهات مفصلة تحدد متى يُطبق ضريبة التنسيق وكيف يُطبقها، بما يشمل الحواجز التي يواجهها. وشجعت جميع مؤسسات الأمم المتحدة على المشاركة في دعم المنظومة في إدارة الرسوم.

73 - والتتمت مجموعة ثانية موافاتها بتفاصيل توضح كيفية ترحيب البلدان بانخفاض تكاليف الخدمات وشجعت المكتب على أن يضمن أن البلدان الأصغر حجماً تستطيع الاستفادة من خدماته في غياب المشاريع الكبيرة، بما في ذلك من خلال مبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة. ورحبت بمبادرة المكتب الرامية إلى العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الإسكان الميسور التكلفة. واعترفت في هذا الصدد بأن قدرة المكتب على الابتكار تؤدي دوراً هاماً في إعداد هذه المشاريع، بفضل الإدارة المالية الحصيفة للمكتب. وأيدت نهج المكتب في ضمان النمو السليم لأصوله الصافية وخصومه وفي استخدام جزء من تلك الأموال لتشجيع المشاريع الإنمائية الجديدة في البلدان النامية. وتوقعت أن يؤدي استمرار نمو أصول المكتب الصافية إلى تمكينه من تعبئة المزيد من التمويل والتعاون مع القطاع الخاص بشكل أوثق.

74 - وفي تعليقات أخرى، وجهت الوفود الانتباه إلى العمل المهم الذي يضطلع به المكتب في مجالات البنى التحتية المستدامة، والشراء المستدام، وإدارة سلسلة الإمدادات من خلال عمليات تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية. ودعت المكتب إلى مواصلة عمله في ظل آليات رقابية صارمة. وأشادت بالمكتب لاستخدامه خبرته في معالجة المجالات المتصلة بجائحة كوفيد-19، ولا سيما فيما يتعلق بنظم الرعاية الصحية، وشراء اللوازم الطبية، والمياه والصرف الصحي. وسلطت الوفود الضوء على عمل المكتب في مجال بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث المتصلة بالمناخ ورحبت بالعمل الذي يقوم به في البلدان المتأثرة بالزلازل من أجل تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وقدم طلب توضيح بشأن الطريقة التي سيتبعها المكتب في ربط المسائل المتعلقة بريادة الأعمال الابتكارية بالاحتياجات الإنمائية على الصعيد الوطني وصعيد المجتمعات المحلية.

75 - وردا على ذلك، كررت المديرية التنفيذية التأكيد على أن فريق القيادة العليا الذي أنشئ حديثاً أتاح زيادة التركيز الاستراتيجي وكفل تحقيق النمو جنبا إلى جنب مع تقديم الخدمات بجودة ومرونة في مختلف أنحاء العالم. ويظل المكتب شريكاً موثوقاً به يسعى إلى إقامة حوار منفتح وشفاف مع الجهات الشريكة للوصول إلى الحلول الصحيحة. وقد استطاع المكتب بفضل قوة وضعه المالي وإدارته لأصوله الصافية أن يكفل القيام باستجابة سريعة لجائحة كوفيد-19 وأن يتناول التعافي الاجتماعي الاقتصادي، استناداً إلى نهج وقائي. واستناداً إلى الشفافية كمبدأ توجيهي، أنشأ المكتب مجلساً للعملاء في عام 2020 لدفع المنظمة إلى مواصلة تحسين أدائها من خلال الحوار المنفتح مع الشركاء، الذي ستعكس نتائجه في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وبصفة عامة، ما انفك المكتب يعمل على توسيع قاعدة

شراكاته وتمويله، وهي مسألة ملحة بوجه خاص في ضوء جائحة كوفيد-19. ويسعى المكتب بنشاط إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في ملاك الموظفين، بما في ذلك عند التعيين في مناصب القيادة العليا على الصعيد العالمي. والمكتب مستعد لتبادل أفضل الممارسات دعماً لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مبدأ الاعتراف المتبادل، في إطار الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لزيادة كفاءة العمل التعاوني وفعاليتها.

76 - وقالت كبيرة موظفي الشؤون المالية ومديرة شؤون الإدارة إن المكتب يرصد عن كثب التقدم الذي يحرزه بشأن التكافؤ بين الجنسين. وقد تجاوز المكتب نسبة 44,3 في المائة بقليل في هذا الصدد وهو يسير من ثم بوتيرة مناسبة نحو تحقيق أهدافه، حيث يهدف إلى بلوغ نسبة 47 في المائة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020. وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 تسببت في تباطؤ وتيرة التوظيف في أوائل عام 2020، مما أدى إلى تعطيل التقدم، فإن المكتب على ثقة من أنه سيحقق هدفه بمجرد انحسارها. ويتخذ المكتب عدة مبادرات لمعالجة هذه المسألة وهو يعمل عن كثب مع المكاتب القطرية لضمان تنفيذ أنشطة اتصال تركز على الميدان.

77 - وقال مدير الحافظات الإقليمية إن المكتب يمارس نشاطه في جميع المناطق في إطار استجابته لكوفيد-19، حيث يدعم البلدان والمجتمعات المحلية، ولا سيما الأشد تضرراً، مع التركيز على التعافي الاجتماعي الاقتصادي الطويل الأجل. ويمارس المكتب نشاطه في أكثر من 70 بلداً في شتى أنحاء العالم وهو قد عبأ حوالي 270 مليون دولار لتقديم المساعدة المتصلة بكوفيد-19، إلى جانب مبلغ يقدر بنحو 650 مليون دولار تجري تعبئته حالياً، 50 في المائة منه في شكل مشتريات لمعدات المختبرات ومجموعات أدوات الاختبار واللوازم الطبية. ويقدم المكتب مجموعة متنوعة من خدمات الموارد البشرية وإصلاح البنى التحتية للمستشفيات والمراكز الصحية. وفي هذه الجهود، لا يزال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والتكافؤ بين الجنسين في ملاك الموظفين، إلى جانب الصحة والسلامة، من المبادئ التوجيهية الرئيسية.

78 - وأعاد الرئيس التنفيذي لمبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة التابعة للمكتب التأكيد على التزام المكتب بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال برامج تقوم على الحافظات وليس على فرادى الاستثمارات، في مجالات الإسكان الميسور التكلفة، والطاقة المتجددة، والبنى التحتية الصحية. وقد أنشأ المكتب مراكز لهذه المبادرة في ثلاثة مواقع، بما في ذلك في اليابان، وهو يتوسع حالياً بسرعة لإنشاء عدة مراكز في بلدان مختلفة. وتُستخدَم هذه المراكز لتعزيز الاستفادة من خبرات المؤسسات ورواد الأعمال في البلدان التي توجد فيها المراكز من أجل التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان المستفيدة من البرامج، باستخدام أفضل الممارسات الناجحة، التي تطبق من ثم على أساسها حلولٌ تقنية مصممة خصيصاً لكل بلد على التحديات التي تواجهها البلدان المستفيدة من البرامج.

79 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 8/2020 بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء الثالث
الدورة العادية الثانية لعام 2020
المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك
في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2020

أولاً - المسائل التنظيمية

- 1 - عُقدت الدورة العادية الثانية 2020 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن طريق الإنترنت للمرة الثانية، كإجراء استثنائي، نتيجة لتقشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، من 31 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2020.
- 2 - وقد اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل الخاصة بدورته العادية الثانية لعام 2020 (DP/2020/L.3)، بصيغتها المعدلة شفهيًا، واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام 2020 (DP/2020/18). وقد أُحيط المجلس علمًا بمشروع خطة العمل السنوية لعام 2021 (DP/2020/CRP.2) ووافق على خطة العمل المؤقتة الخاصة بالدورة العادية الأولى لعام 2021.
- 3 - وأدرجت القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2020 في الوثيقة DP/2021/2، والتي أُتيحت على موقع الويب الخاص بالمجلس التنفيذي.
- 4 - ووافق المجلس التنفيذي في قراره رقم 2/2021 على الجدول الزمني التالي المتعلق بالدورات المستقبلية للمجلس التنفيذي في عام 2021:

الدورة العادية الأولى:	من 1 إلى 4 شباط/فبراير 2021
الدورة السنوية:	من 7 إلى 11 حزيران/يونيو 2021
الدورة العادية الثانية:	من 30 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2021

بيان رئيس المجلس

- 5 - أكد رئيس المجلس التنفيذي على أن أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 أدت إلى تفاقم التحديات العالمية وازدياد الفقر وعدم المساواة وشدد على الحاجة الملحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ونهج تعدد الأطراف. وقد كان تأثيرها على الحياة الصحية والاجتماعية والاقتصادية كبيرًا، على الرغم من أن عواقبها كانت تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء، إلى جانب وقوع حالتين وفاة من كل ثلاث حالات مصابة بفيروس كوفيد-19 في البلدان النامية. وقد أكد هذا الوضع على القيمة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وولايات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في سياق الأهداف والجهود المشتركة لدعم التطلعات الإنمائية للبلدان. كما أبرزت الجائحة أهمية عمل المجلس المعني بالتعامل مع حالات الطوارئ العالمية، والذي توسع نطاقه ليتجاوز ضمان المساءلة ورصد أداء المنظمات. وكان لزامًا أن تتجاوز مداورات المجلس التطورات السياسية واللغة الحكومية الدولية لصياغة القرارات من خلال توافق الآراء الذي عزز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لحماية حياة الناس وإحداث تغيير فيها.

الجزء المشترك

ثانياً - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

6 - لقد قدّم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التقارير التالية ذات الصلة: التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2019 (DP/2020/16)؛ وتقرير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق المعني بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2019 (DP/FPA/2020/6)، والرأي المعني بملاءمة وفعالية إطار الحوكمة الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة المخاطر والتحكم فيها (DP/FPA/2020/6/Add.1) والتقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالإشراف التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2020/6/Add.2)؛ وتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2019 (DP/OPS/2020/2). وقد أعقبت تلك التقديمات ردود الإدارة المعنية من خلال مدير مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب المدير التنفيذي بالنيابة (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمستشار القانوني ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

7 - أعربت مجموعة من الوفود، في معرض حديثها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن تقديرها للمعلومات المصنفة في عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات التي أجراها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. بالإشارة إلى التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لعام 2019 وتقارير السنوات السابقة التي تضمنت قسماً حول الحالات المسجلة لدى وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي التابعة لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، فقد سلطت المجموعة الضوء على التناقض الواضح بين التحديثات بشأن حالات عدم الامتثال المزعم للمعايير الاجتماعية والبيئية للبرنامج الإنمائي، التي تم الإبلاغ عنها سنوياً وتتوفر التحديثات بانتظام من خلال مجلس مرفق البيئة العالمية. وقد طلبت توضيحاً حول كيفية التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بالإبلاغ، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات للدول الأعضاء وأعضاء مجلس مرفق البيئة العالمية.

8 - وفي مداخلات أخرى، شجّع أحد الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستمرار في تحسين النهج المنسق للتحويلات النقدية، وخاصة للمشاريع الممولة من خلال مساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف. وقد طلبت توضيحاً بشأن: (أ) ارتفاع نسبة الحالات التي تم تقييمها على أنها "لا تستند إلى أدلة واضحة" أو "تفتقر إلى معلومات كافية"؛ (ب) حالة عملية التجميع، بما في ذلك الدروس المستفادة من المركز العالمي للخدمات المشتركة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ و (ج) ما إذا كان البرنامج الإنمائي يعتزم توسيع نطاق أحكام مكافحة الاحتيال لتشمل الاتفاقات التعاقدية مع الشركاء بخلاف شركاء التنفيذ.

9 - وقد أقر وفد آخر بدعم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهود البرنامج للتصدي للمستويات المتزايدة للاحتيال المتعلقة بالمشترقات. وأعرب عن قلقه إزاء مواطن الضعف الممنهجة التي تتعلق بدور البرنامج الإنمائي باعتباره

المستفيد الرئيسي لمرفق البيئة العالمية وطلب أن تشمل عمليات مراجعة الحسابات المستقبلية جداول زمنية للإجراءات التصحيحية والتركيز على بناء قدرات المستفيدين الرئيسيين المحليين من أجل نقل الأدوار. وقد رحب الوفد بإقامة شراكة بين فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق وإدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كما أثنى الوفد على دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تقليص مدة تحقيقات فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق وتنفيذ مكتب خدمات المشاريع لإجراءات الرقابة الداخلية من أجل تحسين الإدارة الداخلية.

10 - وردًا على ذلك، قال مدير مكتب الخدمات الإدارية التابع للبرنامج الإنمائي خلال تناوله للمسائل المتعلقة بمرفق البيئة العالمية إن مسار العمل المناسب يتمثل في مناقشة نتائج الرقابة من خلال مجلس مرفق البيئة العالمية وتحديد كيفية تنسيقها؛ وعدد الشواغل القائمة المتعلقة فعليًا بأربعة مشروعات من أصل حوالي 480 مشروعًا.

11 - وقال مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقق التابع للبرنامج الإنمائي أن مكتب مراجعة الحسابات والتحقق لم يتلق أي طلب لمواءمة إجراءات الإبلاغ مع أعمال مجلس مرفق البيئة العالمية والمجلس التنفيذي، على الرغم من أنه كان من الممكن ترتيب ذلك. وفي الوقت الحالي، أبلغ مكتب مراجعة الحسابات والتحقق مجلس مرفق البيئة العالمية من خلال الأمانة العامة عندما فتح المكتب حالات تحقيق جديدة، سواء في إطار وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو تحقيقات مكتب مراجعة الحسابات والتحقق. وتماشياً مع الإجراءات المتخذة، قدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقق إحاطة غير رسمية لمجلس مرفق البيئة العالمية مرتين سنويًا وقد كان مستعدًا لمناقشة إشراك المجلس التنفيذي أو تقديم إحاطة له في دوراته أو على هامشها من أجل تنسيق الإجراءات. ويرحب مكتب مراجعة الحسابات والتحقق بتقديم عرض أكثر شمولاً لمسائل مكتب مراجعة الحسابات والتحقق المتعلقة بمرفق البيئة العالمية في تقريره السنوي المقدم للمجلس التنفيذي.

12 - وقد اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 10/2020 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعنية بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقق وردود الإدارة.

ثالثاً - المسائل الأخلاقية

13 - قدم كل من مدير مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومدير مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقارير التالية ذات الصلة: أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2019 (DP/2020/17) وتقرير مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2019 (DP/FPA/2020/7) وأنشطة مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام 2019 (DP/OPS/2020/3). وقد أعقبت تلك التقديمات ردود الإدارة المعنية التي يقدمها مدير مكتب الخدمات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب المدير التنفيذي بالوكالة (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمستشار القانوني ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

- 14 - لم تذكر الوفود أية تعليقات بشأن ذلك البند.
- 15 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 11/2020 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

رابعاً - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

- 16 - قدّم مدير مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمدير المالي ومدير الشؤون الإدارية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تحديثات شفوية عن التدابير التي اتخذتها منظماتهم لمواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي مع التركيز بوجه خاص على التدابير المعمول بها خلال جائحة كوفيد-19.
- 17 - وقد سلّطت مجموعة من الوفود الضوء على خمس نقاط. أولاً، رحبت المجموعة بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع الإقرار بالحاجة إلى مواصلة تخصيص القدرات لمواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأعربت عن تطلعها لتولي المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان دور المسؤول عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بمواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في يناير/كانون الثاني 2021. وأثنت على التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل للاستجابات التنظيمية في 2019. وطلبت الحصول على تفاصيل عن كيفية رصد المنظمات للتقدم المحرز وشجعته على إبلاغ المجلس بالنتائج. ثانياً، شددت المجموعة على ضرورة مواصلة الأمم المتحدة التمسك بالمعايير الدولية للحيلولة دون وقوع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها. واعتراضاً بانخفاض حالات سوء السلوك الجنسي المبلغ عنها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد سألت عما إذا كان ذلك قد حدث في المنظمات الأخرى أيضاً. وطلبت الحصول على تفاصيل عن كيفية تبادل المعلومات بين جهات التنسيق والشبكات ومراكز الاتصال المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وكيف أفادت الآليات المشتركة بين الوكالات. ثالثاً، طلبت الحصول على تفاصيل حول الكيفية التي يستخدم من خلالها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بيانات الدراسات الاستقصائية للاسترشاد بها في نهجها المتخذ بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وتيسير تبادل النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها. رابعاً، رحبت بالجهود المبذولة لتعزيز مساءلة شركاء التنفيذ وطلبت تعقيبات بشأن التجارب الأولية على التقييم وكيف ارتبطت ببرنامج تحقيق المسؤولية في إشراك الموردين التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. خامساً، رحبت بالدعم ذي الأولوية للضحايا والناجين، وطلبت الحصول على معلومات عن الموعد الذي سيعم فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان نتائجه الخاصة بعملية حصر الخدمات؛ وتطلعت إلى تحديث تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتقديم المساعدة إلى الضحايا.
- 18 - رحّب وفد آخر بالتدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل التصدي لخطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي خلال جائحة كوفيد-19. وأثنت على جهود البرنامج الإنمائي في إضافة محققين إلى فريق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات للتحقيق في ادعاءات سوء السلوك الجنسي وأثنت على جهود مكتب الأمم

المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تعزيز مساءلة الموردين من خلال تقييمات العناية الواجبة وعمليات تقديم العطاءات. وقد كانت الخطط المعنية بتوسيع نطاق هذا النهج ليشمل جميع شركاء التنفيذ مهمة من أجل المساءلة. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لبدء تقييم شركاء التنفيذ، مشددًا على ضرورة استمرار تنسيق الأمم المتحدة لضمان الرقابة المشتركة على الشركاء ذوي المخاطر العالية.

19 - وردًا على ذلك، أكد نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) أن عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي الخاص كان جزءًا لا يتجزأ من نهجه القائم على الحقوق. وقد ساعدت الدراسة الاستقصائية والتخطيط صندوق الأمم المتحدة للسكان في الحصول على معلومات محددة تسمح بإجراء تحليل متعمق والتمييز بين الحالات وفقًا للأوضاع الإنسانية أو الإنمائية؛ وقد كان تقييم بقاء الضحايا على قيد الحياة أكثر صعوبة لأنه يتطلب وقتًا وتنسيقًا أفضل. وفي الوقت الذي كانت فيه المساعدة النفسية والاجتماعية عبر الإنترنت أمرًا في غاية الأهمية، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤشرات وتخطيط لتحديد هوية الضحايا في الأماكن النائية.

20 - وذكر مدير مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمله استندت إلى الاستعراض الخارجي لشركة ديلويت توش والذي ساعد في رصد التقدم المحرز. وقد اجتمعت فرقة العمل المعنية بمواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شهريًا وقدمت تحديثات للفرق التنفيذية؛ وقد عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم قدرات شركاء التنفيذ الخاصين به لقياس حجم الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ونظمت ندوات عبر الإنترنت لتتقيف أعضاء المكاتب القطرية حول كيفية تحديد التهديدات؛ وقد أظهرت الدراسة الاستقصائية أن نسبة كبيرة من المكاتب القطرية تمتلك آليات لدعم الضحايا والناجين.

21 - وأكد المدير المالي ومدير الشؤون الإدارية بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المكتب رصد التقدم المحرز بشأن التوصيات الخاصة بمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتي تم تنفيذ معظمها. وبينما لم يحدث انخفاض كبير في حالات الادعاء إلا أن الأعداد قد تراجعت؛ وقد سارع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من عملية الإبلاغ عن هذه الحالات. وفي المناطق ذات المخاطر العالية على المستوى القطري، أنشأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مراكز تنسيق معنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وأجرت لهم تدريبًا لجمع التعليقات والاسترشاد في وضع الاستراتيجيات. وخطط مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتكرار برنامج تحقيق المسؤولية في إشراك الموردين، وهو برنامج العناية الواجبة الخاص بالمكتب والذي يُعنى بالموردين، لشركاء التنفيذ.

22 - أحيط المجلس التنفيذي علمًا بالعرض الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

خامسا - مسائل المالية والميزانية والإدارة

23 - قدم نائب المدير المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتراح الشامل المشترك بشأن سياسة استرداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-UNW/2020/1) استجابة لقرار المجلس رقم 21/2018، نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

24 - رحبت مجموعة من الوفود بسياسة استرداد التكاليف المشتركة المنقحة "الواعدة" و "المحسنة بشكل كبير". ورحبت المجموعة بالتدابير التي تهدف إلى تقليل التمويل التناقلي للموارد غير الأساسية من خلال الموارد الأساسية وتعزيز عملية التنسيق والشفافية والكفاءة والتأثير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأعربت عن دعمها الكامل لتولي المنظمات قيادة تنسيق استرداد التكاليف داخل منظومة الأمم المتحدة. وأقرت المجموعة بالتقدم المحرز في مواءمة تصنيفات التكاليف، والتعامل بشكل أكثر صرامة وشفافية مع الإعفاءات وقطع "شوط كبير" نحو تحقيق الشفافية. وتقديرًا لدقة المعدلات المتفاوتة، فإنها تتطلع إلى استمرار المناقشات لتعزيز فهم المجلس للأسباب "الأساسية". وقد قدمت اقتراحين هما: (أ) توسيع نطاق السياسة المنسقة عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمساعدة في الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل: (ب) إعداد آلية استعراض متينة، بما في ذلك رصد السياسات واستعراضها على فترات منتظمة وإعداد تقارير سنوية منسقة وتتسم بالشفافية وتقديم أدلة أفضل لتطبيق السياسة وتأثيرها وعواقبها لتشجيع التمويل المرن رفيع المستوى وتقليل التمويل التناقلي. عند تطبيق السياسة، يتعين على المنظمات مواصلة الاسترشاد بما يلي: (أ) مفهوم استرداد التكاليف، على النحو المحدد في الاستعراض الشامل رباعي السنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لتطوير منظومة الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة رقم 243/71)؛ (ب) امتثال منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى مع إجراء مراقبة منتظمة؛ (ج) نهج منسق للمعدلات المتفاوتة على نطاق المنظمات.

25 - وردًا على ذلك، شكر نائب المدير المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود على مشاركتها ونهجها البناء منذ عام 2012 في وضع سياسة استرداد التكاليف المنقحة بالمواءمة مع متطلبات الاستعراض رباعي السنوات. وقال إنه يتطلع إلى العمل مع المنظمات الأخرى والدول الأعضاء من أجل تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس.

26 - وشكر مدير شعبة الخدمات الإدارية بصندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس على توجيهاته على امتداد الفترة الطويلة التي استغرقتها العملية ولفت الانتباه إلى الشراكة القوية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع سياسة استرداد التكاليف المنقحة. وستواصل المنظمات الأربع العمل مع منظومة الأمم المتحدة من خلال شبكة المالية والميزانية الخاصة باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

27 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 12/2020 بشأن السياسة الشاملة المشتركة لاسترداد التكاليف.

سادسا - طرق عمل المجلس

28 - قدم أمين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عرضًا شفويًا للاستجابة المشتركة لأمانات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن طرق عمل المجالس التنفيذية: خطط العمل المقترحة لعام 2021، استجابة لقرارات المجلس رقم 22/2018 و 2/2020.

29 - وفي المداخلة الوحيدة، رَحِبَ أحد الوفود بالاستجابة المشتركة وخطط العمل المقترحة لعام 2021، لضمان قدر أكبر من الكفاءة في أعمال المجلس بتنسيق عمل المجالس الثلاثة دون التأثير بالسلب على المناقشة الموضوعية. ومع ذلك، أعرب الوفد عن قلقه من أن تحويل النظر في بنود جدول الأعمال عن الدورة العادية الثانية قد ينتج عنه انخفاضًا متزامنًا في الرقابة وتقليل الوضوح في الأنشطة البرنامجية. وفي حين دعم الوفد خطة العمل لعام 2021 الخاصة بالمجالس الثلاثة، فقد شدد على ضرورة الاحتفاظ بخيار إعادة النظر في خطة العمل بناءً على خبرة المجلس في تنفيذ خطة العمل في عام 2021. وكرر الوفد تأكيده على أهمية عقد ثلاث دورات مجلس إدارة سنويًا لكل مجلس من أجل الحفاظ على التنفيذ الفعال لمهمة الرقابة في المجلس.

30 - وردًا على ذلك، طمأن أمين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الوفود بأن أمانات المجالس التنفيذية الثلاثة ومقرها نيويورك والوكالات المعنية، في دورها الداعم، قد منحت الأولوية للحفاظ على الرقابة الكاملة للمجلس على أنشطة الوكالة. وحافظ المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على التزامه بعقد ثلاث دورات في السنة. وتطلع أمين المجلس إلى مواصلة العمل مع أعضاء المجلس من خلال المكتب لتحسين كفاءة المجلس باستمرار وضمان فعاليته.

31 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 13/2020 بشأن طرق عمل المجلس التنفيذي.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سابعا - حوار تفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحوار حول التمويل المنظم

32 - ناقش مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيانه عمل المنظمة في سياق أزمة كوفيد-19. كانت التنمية البشرية العالمية على شفا التراجع لأول مرة منذ أن وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المفهوم ومقاييسه في عام 1990. وأدت أوجه التفاوت بين البلدان إلى تفاقم تأثير الجائحة. حيث توفيت حالتين من كل ثلاث حالات مصابة بفيروس كورونا المستجد كوفيد-19 في البلدان النامية. وقد أفضى الافتقار إلى التعاون العالمي في أوائل عام 2020 إلى انقسام العالم وعدم استعداده لمواجهة الجائحة الذي يمثل اختبارًا جليلاً للأمم المتحدة، في الذكرى 75 لتأسيسها، ولتعددية الأطراف. كانت هناك حاجة لبذل جهد جماعي للاستعداد والاستجابة والتطوير بشكل أفضل ورسم معالم مستقبل تتطلع إلى ما بعد التعافي حتى عام 2030. ولا تزال أهداف التنمية المستدامة البوصلة التي توجه عملية اتخاذ القرارات التي تنتظرنا، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية.

33 - لقد قَدِّمَت الأمم المتحدة استجابة قوية ومتكاملة لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) - حيث قادت التدخلات الصحية ودعت إلى وقف شامل لإطلاق النار وعملت على معالجة الآثار الإنسانية ووضعت إطار دعم اجتماعي واقتصادي. وقَدِّمَ برنامج الأمم المتحدة دعمه منذ بداية الأزمة: من خلال الاشتراك مع مكتب التنسيق الإنمائي في وضع إطار عمل الأمم المتحدة الخاص بالاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والاضطلاع بدور قيادي فني لتنفيذه من خلال نظام المنسقين المقيمين. وعمل البرنامج الإنمائي مع شركاء الأمم المتحدة في تصميم 117 تقييمًا للأثر

الاجتماعي والاقتصادي في 83 بلدًا في خمس مناطق كشفت عن عدد من القضايا المثيرة للقلق: لم يتم تسوية المنحى الوبائي العالمي؛ عادت البلدان النامية إلى تخصيص كميات هائلة من الموارد المالية لمكافحة الجائحة، مما جعلها عرضة للضعف المالي؛ وكانت هناك أيضًا حاجة ملحة لتوسيع نطاق نُظم الحماية الاجتماعية.

34 - بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل في التعامل مع هذه المسائل. حيث كانت لدى خمس وسبعين دولة خطط استجابة اجتماعية واقتصادية تُعبر الابتكار والبراعة، وقدمت مختبرات التسريع الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لستين دولة منها. وقد توسعت مختبرات التسريع لتصل إلى 70 بالمائة من البلدان الأقل نموًا ومنخفضة الدخل وأكثر من 70 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكجزء من استثماره في نهج الأنظمة والتحرك إلى ما بعد التعافي تجاه عام 2030، ركّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عرضه حول جائحة كوفيد-19 على: الحوكمة والوكالات المعنية والحماية الاجتماعية والاقتصاد الأخضر والارتباك في المجتمع الرقمي. وقد تمثل دعمه في ثلاثة جوانب: (أ) الحفاظ على استمرارية الأعمال وترك الأبواب مفتوحة؛ (ب) الحد من تأثير الجائحة والخسائر في التنمية مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفًا؛ و (ج) تصميم استثمارات ممنهجة تعالج الظروف الأساسية وترسم مسارات مستدامة لعام 2030.

35 - ولتمويل جهود مواجهة أزمة كوفيد-19، أعاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توزيع 30 مليون دولار من خلال مرفق الاستجابة السريعة، مما أتاح لحوالي 130 بلدًا (45 بلدًا في حالات الأزمات/الأوضاع الهشة) و 110 مكاتب قطرية الحصول على الأموال للاستعداد والاستجابة والتعافي. وقد خصص أكثر من 112 مليون دولار لطلبات الشراء وخدمة 136 شركة، بما في ذلك المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية، من خلال تعزيز بنية المشتريات العالمية الخاصة بها وإعادة تخصيص الموارد الأساسية وغير الأساسية لـ 90 مكتبًا قطريًا. وأتاح مرفق التمويل السريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تم إطلاقه في يوليو 2020، 100 مليون دولار أمريكي حتى تتمكن المكاتب القطرية من إقامة شراكات ودعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الوطني، بما في ذلك تقديم الدعم الفني لـ 52 بلدًا لوضع أطر التمويل الوطنية المتكاملة.

36 - وواصل الجيل التالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جعل البرنامج الإنمائي أكثر فعالية وكفاءة وشفافية. في عام 2019، حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التوازن في الميزانية المؤسسية الخاصة به للعام الثالث على التوالي وفي عام 2020 صُنّف على أنه الهيئة الأكثر شفافية في الأمم المتحدة وثالث أكثر المنظمات الإنمائية شفافية على مؤشر الشفافية في المعونة. وفيما يتعلق بالإصلاح، تصدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحديات المتمثلة في طريقة جديدة في التعاون مع الحكومات وممارسة المساءلة المتبادلة وإدارة الحوافز المالية التي أعاققت إحراز تقدم في الصلة بين الإنسانية والتنمية والسلام. وبالنظر إلى حصيلة الخسائر الناجمة عن فيروس كوفيد-19 على الموظفين، منح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأولوية لدوره المتعلق بواجب الرعاية إلى جانب العمل على تعزيز المهارات الرقمية وضمان سلامة الموظفين، بما في ذلك الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد شدد المدير على أهمية التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به وناشد الدول الأعضاء بالوفاء بالتزام اتفاق التمويل المحدد بنسبة 30% من الموارد الأساسية بحلول عام 2023.

37 - بوجه عام، أثبتت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفيه لالتزامهم خلال الجائحة. وأعربت عن دعمها الكامل للدور الفني الرائد الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة البلدان على تقييم الأثر وإعداد استجابة اجتماعية واقتصادية لجائحة كوفيد-19. كما رحبت بالمجالات

الأربعة للجهود المبذولة في التصدي لجائحة كوفيد-19، وتوقعت أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منح الأولوية لبناء القدرات الوطنية التي تهدف إلى ضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. مثّلت جائحة كوفيد-19 أزمة تتعلق بالأمن البشري لعب خلالها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورًا مركزيًا في إطار تناول الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وقد حرصت على الحصول على دعم تحليلي من البرنامج الإنمائي من أجل تتبع آثار الجائحة على المستوى القطري وإعداد استجابات ملائمة تتفاوت حسب احتياجات البلدان. ورحبت بالدور المركزي للبرنامج الإنمائي في استجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 وشجعت على مواصلة مساعدة البلدان في رسم طريقها نحو "الواقع الجديد"، مع التركيز على أوجه عدم المساواة والتهميش والتمييز للوصول إلى مستقبل أخضر مزدهر. وقد دعمت بقوة تنسيق منظومة الأمم المتحدة من خلال نظام المنسقين المقيمين للتصدي للجائحة وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على قيادة أنشطة مشتركة في مجالات اختصاصه الأساسية وهي: الحوكمة وسيادة القانون ومنع حدوث الأزمات والتعافي. وبالإشارة إلى الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، كان لزامًا على المجتمع الدولي أن يحمي تعددية الأطراف ويعمل على تعزيز المؤسسات متعددة الأطراف.

38 - أكدت مجموعة من الوفود على أهمية التمويل غير المخصص لغرض بعينه والذي يتيح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة السريعة للأحداث غير المتوقعة للجائحة. ورحبت بتعزيز الاعتراف بتمويل المانحين للموارد الأساسية خلال أزمة كوفيد-19 وأكدت مجددًا على الالتزام باتفاق التمويل وتخصيص التمويل الأساسي المرن وتشجيعه. ونظرًا لأن جائحة كوفيد-19 قد تؤثر على تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2018-2021، فقد شجعت البرنامج الإنمائي على تحديد النتائج الأكثر تضررًا من أزمة كوفيد-19 وإطلاع المجلس على خطوات الحد من الآثار السلبية. وأعربت عن تقديرها لتعاون البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز تبادل الآراء حول التمويل المنظم وإعداد التقارير عن اتفاق التمويل حتى يتمكن المجالس من المشاركة في حوار تقاعلي تسترشد به في اتخاذ القرارات وفي تنفيذ الخطة الاستراتيجية على المستوى الإجمالي. وسلطت المجموعة الضوء على ثلاث مسائل. أولاً، أشادت بزيادة الالتزامات الأساسية متعددة السنوات وشددت على ضرورة توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة الأساسية وتويعها لضمان الاستدامة. ورحبت بحصول البرنامج الإنمائي على 10 بالمائة من الموارد غير الأساسية من خلال الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات وهو تطور إيجابي مرحب به لمواجهة الاتجاه العالمي المتمامي نحو زيادة تخصيص الأموال. وقد سعت إلى توضيح كيفية تخطيط البرنامج الإنمائي لزيادة الموارد الأساسية للوصول مستهدف اتفاق التمويل المحدد بـ 30 بالمائة. ثانيًا، شجعت البرنامج الإنمائي على زيادة حصته من النفقات المتعلقة بالتنمية من خلال الأنشطة المشتركة والانخراط في تبادل الآراء مع هيئات الأمم المتحدة وخصوصًا مكتب التنسيق المحلي، لتحسين التعريف الإجرائي ومواءمة المؤشرات الخاصة بتنفيذ اتفاق التمويل. ثالثًا، رحبت بتقدير تكاليف النتائج وتحليل الفجوة في التمويل وطلبت تفاصيل حول الكيفية التي عالج بها البرنامج الإنمائي أوجه القصور وكفل تلقي المجالات المشمولة بالخطة الاستراتيجية للتمويل الكافي. وأكدت مجددًا على أن البرامج القطرية ينبغي أن تنبثق من إطار الأمم المتحدة بالتعاون في مجال التنمية المستدامة وأشادت بالتقارير الشاملة للبرنامج الإنمائي حول تنفيذ اتفاق التمويل، بما في ذلك التقدم المحرز بنسبة 76,9 بالمائة في الأهداف.

39 - ذكرت مجموعة أخرى من الوفود أن أزمة كوفيد-19 كانت اختبارًا لنتائج الإصلاح الخاصة بالأمم المتحدة، مما يجعل تنفيذ الإصلاح المحور الرئيسي في تحقيق المرونة والاتساق على نطاق المنظومة وتعزيز العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ودعت إلى تضافر الجهود بشكل أكبر في التنسيق والتعاون بين الوكالات وأوجه الكفاءة واتفاق التمويل وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وإطار المساءلة الإدارية. وقد دعت منظومة الأمم المتحدة إلى اتباع نهج شامل لتحقيق الأهداف، بما يتماشى مع الاستعراض رباعي السنوات والسعي لتحقيق الكفاءة والفعالية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وبناء مستقبل أخضر. وشجعت البرنامج الإنمائي وهيئات الأمم المتحدة على الانخراط مع المجلس في جميع مراحل وضع الخطط الاستراتيجية الجديدة.

40 - وفي مداخلات فردية، أكدت الوفود مجددًا على الأهمية المحورية للقضاء على الفقر والتنمية بوصفهما الولاية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتضمن ذلك التطرق لمسألة الأمن الغذائي وسوء التغذية وأسبابه الجذرية والتغييرات الهيكلية اللازمة لمعالجتها. وقد كان هناك تقدير عام للمكاسب الناتجة عن زيادة كفاءة البرنامج الإنمائي والميزانية المؤسسية المتوازنة للسنة الثالثة على التوالي. ومع ذلك، أثرت مخاوف تتعلق بأن إصلاح الأمم المتحدة يحرم البرنامج الإنمائي من الوصول إلى الشركاء في المجالات المشمولة بولايته. أكدت البلدان متوسطة الدخل على احتياجاتها الخاصة واعترضت على الطريقة الضيقة لتصنيف البلدان حسب الناتج المحلي الإجمالي والتي تحد من قدرة البرنامج الإنمائي على مواجهة التحديات التي تعترض البلدان متوسطة الدخل؛ وقد رحبت بالمؤشرات الرائدة الخاصة بالبرنامج الإنمائي التي تضمنت عمليات قياس تتعدى نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي وهي مبادرة يتعين على منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكرارها. وطلبت تفاصيل حول خطط البرنامج الإنمائي من أجل: توسيع نطاق برامج الدخل الأساسي المؤقت من خلال ترتيب التمويل اللازم من خلال مؤسسات التمويل البالغ الصغر؛ وسد الثغرات فيما يتعلق بالارتباك والإقصاء في المجتمع الرقمي؛ ودعم البلدان المتأثرة بتغير المناخ. رحبت الوفود بعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2.0 الذي ركز على مسألة التعافي وتحول المجتمعات والحوكمة والأمن والاقتصاد الأخضر والارتباك في المجتمع الرقمي. وأقرت بأهمية وجود قاعدة موارد أساسية قوية وأكدت على أنه يجب أن تكمل المساهمات المخصصة المساهمات الأساسية وأن يتم تخصيصها بما يتماشى مع الاحتياجات المحددة ذاتيًا للبلدان.

41 - وردًا على ذلك، شدد مدير البرنامج على استمرار دور الأمم المتحدة في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها كركيزة من ركائز التعاون الدولي في مواجهة الأزمات العالمية. وقد كان البرنامج الإنمائي في المقدمة، حيث ساعد البلدان في مواجهة الخيارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الصعبة والحصول على التمويل واكتساب المهارات. ولعب دورًا محوريًا في التصدي للأزمة، حيث ساعد البلدان في تحديد الفئات الأكثر ضعفًا واستئناف مسار التنمية، وفقًا لعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2.0. أبرزت الجائحة بشكل كبير على أوجه عدم المساواة المتأصلة في الفجوة الرقمية؛ وساعد البرنامج الإنمائي البلدان في وضع السياسات الخاصة بإنشاء منظومة شاملة وسريعة الاستجابة للرقمنة والتي جعلت من الممكن إدارة التحديات المعقدة. وقد أظهر تعزيز النهوض بالدخل الأساسي المؤقت الكيفية التي اختار بها البرنامج الإنمائي أفضل الممارسات، من خلال شبكة السياسة العالمية التابعة له وساعد البلدان التي تناضل في سبيل التخفيف من التأثير الاجتماعي والاقتصادي للجائحة. وبالمثل، أبرز تغير المناخ الآثار الوخيمة

لجائحة كوفيد-19؛ ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوده للوفاء بوعده المتعلق بالمناخ بدمج المسار القادر على تحقيق التحول في مواجهة تغير المناخ مع تحديد أولويات الاستثمار في إدارة الأزمات. وفيما يتعلق بالتمويل البالغ الصغر، حقق البرنامج الإنمائي الاستفادة من تأثير أهداف التنمية المستدامة لمساعدة الحكومات على حشد أصول السندات للجوء إلى أسواق الأسهم والتعرف على الكيفية التي يمكن للأهداف من خلالها الاستفادة من رأس المال الخاص لتحقيق النتائج المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. واصل البرنامج الإنمائي العمل من خلال اتفاق التمويل ونوافذ التمويل المواضيعي لتشجيع الدول الأعضاء على الاستثمار في البرنامج الإنمائي باعتباره مقترح قيمة وتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتبنيها. وكان الدليل على مقترح القيمة الخاص بالبرنامج الإنمائي الجزء الكبير من التمويل الذي شاركت في استثماره البلدان المشمولة بالبرنامج ويصل إلى نحو مليار دولار. وقد منحت الموارد الأساسية إحدى المؤسسات المرونة اللازمة للاستجابة والمنصة التي يحقق من خلالها التمويل المخصص القيمة المثلى. شارك البرنامج الإنمائي مع القطاع الخاص من خلال تأثير أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال، كعنصر مُكَمَّل لعمله، وليس لاعتماد نموذج أعمال القطاع الخاص، والعمل على واجهة ربط التمويل العام والخاص لتحقيق الأهداف.

42 - أكد المدير المعاون بالوكالة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التعاون المشترك بين البرنامج الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام في وضع التوجيهات التي جعلت تقييمات مراعاة ظروف النزاع والقابلية للتأثر جزءاً لا يتجزأ من عمليات تقييم الأثر وخطط الاستجابة الخاص بالفريق القطري، بما يتماشى مع أهداف الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وبالمثل، ساهم عمل البرنامج الإنمائي في منطقة الساحل في تحقيق الاستقرار من خلال برامج الحوكمة المحلية وإتاحة سبل العيش للشباب والفئات المحرومة من السكان، بما في ذلك المشردين داخلياً ضمن خطة الاستجابة الإنسانية. كما وقَّع البرنامج الإنمائي اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز آليات الحوكمة المحلية في اليمن ودعم سبل العيش وخلق فرص عمل وتقديم الخدمات في مجالي الصحة والتعليم. وقد شارك البرنامج الإنمائي بنشاط في التحضيرات لقمة النظم الغذائية لعام 2021، ممارساً دوره في تحقيق التكامل في معالجة قضايا السوق والبنية التحتية التي تؤثر على إنتاج الغذاء.

43 - ذكر المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المكتب قاد بعثة ميدانية عبر الإنترنت إلى جواتيمالا في عام 2020 أتاحت خلالها الفرصة للمشاركين للتعرف على البرامج التابعة للبرنامج الإنمائي. وقد كان من بين المشاركين في البعثة الافتراضية مسؤولين رفيعي المستوى في جواتيمالا وموظفي المكتب القطري التابع للبرنامج الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري ورواد المشاريع في القطاع الخاص. أثبتت البعثة الافتراضية أنها مثمرة للغاية وقد حظيت الوفورات المحققة من تنفيذ المهمة "افتراضياً" بالترحيب. وكانت البعثات الميدانية الافتراضية بديلاً مجدياً وفعالاً في الوقت الذي كانت فيه الزيارات الميدانية خياراً غير متاح.

44 - قال المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه على نطاق المنطقة المشمولة بالمكتب كانت الرسالة واضحة: لم تعد مسارات "النمو السريع" التقليدية خياراً قابلاً للتطبيق. في عام 2020، تمثَّل الطلب على مساعدات البرنامج الإنمائي في المسارات الخضراء الشاملة والسياسات والاستثمارات والتغييرات المؤسسية اللازمة لتنفيذها في مجالات ثلاثة رئيسية: اختبار وزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة داخل المنظومة الأوسع نطاقاً؛ وإدماج الاقتصاد الدائري في تجديد الموارد وتقليل الفاقد؛ وتقليص الفجوة الآخذة في الاتساع الناتجة عن الاقتصاد الرقمي.

- 45 - أكد المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن مساعدة استمرارية تصريف الأعمال التي يقدمها البرنامج قد أفادت البلدان الأفريقية في احتواء وتخفيف آثار الجائحة على قدراتها على القيادة، وذلك بفضل التقنيات الرقمية التي تتيح للوزارات والدوائر الأساسية مواصلة العمل. كان هناك إقبال متزايد على الديمقراطية في جميع أنحاء القارة حيث تم التخطيط لإجراء حوالي 20 عملية انتخابية في 2020-2021؛ وقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً رئيسياً في الحفاظ على زخم الانتخابات، ومساعدة البلدان على ضمان ممارسة ناخبها لحقوقهم في بيئة آمنة. وبالتوازي مع ذلك، أقام البرنامج شراكة مع الاتحاد الأفريقي لتقييم تأثير أزمة كوفيد-19 على السلام والأمن في أفريقيا لصياغة مواقف السياسة العامة. ولتعزيز التلاحم الاجتماعي، يعمل البرنامج مع الحكومات على تحديد الفئات الضعيفة من السكان وتقديم برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان لهم.
- 46 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 14/2020 بشأن الحوار حول التمويل المنظم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثامنا - التقييم

- 47 - قدّم مدير مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي بشأن التقييم لعام 2019 (DP/2020/13) إلى جانب تقييم التعاون الإنمائي للبرنامج في البلدان متوسطة الدخل ((DP/2020/21)، وأعقب ذلك رد الإدارة على تقييم التعاون الإنمائي للبرنامج في البلدان متوسطة الدخل (DP/2020/22) من قبل مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التقرير السنوي بشأن التقييم 2019

- 48 - تساءلت الوفود، في معرض الإشارة إلى سياسة التقييم المنقحة (القرار 19/2019) التي دعت إلى زيادة تخصيص الموارد لمكتب التقييم المستقل، عما إذا كان المستهدف المحدد بـ 3 في المائة قد تم الوفاء به وكيف استغل المكتب الموارد لتعزيز عمله، بما في ذلك الإشراف على جودة التقييمات اللامركزية. وإذ أقرت الوفود بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لمعالجة أوجه القصور في التقييمات على المستوى القطري، فقد لاحظت أن جودة معظم التقييمات اللامركزية لا تزال منخفضة. وتساءلت عن الكيفية التي كان يستخدم بها البرنامج الإنمائي قائمة خبراء التقييم لديه لمعالجة أوجه القصور هذه، وطلبت تقديم تفاصيل حول الأهداف الخاصة بالمبالغ المخصصة للمكاتب القطرية من أجل إجراء التقييمات اللامركزية. واقترحت الوفود أن يجري البرنامج الإنمائي توليفة مواضيعية للتقييمات التي مكّنت خبراء التقييم من جمع النتائج من كل تقارير التقييم؛ وناشدت الإدارة على مواصلة ترسيخ ثقافة التقييم في المكاتب القطرية، بما في ذلك استخدام التقييم كمعيار في تقييمات أداء المديرين القطريين.

- 49 - وردًا على ذلك، أكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج مجددًا على التزام البرنامج الإنمائي بتعزيز ثقافة تقييم قوية وتحسين جودة التقييمات اللامركزية. وفي الوقت الذي خصصت فيه المكاتب القطرية موارد للتقييم في الميزانية، نشأت التحديات في الغالب بسبب التأخير في التنفيذ وتدني المهارات اللغوية لدى خبراء التقييم، وهي مسائل عمل البرنامج الإنمائي على حلها. وفي حين أن مستهدف تخصيص الموارد المحدد بنسبة 1 في المائة للتقييمات لم يتحقق بعد، فإن الموارد الفعلية المخصصة تزايدت سنويًا، مما يدل على وجود اتجاه إيجابي.

50 - قال مدير مكتب التقييم المستقل إن 55 في المائة فقط من تقييمات المكاتب القطرية المقررة قد نُفِدت في نهاية العام، مشددًا على ضرورة ترتيب إدارة البرنامج لها حسب الأولوية وضمان إثراء نتائج التقرير للبرامج القطرية. وضع مكتب التقييم المستقل مبادئ توجيهية منقحة للتقييم اللامركزي من أجل دعم التخطيط الذي تضطلع به المكاتب القطرية، وذلك على الرغم من الحاجة إلى المزيد من الدعم المالي وإشراك الإدارة؛ أبلغ مكتب التقييم المستقل إدارة البرنامج الإنمائي باستعداده للمشاركة في لجان تقييم وناق البرامج القطرية للتأكد من أن البرامج القطرية تُعبّر عن التقييمات وأن خطط التقييم مجدبة وقابلة للتقييم. ويعمل المكتب أيضًا مع البرنامج الإنمائي على وضع بند في الميزانية للتقييمات اللامركزية لضمان تقديم الموارد الكافية لها وتعزيز نظام ضمان الجودة.

تقييم برامج التعاون الإنمائي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان متوسطة الدخل

51 - ألفت الوفود الضوء على أهمية مساهمة التقييم وتوصياته. وقد لوحظ أن البلدان متوسطة الدخل تأوي شريحة واسعة من الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، وكانت جهودها ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. سيكون للمكاسب الإنمائية الكبيرة في البلدان متوسطة الدخل تأثيرات مضاعفة، وهو ما يعود بالفائدة على الاقتصاد العالمي ككل، ويحسن التعاون الدولي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والحوار بشأن السياسات. وينبغي أن تكون استراتيجيات البلدان متوسطة الدخل مرنة وديناميكية، مع الإقرار بالمستويات المختلفة للتنمية في البلدان متوسطة الدخل وتأثير جائحة كوفيد-19 على مكاسب التنمية. شجّع البرنامج الإنمائي على تعزيز قدراته على تلبية الاحتياجات الإنمائية المتفاوتة للبلدان متوسطة الدخل.

52 - قال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج إن استجابة الإدارة لتقييم برامج التعاون الإنمائي التابعة للبرنامج الإنمائي في البلدان متوسطة الدخل ذكرت أن البرنامج الإنمائي سيقدم للمجلس خيارات مختلفة لتحسين عملية تخصيص الموارد للبلدان متوسطة الدخل وتمويل التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتماشى مع الأولويات المحددة وطنيًا.

53 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 15/2020 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تاسعا - البرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

54 - قدّم المدير المعاون بالوكالة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحة عامة عن 11 وثيقة برنامج قطري معروضة للحصول على موافقة المجلس وتسعة تمديدات للبرامج القطرية. وفي الجمهورية العربية السورية، سيواصل البرنامج الإنمائي العمل في البرنامج القطري الحالي لمواصلة التعاون مع الشركاء والمواءمة مع الإطار الاستراتيجي قيد الإعداد مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

55 - وأشار كذلك إلى أنه، بما أن عام 2020 لا يزال عامًا انتقاليًا نحو التنفيذ الكامل لأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، فإن البرنامج الإنمائي أحرز تقدمًا في كفالة مواءمة جهود البرنامج مع المنظمات الأخرى للأمم المتحدة تحت قيادة المنسقين المقيمين. وشدد على أهمية النظر في الوثيقتين معًا لضمان اتباع نهج شامل في البرامج على المستوى القطري للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي. وفي المقابل، قدّم المديرين الإقليميين للمكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

والمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وثائق البرامج القطرية من المنظور الإقليمي لكل منها.

56 - وبناءً على طلب الحكومة، أُرجئ استعراض البرنامج القطري للصين (DP/DCP/CHN/4) إلى الدورة العادية الأولى لعام 2021.

57 - استعرض المجلس التنفيذي واعتمد، وفقاً لقراره 7/2014، وثائق البرامج القطرية لبيلاروس (DP/DCP/BLR/4) والبوسنة والهرسك (DP/DCP/BIH/4) وكولومبيا (DP/DCP/COL/3) وإسواتيني (DP/DCP/SWZ/4) وإندونيسيا (DP/DCP/IDN/4 and Corr.1) وكازاخستان (DP/DCP/KAZ/4) وصربيا (DP/DCP/SRB/3)، بما في ذلك إطار النتائج والموارد لكوسوفو⁽¹⁾ (DP/DCP/SRB/3/Add.1) وتيمور الشرقية (DP/DCP/TLS/3 and Corr.1) وتركيا (DP/DCP/TUR/4) وتركمانستان (DP/DCP/TKM/3) وأوغندا (DP/DCP/UGA/5).

58 - وافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري لبوركينا فاسو لمدة عامين بداية من 1 يناير/كانون الثاني 2021 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، وعلى تمديد البرنامجين القطريين لموريشيوس وسيشيل لمدة ثلاث سنوات بداية من 1 يناير/كانون الثاني 2021 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2020/23.

59 - وأحيط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية للبحرين والكاميرون والسلفادور وغينيا بيساو وليبيا بداية من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2020/23/Add.1، والتمديد الأول للبرنامج القطري للصين بداية من 1 يناير/كانون الثاني إلى 28 فبراير/شباط 2021، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2020/23/Add.1.

عاشرا - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

60 - قدّم المدير المعاون بالوكالة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وقدم المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة تقرير مدير البرنامج الخاص ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2020/14)، عملاً بقرار المجلس رقم 8/2018.

61 - أشادت الوفود ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة على أدائه الجيد بقيادة المنسق التنفيذي. ورحبت بالتقدم المحرز في عام 2019 وأكدت على الدور المحوري لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة والعاملين فيه في إطار دعم البلدان النامية لتحقيق الأهداف. وكانت أعمال برنامج متطوعي الأمم المتحدة موضع ترحيب خاصة في مساعدة الجهود الوطنية في التصدي لأزمة كوفيد-19، حيث تكّيف معها بشكل سريع وقدم الدعم اللازم. أبرزت حقيقة أن 81 بالمائة من متطوعي الأمم المتحدة من بلدان الجنوب مساهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وضمان جعل منظومة الأمم المتحدة متوازنة جغرافياً. كما تم تسليط الضوء على دعم برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي لا يقدر بثمن لتحقيق التغطية الصحية الشاملة إلى جانب المبادرة العالمية للمتطوعين في مجال الصحة. وشجعت الدول الأعضاء على تشجيع برنامج متطوعي الأمم المتحدة من خلال تخصيص موارد أساسية قابلة للتنبؤ ومتعددة السنوات ودعم

(1) وتُهم أي إشارات إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن رقم 1244 (1999).

صندوق التبرعات الخاص التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وهذا من شأنه أن يساعد البرنامج على وضع حلول قائمة على المتطوعين وتبادل المعرفة والمشاريع التحويلية، بما في ذلك المبادرات مثل برنامج إدارة المواهب المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للشباب المهنيين ذوي الإعاقة والتي يمكن لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى اعتمادها. وأثبتت الوفود على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتحقيق التكافؤ الجنساني بين المتطوعين.

62 - أشادت مجموعة من الوفود من أقل البلدان نمواً ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة على حشده الهائل واستعانتها بمتطوعي الأمم المتحدة وتوسيع نطاق وجوده في أكثر من 150 بلدًا. ورحبت بأن 51 بالمائة من المتطوعين من النساء وأعربت عن تقديرها للاتجاه المستمر لزيادة أعداد المتطوعين الوطنيين الذين يشكلون الآن أكثر من نصف عدد المتطوعين. ومع الإقرار بأن خدمات برنامج متطوعي الأمم المتحدة كانت موجهة بشكل أساسي نحو الأهداف 3 و 10 و 17، أكدت المجموعة على أن أولويات أقل البلدان نمواً كانت متنوعة وأن أزمة كوفيد-19 تسببت في زيادة الطلب على المتطوعين في أقل البلدان نمواً.

63 - أثبتت مجموعة أخرى من الوفود على التقدم الذي أحرزه برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام 2019 ومؤشراته القابلة للقياس والتي تتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة لتقييم أداء الخطة الاستراتيجية. لقد كانت أعمال برنامج متطوعي الأمم المتحدة في طليعة الجهود المبذولة لتعبئة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين خلال عقد العمل وفي عام 2019، وصل عدد البلدان الأم والبلدان المضيفة المشاركة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى رقم قياسي جديد. وأتاحت خدمات البرنامج عالية الجودة لمنظومة الأمم المتحدة فرصة فريدة لتسريع تنفيذ الأهداف وإضفاء الطابع المحلي عليها. وفي عام 2019، استقادت 54 هيئة تابعة للأمم المتحدة من خدمات برنامج متطوعي الأمم المتحدة، مما أظهر طلباً كبيراً على حشد المتطوعين في مجال التنمية وعمليات حفظ السلام. وقد سمح التحول الرقمي الذي بدأ في عام 2017 لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بالتعامل بشكل سريع مع أزمة كوفيد-19؛ وفي عام 2019، اضطلع 13 000 متطوع عبر الإنترنت بمهام. احتقت الوفود ببوابة المعارف الجديدة ومكتب الخدمات المؤسسية الذي قام بالرّد على أكثر من 15 000 استفسار شهري من متطوعين محتملين وشركاء للأمم المتحدة. ورحبت الوفود بالدعم الذي قدّمه برنامج متطوعي الأمم المتحدة ضمن جهود الأمم المتحدة لاحتواء أزمة كوفيد-19، ونشر ما يقرب من 1 000 متطوع من متطوعي الأمم المتحدة، 90 بالمائة منهم كانوا من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين وأكثر من 1 700 متطوع على الإنترنت. وفي ظل وجود 81 بالمائة من المتطوعين من بلدان الجنوب و 51 بالمائة من الإناث، كان برنامج متطوعي الأمم المتحدة ثروة لا تقدر بثمن في عمل الأمم المتحدة على عدم إغفال أحد. ورحبت بالمساهمة المتنامية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في تدابير الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية المراعية للاعتبارات الجنسانية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ودعمت جدول أعمال الإدماج الخاص ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال برنامج إدارة المواهب المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للمهنيين الشباب ذوي الإعاقة.

64 - وردًا على ذلك، ألقى المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الضوء على الشراكة الموسعة بين البرنامج ومنظمة الصحة العالمية التي مكّنت البرنامج من العمل وتحديد المواهب الوطنية حول المسائل المتعلقة بالصحة في جميع المناطق، خاصة أفريقيا، بما في ذلك مبادرة المدافعين عن صحة الشباب الأفريقيات. وبينما لم تكن هناك قيود على برنامج إدارة المواهب المشترك بين البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للمهنيين الشباب ذوي الإعاقة تُصَيِّق من نطاق مكان خدمتهم، سعى برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتلبية احتياجاتهم في إطار مسؤوليات واجب الرعاية قبل نشرهم. شجع الوفد برنامج متطوعي الأمم المتحدة على الاستعانة بمتطوعين من ذوي إعاقة في وظائف دائمة في منظومة الأمم المتحدة.

65 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 16/2020 بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

حادي عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

66 - قَدِّمَت الأمانة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في معرض حديثها استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للأعوام 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي حول النتائج التي حققها الصندوق في عام 2019 (DP/2020/15).

67 - أشادت الوفود بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على أدائه القوي تحت قيادة الأمانة التنفيذية. ورحبت باستعراض منتصف المدة والتقدم المحرز في الإطار الاستراتيجي للأعوام 2018-2021، خاصة فيما يتعلق بالإدماج المالي والتنمية المحلية والتمويل الابتكاري. كما أعربت عن تقديرها لاستجابة الصندوق السريعة لمساعدة أقل البلدان نموًا على مواجهة أزمة كوفيد-19 ودعم حلول القطاع الخاص للتنمية أقل البلدان نموًا وتشجيع الحكومات المحلية والقطاع الخاص وسط تزايد القيود المالية. وكان للصندوق دورًا حاسمًا في مساعدة أقل البلدان نموًا على الحفاظ على مكاسب التنمية وبناء اقتصادات مرنة بما في ذلك من خلال حلول التمويل الرقمية والحلول الرقمية الأخرى. وينبغي أن يواصل الصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية استخدام وتوسيع نطاق برنامج الاستثمار الخاص بأقل البلدان نموًا ومبادرات الاستثمار في مسارات الركاب ما قبل وبعد وسائل النقل العام من أجل: مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تقليل تأثير أزمة كوفيد-19 والسعي لتحقيق تعافي اقتصادي مستدام؛ ومواءمة أطره الاستراتيجية لحشد الموارد لتمويل أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموًا؛ ويلعب الصندوق دورًا أكبر وأكثر فعالية في مساعدة أقل البلدان نموًا على سد الفجوة الرقمية ودمج الفقراء بشكل أفضل في الاقتصادات؛ وتعزيز ربط رواد الأعمال بالأسواق المالية الدولية؛ وتشجيع الانخراط مع الحكومات الوطنية والمحلية للنهوض بِنُهُج الصندوق.

68 - أُلِّمَت مجموعة من الوفود التابعة لأقل البلدان نموًا الضوء على الانخفاض المحتمل في تمويل أقل البلدان نموًا نتيجة أزمة كوفيد-19. كان دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لأقل البلدان نموًا محورًا بشكل خاص في الوقت الحالي لتحقيق خطة عام 2030. احتقت الوفود بعمل الصندوق في مجال التمويل المختلط وأُعربت عن أملها في أن يجتذب المزيد من الشركاء والاستثمارات لأقل البلدان نموًا، وذلك بالإضافة إلى توفير الصندوق للأدوات المالية. وأعربت عن تقديرها للصندوق الدولي للاستثمار البلدي الذي يربطه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وشددت على دوره المهم في تيسير تقديم القروض والضمانات وتعزيز دور البنوك المحلية في تنمية أقل البلدان نموًا. ورحبت بعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مجال التمويل الرقمي، مما ساعد المجتمعات في أقل البلدان نموًا على تحسين الحصول على الخدمات المالية ومبادراته المعنية بتعزيز التكيف مع تغير المناخ المحلي، مما يسمح بتدفق المزيد من التمويل في مجال المناخ للمجتمعات المحلية.

69 - شجعت مجموعة أخرى من الوفود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على مواصلة العمل في المناطق التي تندر فيها الموارد المالية. اضطلع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بدور حاسم

في البلدان الأكثر تضرراً من أزمة فيروس كوفيد-19 والتي هددت بتقويض مكاسب التنمية. وألقت المجموعة الضوء على الدعوة المشتركة للعمل، والتحويلات المالية في الأزمة: كيفية الحفاظ على التدفق، وقد أدى ذلك إلى زيادة الوعي بالتأثير المحتمل الوخيم لانخفاض التحويلات المالية لملايين الأشخاص بسبب أزمة كوفيد-19. ومن خلال الانضمام لمجموعة أقاليمية من البلدان وشركاء القطاعين العام والخاص، قدّم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية خبرة فنية وشبكة ذات أهمية بالغة لتحقيق النجاح. وشجعت المجموعة اضطلاع الصندوق بدور أكثر أهمية في منظومة الأمم المتحدة ليصبح بوابة الدخول الرئيسية للعمل على نطاق المنظومة بالأدوات والابتكارات المالية، نظراً لميزاته النسبية في تشكيل مثل هذه الأدوات ونشرها للوصول إلى الفقراء والتصدي لأوجه عدم المساواة والإقصاء.

70 - ورداً على ذلك، سلطت الأمانة التنفيذية الضوء على عمل الصندوق في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نمواً على مواجهة أزمة كوفيد-19 والتعافي منها من خلال تطبيق خطط ضمان الائتمان الجزئي التي تدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والحصول على التمويل. وقد عمل الصندوق مع المصارف المحلية والحكومة والقطاع الخاص على مستوى المعاملات ومن خلال هيكل آليات التمويل لتشجيع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولضمان توسيع نطاق عمله المعني بهذه المبادرات، واصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى رسملة صندوقه الاستثماري البالغ 50 مليون دولار وتوجيه الأموال التي دعمت المبادرات المحلية وأثبتت جدواها عند الافتقار إلى الموارد. كما عمل الصندوق على سد الفجوة الرقمية من خلال الاضطلاع بدور ريادي في المدفوعات الرقمية في أقل البلدان نمواً التي مهدت الطريق للقطاعات المالية المحلية لبناء منظومات مالية رقمية وتضمينها في أجزاء أخرى من الاقتصاد. شارك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع جهات تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تجربة دمج التمويل الرقمي في الأطر الوطنية المتكاملة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وتضمن ذلك الدعوة إلى ضخ استثمارات واسعة النطاق لتحسين البنية التحتية للإنترنت والربط به. وواصل الصندوق جهوده الرامية إلى توسيع نطاق أعماله باتباع "نموذج النضج" - يبرز عمله أولاً، ثم يدعم تكراره وتوسيع نطاقه حتى يتمكن القطاع الخاص والحكومات الوطنية والمحلية من اتخاذ مبادرات ناجحة.

71 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 17/2020 بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الخاصة بالصندوق للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقارير السنوية عن النتائج المحققة في عام 2019.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثاني عشر - بيان المديرية التنفيذية وحوار حول التمويل المنظم

72 - ذكرت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانها أن الأمم المتحدة قطعت شوطاً كبيراً منذ تأسيسها قبل 75 عاماً في إطار تعزيز حقوق النساء والفتيات واختياراتهم. ومع ذلك، هددت أزمة كوفيد-19 بعرقلة مسيرة التقدم وإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030. بات تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان كمنظمة للصحة للعالمية في الخطوط الأمامية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد تحرك الصندوق بسرعة لمواجهة الجائحة، حيث قام بتعديل برامجه وعملياته ووسائل تنفيذها. وعلى الصعيد العالمي، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على ضمان استمرارية تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتقليل الاختلالات في سلسلة الإمدادات من أجل تنظيم الأسرة وحماية النساء والفتيات والمراهقات. في وقت مبكر،

حذر المجتمع الدولي من تصاعد العنف الجنساني وسط الجائحة مع التركيز على أكثر الفئات ضعفاً من النساء والفتيات والسكان والمناطق والبلدان والسياقات الإنسانية. وفي عمله، كانت حقوق النساء والفتيات مسألة لا تقبل النقاش؛ ويتعين الحفاظ على صحتهم الجنسية والإنجابية. وقد شعر الصندوق بالسرور لمشاركته في قيادة ائتلاف العمل من أجل جيل المساواة بشأن الاستقلال الجسدي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

73 - من المرجح أن تعيق أزمة كوفيد-19 إحراز تقدم في النتائج الثلاث المُحدثة للتحوّل للخطة الاستراتيجية للأعوام 2018-2021 للقضاء على: وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها والاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة والعنف الجنساني وجميع الممارسات المؤذية. وعلى الصعيد القطري، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شركاء الأمم المتحدة لتحقيق استجابة صحية وإنسانية واجتماعية واقتصادية منسقة تحت قيادة المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية. وكجزء من خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وفّر صندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لأكثر من خمسة ملايين امرأة و 1,3 مليون مراهقة وشابة وقدم أكثر من مليون قناع طبي. وقد اشترى خدمات ومستلزمات لأكثر من 107 بلدان وساهم في عطاء الأمم المتحدة المشترك. وقد كان الصندوق يستعد لحدوث زيادة محتملة في التعدادات في عامي 2021 و 2022 والتي تأخرت حدوث بسبب أزمة كوفيد-19. وقد كان الصندوق في الخطوط الأمامية في مجال العمل الإنساني في أكثر من 60 بلدًا، حيث عمل على تقديم خدمات ومستلزمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة ومكافحة العنف الجنساني. واصل مكتب الشؤون الإنسانية تعزيز إدارة المشتريات وسلسلة الإمدادات والقدرات التشغيلية وقدرات الموارد البشرية لزيادة الفعالية والكفاءة؛ وعمِل على سد الثغرات التشغيلية المحددة في تقييم قدرات صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال العمل الإنساني للفترة من 2012 إلى 2019.

74 - أعرب صندوق الأمم المتحدة للسكان عن التزامه بعملية استشارية شاملة في وضع خطته الاستراتيجية التالية التي ستبنى على الأدلة حول المساعي الفعالة والكيفية التي تُنفَّذ بها. ومراعاةً لتأثير أزمة كوفيد-19 على الموظفين، فقد استعان صندوق الأمم المتحدة للسكان بمنسق لواجب الرعاية ومتخصصين في مجال دعم رعاية الموظفين في كل منطقة. وسعى الصندوق إلى تهيئة بيئة عمل يُفسح فيها المجال للجميع، تستضيف نقاشات داخلية حول مخاوف الموظفين بشأن العنصرية والتمييز المجتمعيين وعدم المساواة الاجتماعية. وظلت الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي مسألة ذات أولوية؛ وبعد أن عزز الصندوق إطار عمله المؤسسي، كان يعمل على بناء القدرات القطرية، وخاصة في الـ 14 بلدًا التي تواجه مخاطر عالية. وواصل الصندوق مع شركاء الأمم المتحدة مساعيه إلى ضمان الاستثمار المستدام بين الوكالات وتعزيز مساءلة شركاء التنفيذ. ويعمل الصندوق على تحويل دعوة الأمين العام إلى "السلام في المنزل" إلى واقع ملموس، وتوسيع نطاق التركيز على العنف الجنساني بداية من زيادة الوعي وصولاً إلى المساءلة. وتطلع المدير التنفيذي إلى تعزيز النهج الذي يركز على الضحايا في جهود القطاع الإنساني على مكافحة الاعتداءات الجنسية عندما تولى صندوق الأمم المتحدة للسكان مسؤولية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في يناير/كانون الثاني 2021. وواصل الصندوق الاستفادة من الزخم الذي نتج عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +25؛ واستجاب الآلاف بشكل إيجابي لسلسلة النقاشات العالمية بعنوان "ماذا بعد؟" الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتزامات نيروبي.

75 - وعلى النحو المبين في التقرير المعني بالحوار حول التمويل المنظم الذي يجريه صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2019-2020 (DP/FPA/2020/9)، فقد تجاوز الصندوق أهدافه المتصلة بالموارد للعامين الماضيين. وظل التمويل الأساسي عاملاً أساسياً لاستكمال الأعمال غير المكتملة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والدفاع عن حقوق النساء والفتيات. وقد أتاحت مرونة الموارد الأساسية للصندوق الاستجابة الفورية والفعالة لأزمة كوفيد-19. وأدى التعجيل بتجهيز المدفوعات من قبل المانحين في عام 2020 إلى وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان في قاعدة أساسية قوية يمكن التنبؤ بها. وعمل الصندوق على تنويع قاعدة التمويل الخاصة به واستثمار الموارد الأساسية في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة من أجل تعظيم الاستفادة من الأثر الشامل. وقد ظل دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومشاركته في إصلاح الأمم المتحدة قوياً. حيث جمع في عام 2020 حوالي 410 ملايين دولار أمريكي من التمويل المشترك من مصادر ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف، بما فيها 53 مليون دولار من أجل جائحة كوفيد-19، وحوالي 23 مليون دولار أمريكي من القطاع الخاص في صورة مساهمات مالية وعينية، بما فيها 6 ملايين دولار أمريكي من أجل جائحة كوفيد-19. وظلت الحوارات بشأن التمويل المنظم منبراً مهماً لتبادل الأفكار وربط النتائج بالموارد.

76 - أكدت الوفود على مستوى المجلس من جديد على دعمها الراسخ لولاية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان لاستجابته السريعة للجائحة وجهوده الدؤوبة لتنفيذ النتائج التحويلية الثلاثة، من خلال العمل مع شركاء الأمم المتحدة بشأن الاستجابات في القطاع الصحي والاستجابات الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية. دعمت الوفود بشدة تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان على الفئات الأكثر ضعفاً، النساء والفتيات، الشابات، كبار السن، الشعوب الأصلية، المنحدرين من أصل أفريقي، الأشخاص ذوي الإعاقات، والعمل على مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة دمج جهود القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي في جهود الاستجابة والإنعاش المتعلقة بجائحة كوفيد-19، بما فيها تلك المبذولة من خلال مبادرة تسليط الضوء (Spotlight Initiative). كذلك رحبت بعمله في الجبهة الأمامية للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في السياسات المؤسسية والخاصة بإعداد البرامج. رحبت الوفود باستقرار الموارد الأساسية ولكنها أعربت عن قلقها من أن الجائحة يمكن أن تفرض تغييرات غير متوقعة، وقدمت طلباً للحصول على معلومات حول كيفية استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان في حالة أدت الجائحة إلى انخفاض التمويل الأساسي. وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تنويع قاعدته التمويلية ودعت الدول الأعضاء القادرة على زيادة المساهمات الأساسية على القيام بذلك.

77 - أكدت مجموعة من الوفود على الدور الذي اضطلع به التمويل الأساسي غير المخصص في قدرة الصندوق على الاستجابة للأحداث غير المتوقعة. ورحبت بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين جهود تقدير مساهمات الجهات المانحة بالتمويل الأساسي أثناء الجائحة، وأكدت من جديد على التزامها باتفاق التمويل وتخصيص الموارد الأساسية المرنة وتعزيزها. وبما أنه من المرجح أن تؤثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الخطة الاستراتيجية، فقد حث الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقييم النتائج الأكثر تأثراً وتقديم تحديثات إلى المجلس بشأن خطوات التخفيف من الآثار السلبية، حيث إن التمويل المستدام المتوقع وعملية تنويع التمويل الأساسي هما عاملان أساسيان للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. رحبت الوفود بالتقارير الشاملة للصندوق حول تنفيذ اتفاق التمويل، حيث ظل الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل أمراً بالغ الأهمية، بما في ذلك تحقيق النتائج بفعالية وكفاءة ومواءمة البرامج القطرية

مع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وسلطت الضوء على ثلاث نقاط رئيسية. أولها، ترحيبها بتوجيه صندوق الأمم المتحدة للسكان 26 في المائة من الموارد غير الأساسية للتنمية من خلال الأموال المجمعة المشتركة بين الوكالات، وهو اتجاه إيجابي نحو التمويل المخصص بصورة أقل صرامة. وثانيها، إثنائها على صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحقيق 18 في المائة من نفقات التنمية من خلال الأنشطة المشتركة وشجعت على مواصلة حوار مع منظمات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب التنسيق الإنمائي، لتحسين التعريف التشغيلي لمؤشر "نفقات التنمية المحققة من خلال الأنشطة المشتركة". وسعت للحصول على تفاصيل حول الكيفية التي يخطط بها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى موامة ذلك المؤشر وغيره من مؤشرات اتفاق التمويل، بما في ذلك الوقت المتوقع لعقد اتفاق على مستوى المنظومة بشأن "الأنشطة المشتركة". وتمثلت ثالث نقطة في الترحيب بالتزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بخطة النشر العالمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للتنفيذ الكامل لاستراتيجيتها الخاصة بالعمليات التجارية بحلول نهاية عام 2022، وتنفيذها في 51 في المائة من المكاتب القطرية. وطلبت الحصول على تفاصيل حول الكيفية التي يخطط بها صندوق الأمم المتحدة للسكان لزيادة الدعم المقدم تجاه هذه الجهود في ظل جائحة كوفيد-19. سعت الوفود إلى اتباع نهج استشاري للحوار بشأن التمويل المنظم، مما شجع المجالس على المشاركة بطريقة ساعدت في اتخاذ قرارات التمويل وتنفيذ الخطط الاستراتيجية على مستوى إجمالي، وطلبت الحصول على تقارير مالية ومعلومات بشأن الميزانية منقحة أكثر، بما في ذلك تلك الخاصة بالموارد المتاحة والفجوات المتوقعة.

78 - ذكرت مجموعة أخرى من الوفود أن جائحة كوفيد-19 أضنت نتائج إصلاح الأمم المتحدة، مما يجعل تنفيذ الإصلاح أمرًا حاسمًا للتحرك السريع على مستوى المنظومة ولتحسين العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وأكدت من جديد على التزامها بإصلاح الأمم المتحدة ودعت إلى مزيد من العمل المتضامن فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون، والكفاءات، واتفاق التمويل، وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وإطار المساءلة الإدارية. ينبغي على منظومة الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين اتباع نهج شامل لتحقيق الأهداف، بما يتماشى مع الاستعراض الشامل للسياسات المجرى كل أربع سنوات، وسعيًا لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والأشخاص ذوي الإعاقات، والعلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والمناخ، والبيئة، وشمل ذلك ضمان تمتع المنظمات بالكفاءات والموارد الإنسانية الكافية. شجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظومة الأمم المتحدة على مشاركة المجالس عند وضع خطط الاستراتيجية الجديدة الخاصة بهما.

79 - وفي مداخلات فردية، شددت الوفود على الدور الهام الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في مساعدة البلدان على التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال توفير المستمر لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتمكين النساء والفتيات. كان هناك دعم قوي لدور الصندوق في الحالات الإنسانية، مع الإشارة إلى توصيات تقييم قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في العمل الإنساني، للفترة 2012-2019. وشددت الوفود على أهمية تعددية الأطراف في التصدي للجائحة بروح من التضامن ومواصلة الجهود لتحقيق الأهداف. كذلك سلط الضوء على التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره ركيزة أساسية للنهج متعددة الأطراف القوية وإسهامًا بالغ القيمة في دعم البلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهدافه. وكان هناك طلب للحصول على تفاصيل حول الكيفية التي قدم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للبلدان في إدارة التعدادات طوال فترة الجائحة. أظهرت الوفود دعمًا قويًا لقيادة

الصندوق المشتركة لتحالف عمل جيل المساواة المعني بالاستقلال الذاتي الجسدي والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الخاصة بهما.

80 - وردًا على ذلك، قالت المديرية التنفيذية إن صندوق الأمم المتحدة للسكان تمكن من الاعتماد على سداء الجهات المانحة المعتادة، ولكنه سعى إلى توسيع قاعدته من الجهات المانحة، لا سيما بين الجهات المانحة الناشئة والبلدان المستفيدة من البرامج. يعمل الصندوق مع الدول الأعضاء للالتزام بالتمويل الأساسي والوصول إلى هدفه المتمثل في 150 مساهمًا، وقد تحسنت نوعية التمويل (سواء كان طرائق أساسية أو مواضيعية أو أقل تخصيصًا) وازدادت التحويلات المشتركة بين الوكالات بشكل ملحوظ. شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الشركاء، بما فيهم القطاع الخاص، في تحديد مجالات التقارب والإبلاغ عن إنجازاته بشكل أفضل. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان يرصد تأثير الجائحة على العمليات ويقم تأثيرها المحتمل على حالة التمويل. وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، كانت الاستجابات المنسقة لجائحة كوفيد-19 تحت قيادة المنسق المقيم والمعني بالشؤون الإنسانية بالغة القيمة في تحقيق نتائج صحية وإنسانية واجتماعية اقتصادية. وبالمثل، كان صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى ترصد عملية تنفيذ إطار المساءلة الإدارية على الصعيد القطري؛ وأظهرت بيانات الدراسة الاستقصائية أن الموظفين ينظرون إلى العمل مع المنسقين المقيمين كعامل تمكين يعزز من ولاية الصندوق وبيروها، بما في ذلك العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز عملياته في الأوضاع الإنسانية، وإعداد الإمدادات وتثبيتها ومكافحة العنف الجنساني وجمع البيانات، وقد طور لوحة متابعة لمواطن ضعف السكان لتمكين اتخاذ القرارات في الوقت الحقيقي. تم تأطير جميع البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان حول أولويات البلدان المحددة ذاتيًا، الموضوعة بالتعاون مع الحكومات، بما يشمل التصدي لجائحة كوفيد-19؛ واضطلعت المنظمات التي يقودها النساء والشباب بدورًا حيويًا لعمل الصندوق في إقامة الشراكات وتسخير الزخم. يلتزم الصندوق بزيادة حضوره واستثماراته في التنفيذ البرنامجي في غرب ووسط أفريقيا. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان يستعرض هيكل التوظيف لديه للتأكد من أن الهياكل الإدارية سمحت له بالوفاء بأدواره في مجال المساعدة الفنية ووضع السياسات والدعوة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية في المنطقة.

81 - تطلع نائب المدير التنفيذي (المعني بشؤون البرنامج)، مشددًا على أن جائحة كوفيد-19 كشفت النقاب عن أوجه الضعف وعدم المساواة المستقلة بين السكان، إلى العمل مع الشركاء لضمان أن إجراءات الصندوق عملت على تمكين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

82 - وأكد نائب المدير التنفيذي (المعني بالشؤون الإدارية) على التزام الصندوق الراسخ بإصلاح الأمم المتحدة، وسلط الضوء على مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان لأماكن عمل مشتركة مع مؤسسات الأمم المتحدة بمعدل 72 في المائة. كانت عملية إعداد البرامج المشتركة عنصرًا مهمًا في عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على المستوى القطري، بالإضافة إلى جهود التعاون والتنسيق الخاصة به مع أعضاء الفريق القطري. وسيشارك الصندوق مع اليونيسف في قيادة فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعني بالعمليات التجارية لتعزيز الكفاءة في العمليات التجارية وتلك الخاصة بالمكاتب القطرية.

83 - قال مدير قسم الاتصالات والشراكة الاستراتيجية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن الصندوق بدأ في تحليل الاتجاهات الاقتصادية لعام 2021 وما بعده لقياس تأثير الجائحة على المساعدة الإنمائية الرسمية والتداعيات المحتملة على تمويل الصندوق وإعداد برامجها والخطة الاستراتيجية المقبلة. ويتطلع صندوق الأمم

المتحدة للسكان إلى العمل مع الدول الأعضاء لتقليل الآثار المحتملة لحدوث انهيار اقتصادي على التمويل. وسيبقى الصندوق المجلس على علم بالتطورات من خلال حوار التمويل المنظم ودورات المجلس.

84 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار 18/2020 بشأن حوار التمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثالث عشر - التقييم

85 - قدم مدير مكتب التقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير السنوي حول مهمة التقييم لعام 2019: تقرير مدير مكتب التقييم (DP/FPA/2020/3) والمرفقات ذات الصلة؛ بالإضافة إلى تقييم قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في العمل الإنساني (DP/FPA/2020/CRP.4). وتبع كلا التقريرين رد إداري من نائب المدير التنفيذي (المعني بشؤون البرنامج)، ورد في الوثيقتين DP/FPA/2020/CRP.3 و DP/FPA/2019/CRP.5، على التوالي.

التقرير السنوي حول مهمة التقييم لعام 2019

86 - لم ترد تعليقات من الوفود على هذا التقرير.

تقييم قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال العمل الإنساني

87 - رحبت الوفود بنتائج التقييم وتوصياته. وأعربت عن دعمها القوي لولاية الصندوق المعززة في العمل الإنساني وقدرته على تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وحماية حقوق النساء والفتيات والفئات الضعيفة في حالات الأزمات. كذلك رحبت بوضوح النتائج على مستوى المخرجات، لا سيما من أجل تنفيذ خدمات صحة الأمهات والرضع بشكل فعال؛ وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على تطبيق قياس قوي للنتائج والآثار في الخطة الاستراتيجية المقبلة وإجراء استعراض النهج المؤسسي لتهيئة الإمدادات. وسعت إلى تحقيق تكامل أوضح للعلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الخطة الاستراتيجية التالية. رحبت الوفود بالتزام الصندوق بتنفيذ نهج أكثر منهجية للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية على الصعيد القطري، وشجعت على الحرص على الاستفادة من الملاحظات حول أنشطته الإنسانية في التخطيط المستقبلي. وقد أقرت الوفود بالدور الذي نهض به الصندوق في تلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتطلعوا إلى وضع استراتيجية دمج له. وطلبت الوفود الحصول على تفاصيل بشأن الطريقة التي يمكن توثق بها قوانين مكافحة الإرهاب وغيرها من التدابير التقييدية في عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان. ونظرًا لإجراء التقييم قبل ظهور فيروس كوفيد-19، فقد طلبت الوفود معرفة الطريقة التي سيتعامل بها الصندوق مع التوصيات في ظل السياق الجديد.

88 - وفي رد له شدد مدير الصندوق على ضرورة تحقيق تنسيق رفيع المستوى في الأمم المتحدة عند تنفيذ مهمة التقييم، بما فيها الأوضاع لها صلة بالشؤون الإنسانية، ويلتزم مكتب التقييم بإجراء التقييم المتبعة بين الوكالات ومشارك فعال بها، وكذلك ضمان انعكاس ولاية الصندوق على الدوام.

89 - وذكر نائب المدير التنفيذي (للبرنامج) أن الصندوق قد تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لتوعية الشباب بالأوضاع التي لها صلة بالشؤون الإنسانية على مستوى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي ظل عمله المركز على الشباب جعل الصندوق أولويته الأولى وضع

نهج متعدد القطاعات استمر في متابعته طوال مدة نقشي الوباء. وتولى الصندوق أيضًا قيادة الاتفاق من أجل الشباب في مجال العمل الإنساني والعمل المتعلق بالشباب وبناء السلام على الصعيد العالمي. وتمكن أيضًا من معالجة مشكلة ذوي الاحتياجات الخاصة في الأوضاع التي لها صلة بالشؤون الإنسانية.

90 - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر 19/2020 المعني بتقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

رابع عشر - البرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

91 - قدّم نائب المدير التنفيذي للصندوق (البرنامج) استعراض مكون من تسعة برامج قطرية عرضت للحصول على موافقة المجلس، فضلاً إلى عشرة تمديدات للبرامج القطرية. وفي المقابل، قدّم المديرون الإقليميون لمناطق أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي برامج قطرية من المنظور الإقليمي الخاص بكل منهم.

92 - بناءً على طلب مقدم من الحكومة الصينية، فإن برنامجها القطري المزمع عقده في الدورة العادية الثانية 2020 ((DP/FPA/CPD/CHI/9)، قد أُجّل للدورة العادية الأولى 2021.

93 - استعرض المجلس التنفيذي وفقاً للمقرر رقم 7/2014 وثائق البرامج القطرية لبلدان البوسنة والهرسك (DP/FPA/CPD/BIH/3) وجمهورية بيلاروسيا (DP/FPA/CPD/BLR/3) وكولومبيا (DP/FPA/CPD/COL/7) وإندونيسيا (DP/FPA/CPD/IDN/10) وكازاخستان (DP/FPA/CPD/KAZ/5) وصربيا (DP/FPA/CPD/SRB/2)، بما فيها النتائج وإطار الموارد في كوسوفو⁽²⁾ (DP/FPA/CPD/SRB/2/Add.1)، وتيمور - ليشتي (DP/FPA/CPD/TLS/4)، وتركيا (DP/FPA/CPD/TUR/7)، وتركمانستان (DP/FPA/CPD/TKM/5) ووافق عليها.

94 - وافق المجلس التنفيذي على التمديد الأول للبرنامج القطري لدولة بوركينا فاسو لمدة عامين، والتمديد الثاني للبرنامج القطري لدولة مدغشقر لمدة ستة أشهر، والتمديد الخامس للجمهورية اليمنية لمدة عام واحد، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2020/10.

95 - أحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية للجزائر والكاميرون والسلفادور ولبنان وليبيا وموزمبيق وطاجيكستان وزامبيا وزمبابوي، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2020/10 والتمديد الأول لمدة شهرين لجمهورية الصين للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 28 شباط/فبراير 2021 (DP/FPA/2020/10/Add.1) ووافق عليها المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(2) وتُفهم أي إشارات إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن رقم 1244 (1999).

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

خامس عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المدير التنفيذي

96 - خلال تقديم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2018-2021 (DP/OPS/2020/5)، سلط المدير التنفيذي الضوء على عمل المكتب لدعم الجهود الوطنية الرامية للتصدي لوباء كوفيد-19، وركز على الصحة العامة والانتعاش الاقتصادي خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وحصل المكتب على ما يزيد عن 400 مليون دولار للتصدي للوباء في أكثر من 50 بلد، وتلقى تمويل من 40 شريك. وشملت المساعدة الطارئة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تأهيل العاملين في مجال الصحة وإنشاء بنية تحتية مؤقتة، وركز دعمه الطويل الأجل على تقوية الأنظمة الصحية الوطنية، وتخفيف التوابع الاجتماعية والاقتصادية. وشارك الصندوق في فريق عمل الأمم المتحدة المعني بتوفير سلسلة الإمداد خلال تفشي وباء كوفيد-19 مشاركة فعالة. ولمساعدة البلدان على بناء قدرات مؤسسات الشراء العامة، تعاون المكتب مع حكومة المكسيك ومنظمة الصحة العالمية لدعم الشراء الوطنية للأدوية والإمدادات الطبية، وسعى إلى توسيع نطاق مبادرته وتكرارها. وعرضت أيضًا التقرير الإحصائي السنوي المعني بأنشطة الشراء على نظام الأمم المتحدة، 2019 (DP/OPS/2019/6).

97 - سلط المدير التنفيذي الضوء على انتشار الوباء في الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان بيجين، وأن عواقبه الاجتماعية والاقتصادية على المرأة كانت مدمرة. ويجب أن تمثل المساواة بين الجنسين ركيزة لجهود الانتعاش. وعمل الصندوق على ضمان تكافؤ الفرص للأعمال التجارية التي تملكها النساء، وتعزيز بنى تحتية تراعي الاعتبارات والفروق بين الجنسين في القوى العاملة بها. ويمثل النساء في الوقت الحالي 45 في المائة من إجمالي عدد موظفي المكتب و 56 في المائة من إجمالي عدد موظفي الإدارة العليا، ويسعى المكتب لزيادة النسبة إلى 47 في المائة بحلول 2020. يعد التعافي من وباء كوفيد-19، إلى جانب الإجراءات المتعلقة بالمناخ والمساواة بين الجنسين، بعالم تسوده المساواة والشمول والاستدامة. ويعني ذلك تنفيذ الأعمال بطريقة مختلفة. ويتيح العمل عن بعد إمكانية مواصلة الكثير من الأشخاص أعمالهم؛ لذا استفاد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من قراره المتمثل بالتحول إلى استخدام تكنولوجيات المؤسسات واعتمادها وكذلك تقبل التحول نحو استخدام التكنولوجيا، والآثار المترتبة على تبني ذلك الأمر مؤثرة للأمم المتحدة. ومن الضروري إعادة تعريف القيادة في ظل ذلك العالم الافتراضي وتكييف المهارات والثقافات التنظيمية وتوسيع نطاق التكنولوجيا وزيادة المرونة.

98 - رحبت الوفود بالتقدم المحرز الذي حققه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار الخطة الاستراتيجية، وأعربوا عن التزامهم بالولاية الفريدة من نوعها في إطار نظام الأمم المتحدة للشراء المستدام والإدارة المالية والبنية التحتية. وقد أعربوا عن تقديرهم للإدارة القوية المستدامة للمشاريع والخبرة الفنية، ومنها المناطق الهشة والمتأثرة بالمنازعات، ورحبوا بنموذج الأعمال الناجح القائم على الطلب والتمويل ذاتيًا وإجراءاته الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر البرامج. ويجب على المكتب مواصلة عمله في تطوير خبرته الفنية وثقافته الموجهة نحو العميل وثقافته الريادية، وحثه على مواصلة العمل بما يتماشى مع الأولويات التي تضعها البلدان النامية، وزيادة كفاءة الشراء في إدارة المشاريع والحد من تكاليف المعاملات

والعمل على تحسين إدارة المخاطر والإشراف عليها. وأعربوا عن ترحيبهم بالتزام المكتب بإصلاحات الأمم المتحدة وطلبوا الحصول على مستجدات بشأن تطبيق ضريبة نظام المنسقين المقيمين على المنح المحددة بإحكام والتي يعرفها شركاء التمويل بأنها "مساهمات".

99 - أثنت الوفود على المكتب لدوره المحوري الذي نهض به في التصدي لوباء كوفيد-19، وركزوا على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي وتوافر الإمدادات الطبية من خلال الشراء المستدام. ورحبوا بأعمال تجديد المركز الصحي بما يتماشى مع مبادئ البنية التحتية المستدامة والمشاركة المجتمعية. سلط الضوء على الدور الذي اضطلع به المكتب في المساعدة على تنظيم مؤتمر المحيط في بالاو 2020 بتمويل من صندوق الشراكات الإنمائية بين الأمم المتحدة والهند، إلى جانب تنفيذ العمل التحويلي في المكسيك بالتعاون مع معهد الوطني للصحة والرفاهية. وكان لمبادرات التنمية القائمة على الطلب بين بلدان الجنوب تأثير في جميع أنحاء العالم. وبذلوا مساعي للحصول على تفاصيل بشأن طريقة صياغة المكتب خطة لتكييف استراتيجياته في بيئة يسودها وباء كوفيد-19، من خلال مراعاة الحاجة إلى مصادر بديلة للتمويل، وطريقة انعكاسها على الخطة الاستراتيجية الجديدة. كما سلطوا الضوء على الآثار المترتبة على مبادرة الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي في البنى التحتية المستدامة (S3I) على المستوى القطري، وسعوا للحصول على آخر المستجدات المتعلقة بالطريقة التي خطط بها المكتب لدعم مبادرات الأمم المتحدة على نحو ما يلي: تمويل التنمية في فترة نقشي وباء كوفيد-19 وما بعدها وتحقيق التعافي السريع لضمان تحقيق الاستدامة.

100 - في رد له، ذكر المدير التنفيذي استخدام المكتب استعراض منتصف المدة لإعادة النظر في التزاماته لبناء وعي حول ما يقدمه من عروض وتنوع شراكاته وتمويل المناهج. وكان ظهور فيروس كوفيد-10 قد شكل تحديًا غير متوقع، لذا عمل المكتب على التكيف سريعًا، وتعميق الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة بفضل موقفه المالي القوي والدروس المستفادة. ونظرًا لثبات معدل الإقبال على خدماته فقد هدف المكتب إلى إبقاء الأمم المتحدة والشركاء على علم بتغيير عرض الحافظة. وتحت رئاستها تمكنت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى من استكشاف التحديات المستقبلية التي تواجه عمل نظام الأمم المتحدة، وهو أحد المجالات التي يعرض فيها المكتب الخبرة في الخدمات المتبادلة؛ مما يساعد على ضمان زيادة الكفاءة من منظور التكلفة. وقد أثار ظهور وباء كوفيد-19 اهتمامًا بالغًا في خدمات المكتب، بما فيها مجال الشراء العام. وكان المكتب يسير على الطريق الصحيح في تطبيق ضريبة نظام المنسقين المقيمين وسينفذ المبادئ التوجيهية الجديدة الخاصة بمكتب التنسيق الإقليمي في عام 2021، مما يسهل دفع الرسوم حسب الاقتضاء.

101 - ذكر الرئيس التنفيذي لمبادرة الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي في البنى التحتية المستدامة (S3I) للمكتب أن الجزء الأكبر من المشاركة في المبادرة كانت في المساكن ميسورة التكلفة التي يتجاوز خط الأنابيب بها 1,3 مليون بوصة في ثمان بلدان على الأقل. ونظرًا لتشكيل مجال الصحة والبنية التحتية مجال جديد لمفهوم مبادرة الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي في البنى التحتية المستدامة، فقد توقع المكتب التعاون مع الحكومات والقطاع الخاص في ذلك المجال. وحتى يتمكن من التصدي للهبوط الاجتماعي والاقتصادي المحتمل جراء جائحة كوفيد-19، ركز المكتب على الاستثمار في قطاع البنى التحتية، إذ أنشأ البنى التحتية وأسهم في خلف فرص عمل ونمو اقتصادي. وفي هذا الصدد، سعى المكتب إلى تحديد القدرة على تحمل التكاليف، واتخذ نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان، بما يتماشى مع الأولويات المحددة على الصعيد الوطني. وقد شجع الدول الأعضاء على القيام بذلك للمشاركة في المشروع باعتبارهم منفذين مشاركين وداعمين ماليين في أية موضع.

102 - اعتمد الرئيس التنفيذي المقرر 20/2020 المعني بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

سادس عشر - مسائل أخرى

خطاب رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

103 - وشددت رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كلمتها على التحديات التي واجهها الموظفون خلال جائحة كوفيد-19. إذ عمل موظفو الإدارة والممثلين مع بعضهم بعضاً لتلبية احتياجات الموظفين وتعزيز الالتزام. وسلطت الرئيسة الضوء على ظهور عدد من المشكلات المتعلقة بالصحة العقلية. وشمل ذلك ارتفاع معدل العنف المنزلي. وكان من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية تهدف للتخلص من مصادر الإجهاد وتعزيز الثقة تشمل ما يلي: (أ) بناء مكان عمل شامل ومراجعة الممارسات المستخدمة التوظيف من أجل تكافؤ الفرص، (ب) مواءمة طرائق إبرام العقود التي تعكس مبدأ "أمم متحدة واحدة للجميع"، التنقل بين الوكالات، وتوفير "واجب الرعاية" للموظفين وغير الموظفين، (ج) تقدير الأداء المميز ومنح الترقيات، وإعادة تقييم الطريقة التي تقدر بها المنظمة الموظفين واستخدام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نموذجاً، (د) مراجعة إجراءات إعادة الهيكلة لتحقيق مبدأ الإنصاف، لا سيما الإجراءات المتخذة خلال مدة نقشي الوفاء.

104 - لم تذكر الوفود أية تعليقات بشأن ذلك البند.

105 - استمع المجلس التنفيذ للبيان الذي ألقته رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

المرفق الأول

المحتويات

الدورة العادية الأولى لعام 2020
(من 3 إلى 6 شباط/فبراير 2020)

الرقم	الصفحة
1/2020	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2018
2/2020	أساليب عمل المجلس التنفيذي
3/2020	استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2020

الدورة السنوية لعام 2020
(من 3 إلى 5 حزيران/يونيه 2020)

الرقم	الصفحة
4/2020	استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2019
5/2020	استعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021
6/2020	التقرير الجامع لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021 وللتقرير المرحلي عن تنفيذها: تقرير المديرية التنفيذية
7/2020	استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021
8/2020	التقرير السنوي للمديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
9/2020	استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2020

الدورة العادية الثانية لعام 2020
(من 31 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2020)

الرقم	الصفحة
10/2020	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات وردود الإدارة
97	
11/2020	تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
99	
12/2020	السياسة الشاملة المشتركة لاسترداد التكاليف
100	
13/2020	أساليب عمل المجلس التنفيذي
101	
14/2020	الحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
101	
15/2020	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
103	
16/2020	متطوعو الأمم المتحدة
104	
17/2020	استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي عن النتائج التي حققتها الصندوق في عام 2019
105	
18/2020	الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان
105	
19/2020	تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان
106	
20/2020	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
107	
21/2020	استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2020
108	

1/2020

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2018

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يرحب** بأراء مراجعي الحسابات غير المتحفظة التي تلقاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام 2018، ويلاحظ في الوقت نفسه أيضا أنه لا يزال هناك مجال للتحسين؛
 - 2 - **يدعو** إلى التركيز بشدة على تدابير محددة الهدف سعيا إلى اتخاذ إجراءات وقائية وضمان النوعية، فضلا عن التوعية بالأخلاقيات، وحماية المبلغين عن المخالفات، بما يتماشى مع السياسات غير الانتقامية التي تتهجها الكيانات؛
 - 3 - **يحث** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 والتوصيات المتبقية من السنوات السابقة وإغلاق ملفها؛
 - 4 - **يدعو** إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى مواصلة العمل بصورة منهجية على تحسين نضج إدارة المخاطر على جميع المستويات، ولا سيما تعزيز المساءلة وتنفيذ أطر الرقابة الداخلية؛
- فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:**
- 5 - **يلاحظ** التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في تناول الأولويات العليا السبع المنقحة المتصلة بمراجعة الحسابات في الفترة 2018-2019؛
 - 6 - **يشير** إلى القرار 2/2019 ويلاحظ أن النتائج والتوصيات المهمة التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في عام 2018 ما زالت قابلة للتطبيق على الصعيد القطري، ويشجع البرنامج الإنمائي على أن يقدم خطة عمله للدراسة الداخلية لعام 2019 المتعلقة بالأسباب الجذرية الكامنة وراء الملاحظات المتكررة الصادرة عن مراجعي الحسابات، وأن يقدم خططا ملموسة لمعالجة هذه المسائل المتعلقة بالرقابة والمساءلة على نطاق الممارسات والحافظات الإدارية القطرية والإقليمية والعالمية للبرنامج الإنمائي؛
 - 7 - **يلاحظ** أن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ مستويات مختلفة من النضج والوعي بين المكاتب والمكاتب القطرية فيما يتعلق بامتثالها لأطر الرقابة الداخلية، ويشجع البرنامج الإنمائي على اتخاذ الإجراءات المناسبة لكفالة أن يكون جميع الموظفين على الصعيد القطري مدربين تدريباً كافياً ويتمتعون بالكفاءة المناسبة للامتثال باستمرار وبدقة لأطر المساءلة والرقابة الداخلية في البرنامج الإنمائي؛

8 - **يلاحظ أيضا** ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالموارد البشرية، ويشجع البرنامج الإنمائي على أن يواصل كفالة الامتثال للسياسات المتعلقة بإدارة القوة العاملة وشؤون الموظفين على نطاق المنظمة؛

9 - **يتطلع** إلى الاستعراض الذي سيرد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات لعام 2020 بشأن الإدارة المركزية للمخاطر المتبعة في البرنامج الإنمائي؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

10 - **يحيط علما** بالتقرير (DP/FPA/2020/1) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان والإجراءات الأخرى التي تعتمده المنظمة اتخاذها لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالفترة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018؛

11 - **يتطلع** إلى الإدارة المركزية للمخاطر في عام 2020 ونظام التخطيط المركزي للموارد في عام 2021 في صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل دعم تنفيذ التوصيات التي لم تنفذ بعد وإقبال ملفها؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

12 - **يلاحظ** أن مجلس مراجعي الحسابات أوصى بأنه من الضروري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يضع استراتيجية لاستخدام فوائده المتزايدة في إطار احتياطي التشغيلي استخداماً فعالاً، وإذ يشير إلى القرارين 5/2012 و 20/2019 في هذا الصدد، يدعو المكتب إلى استخدام احتياطي التشغيلي بما يتفق تماماً مع القواعد والأنظمة المالية القائمة.

6 شباط/فبراير 2020

2/2020

أساليب عمل المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يشير** إلى القرار 16/2019 الذي اتخذته المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي ويكره الطلبات الواردة فيه؛

2 - **يحيط علما** بالورقة المشتركة المتعلقة بأساليب عمل المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأغذية العالمي؛

3 - **يحيط علما مع التقدير** بالمبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالزيارات الميدانية للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبالزيارات الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم

المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي؛

4 - **يطلب** إلى أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقدم إلى الدول الأعضاء، بالتعاون مع أمانتي المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، قبل انعقاد الدورة السنوية لعام 2020، بهدف اختتام المناقشات المتعلقة بأساليب العامل في أجل لا يتجاوز الدورة العادية الثانية، مقترحاً ملموساً بشأن خطة عمل سنوية أعيد ترتيبها للمجلس التنفيذي لعام 2021، تتضمن جداول زمنية يومية للدورات الثلاث والمشاورات غير الرسمية، مدعومة بتحليل مقارن تفصيلي للأثار المحتملة على البنود المعروضة لاتخاذ القرارات، والتكاليف العامة، والكفاءة والرقابة، وذلك بغية تقليل عبء عمل الدورة العادية الثانية بنقل بنود جدول الأعمال فيما بين الدورات الرسمية، حسب الاقتضاء؛

5 - **يشير كذلك** إلى القرار 22/2018 ويشدد على ضرورة مواصلة مواءمة النظر في بنود جدول الأعمال المشتركة على نطاق جداول أعمال المجالس التنفيذية المعنية، ويطلب إلى أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تجسد ذلك في مقترح خطة عمل أعيد ترتيبها لعام 2021، وذلك بالتعاون مع أمانتي المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

6 - **يشير** إلى القرار 22/2018 ويطلب إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تعمم رداً خطياً في الوقت المناسب على الأسئلة التي طرحت في الدورات الرسمية للمجلس التنفيذي ولم تقدم إجابة عليها؛

7 - **يحيط علماً مع التقدير** بنظام التتبع الحالي لقرارات المجلس التنفيذي ويطلب إلى الأمانة أن تضع النص الكامل للقرارات في النظام بحيث تكون للدول الأعضاء رقابة كاملة على متابعة القرارات وتنفيذها، بدءاً من عام 2019.

6 شباط/فبراير 2020

3/2020

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2020

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الأولى لعام 2020 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

انتخب في 16 كانون الأول/ديسمبر 2019 أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام 2020:

الرئيس:	سعادة السيد والتون ويبسون (أنتيغوا وبربودا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد جورجى بانايوتوف (بلغاريا)
نائبة الرئيس:	سعادة السيدة آنا - كارين إنيسستروم (السويد)

نائبة الرئيس: سعادة السيدة فالنتاين روغواييزا (رواندا)

نائب الرئيس: سعادة السيد منصور عياد العتيبي (الكويت)

أقرّ جدول الأعمال ووافق على خطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2020 (DP/2020/L.1)؛

ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2019 (DP/2020/1)؛

أقرّ خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2020 (DP/2020/CRP.1)؛

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام 2020؛

ووافق على الجدول الزمني التالي للدورتين المتتبعيتين للمجلس التنفيذي في عام 2020:

الدورة السنوية: من 1 إلى 5 حزيران/يونيه 2020

الدورة العادية الثانية: من 31 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2020.

الجزء المشترك

البند 2

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ القرار 1/2020 بشأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات - تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2020/3)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2020/4)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2020/1)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2020/1) عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2018؛

البند 3

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

أحاط علماً بالمقترح الشامل الأولي المشترك المتعلق بسياسة استرداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-)؛ (UNW/2020/CRP.1)

البند 4

أساليب عمل المجلس التنفيذي

اتخذ القرار 2/2020 المتعلق بأساليب عمل المجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 5

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقاً للقرار 7/2014:

أفريقيا: جمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/DCP/COD/3)؛ مالي (DP/DCP/MLI/4)؛

الدول العربية: العراق (DP/DCP/IRQ/3)؛ الكويت (DP/DCP/KWT/3)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: كوبا (DP/DCP/CUB/3)؛ باراغواي (DP/DCP/PRY/3)؛
أحاط علماً بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من أفغانستان، وطاجيكستان، وغواتيمالا،
وفنزويلا، وكولومبيا، ولبنان (DP/2020/5/Add.1 و DP/2020/5)
وافق على التمديد الثاني للبرنامج القطري للمكسيك وعلى التمديد الثالث للبرنامجين القطريين لجنوب أفريقيا
والجمهورية العربية السورية (DP/2020/5)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 6

التقييم

أحاط علماً بالتقييم الدينامي لنهج الإدارة القائمة على النتائج في صندوق الأمم المتحدة للسكان
(DP/FPA/2020/CRP.1)؛

البند 7

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقاً للقرار 7/2014:

كوبا (DP/FPA/CPD/CUB/9)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/FPA/CPD/COD/5)؛ العراق
(DP/FPA/CPD/IRQ/3)؛ مالي (DP/FPA/CPD/MLI/8)؛ باراغواي (DP/FPA/CPD/PRY/8)؛
أحاط علماً بتمديد البرامج القطرية لغواتيمالا وفنزويلا وكولومبيا لمدة سنة واحدة، وبالتمديد الثالث لمدة سنة
واحدة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، وبالتمديد الثالث لمدة ثلاثة أشهر للبرنامج القطري لجنوب
أفريقيا (DP/FPA/2020/2)؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 8

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

استمع إلى بيان ألقته المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

6 شباط/فبراير 2020

4/2020

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021،
بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2019

إن المجلس التنفيذي

- 1 - **يحيط علماً مع التقدير** باستعراض منتصف المدة المستند إلى الأدلة والبيانات للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2019 (DP/2020/8) ومرفقاته؛
- 2 - **يحيط علماً** بالنتائج التي تحققت حتى منتصف المدة، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يعجل بالجهود المبذولة، ويسلم في الوقت نفسه بأن تأثير مرض كوفيد-19 على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 خلال النصف الثاني من الخطة غير معروف؛
- 3 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي مراعاة الدروس المستفادة من السنتين الأوليين من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وكذلك من خطته الاستراتيجية السابقة؛
- 4 - **يرحب** بالتقدم المحرز في مجالات النتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، ويشجع في هذا الصدد البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده الرامية إلى النهوض بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتسريع وتيرة التحولات الهيكلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات؛
- 5 - **يرحب** بما يبديه البرنامج الإنمائي من التزام قوي بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويشجع البرنامج على مواصلة العمل عن كثب مع مؤسسات الأمم المتحدة، بقيادة المنسقين المقيمين وبالتعاون مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة وغيرهم من الشركاء في التنمية، لدعم الجهود القطرية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛
- 6 - **يلاحظ مع التقدير** التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي عن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين في عام 2019 (DP/2020/11)، ومساهمة البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والتقدم الثابت الذي أحرزه البرنامج الإنمائي قياساً إلى المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة تنفيذ استراتيجيته للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2021، ودعم جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتحول نحو المزيد من التدخلات التحويلية؛
- 7 - **يلاحظ** عمل البرنامج الإنمائي بشأن تغير المناخ، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في التقرير السنوي لمدير البرنامج، معلومات بشأن أهدافه التشغيلية والبرامجية، والجهود المبذولة في هذا الصدد، والنتائج المتصلة بتحقيق تنمية خفيفة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع تغير المناخ، على النحو المبين في الإطار المتكامل للنتائج والموارد في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، بسبل منها الحد من بصمته الكربونية وتطبيق معاييره الاجتماعية والبيئية، وكذلك بشأن

رصد المشاريع المتصلة بالمناخ وتقييمها ومراقبة إدارتها، بما في ذلك المشاريع الممولة بواسطة الصناديق الرأسية؛

8 - **يلاحظ** أن البرنامج الإنمائي بحاجة إلى زيادة تنفيذ التزاماته المتعهد بها في اتفاق التمويل، والتي حُدد الكثير منها لعام 2021، **ويطلب** إلى البرنامج أن يواصل ما دأب عليه من تقديم معلومات خطية مستكملة وإحاطة غير رسمية في سياق الحوارات المنظمة بشأن التمويل، قبل الدورة العادية الثانية لعام 2020، عن كيفية ارتباط نتائج استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 بالتنفيذ الفعال لاتفاق التمويل في الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021؛

9 - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي نحو تحقيق نواتج الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، **ويشجع** البرنامج على زيادة تسريع وتيرة التقدم المحرز في الالتزامات والولايات المتفق عليها في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك اتفاق التمويل وقرارات الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، في الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021؛

10 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يعجل بجهوده الرامية إلى تنفيذ الفصل الموحد، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوسائل منها وضع إطار التتبع اللازم ضمن الإطار المتكامل للنتائج والموارد في الخطة الاستراتيجية الحالية لكل من هذه المنظمات، تنفيذًا للتوصيات الواردة في التقرير المشترك عن تقدير تقييمية الفصل الموحد، المؤرخ 30 آذار/مارس 2020، وفي سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة [279/72](#)، **ويطلب أيضا** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2020 معلومات مشتركة عن أحدث ما تم إقراره من تقدم؛

11 - **حث** البرنامج الإنمائي على تحسين التقدم بشأن النواتج التي تحققت جزئيا من الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وضمان أن تعكس المنظمة الأساليب الجديدة لتحقيق هذه النواتج في الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة 2022-2025؛

12 - **يدعو** البرنامج الإنمائي إلى اعتماد معالم أكثر طموحا للنواتج التي تم التفوق فيها بشكل مستمر في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، من أجل كفالة أن تظل الأهداف المحددة واقعية وأكثر طموحا على حد سواء؛

13 - **رحب** بالتزام البرنامج الإنمائي بمساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، **ويرحب أيضا** بالريادة التقنية للبرنامج الإنمائي في جهود الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية وجهود الإنعاش ضمن إطار الأمم المتحدة للتصدي الاجتماعي الاقتصادي الفوري لمرض فيروس كورونا، تحت قيادة المنسقين المقيمين وبالتعاون مع أصحاب المصلحة وغيرهم من الشركاء الإنمائيين؛

14 - **يلاحظ** استجابة البرنامج الإنمائي لجائحة كوفيد-19 تمشيا مع الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة **ويطلب** أن يقدم البرنامج معلومات مستكملة عن عمله وعن أثر الجائحة في العمليات والأنشطة البرنامجية، بدءا من الدورة العادية الثانية لعام 2020؛

- 15 - **يدعو** البرنامج الإنمائي إلى ضمان تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، في سياق أزمة كوفيد-19، ومواصلة العمل كجزء من تحرك دولي منسق، مع التركيز على دعم البلدان المستفيدة من البرامج من أجل إعادة البناء على نحو أفضل، دون ترك أي أحد خلف الركب؛
- 16 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل زيادة تركيزه البرنامجي في مجالات اختصاصاته الأساسية المقررة في تنفيذ ما تبقى من الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2018-2021، وفي إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة 2022-2025؛
- 17 - **يوافق** على مسار العمل المقترح والدروس المستفادة المقترحة في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يبدأ في وقت مبكر التحضيرات للخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة 2022-2025، بالتشاور الكامل مع المجلس التنفيذي، مع مراعاة الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة، والتقارير المشترك عن تقدير تقييمية الفصل الموحد، المؤرخ 30 آذار/مارس 2020، ونتائج الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة لعام 2020، **ويطلب أيضا** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم خريطة طريق في الدورة العادية الثانية لعام 2020 لأغراض المشاورات المقررة في سياق التحضير للخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة 2022-2025.

5 حزيران/يونيه 2020

5/2020

استعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021

إن المجلس التنفيذي

- 1 - **يحيط علما** باستعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 (DP/2020/9)؛
- 2 - **يرحب** بالتقرير المؤرخ 29 أيار/مايو 2020 للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن استعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن ينفذ جميع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأن يقدم تقارير عنها، بما يتماشى مع آليات الإبلاغ القائمة؛
- 3 - **يرحب** بالأداء القوي للبرنامج الإنمائي في تعبئة الموارد وتحقيق التوازن في الميزانية المؤسسية وتوخي الكفاءة، على خلفية التحديات والتغيرات الكبيرة التي واجهتها المنظمة خلال الفترة 2018-2019، ويشجع البرنامج الإنمائي في الوقت ذاته على مواصلة تكثيف حوار مع جميع الدول الأعضاء لتوسيع قاعدة المساهمين وزيادة الموارد العادية، بما يتماشى مع اتفاق التمويل الذي وضعه الأمين العام، بما في ذلك من خلال التغلب على ما تبقى من العقوبات القانونية وغيرها من العقوبات التي تعترض تحسين تعاون مع القطاع الخاص، مع مراعاة الدروس المستفادة من الشراكات القائمة، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة، لضمان التكامل وتجنب الازدواجية؛

- 4 - **يلاحظ** أوجه الاختلال في جميع المجالات البرنامجية من حيث الموارد المتاحة والنفقات فيما يتصل بالأهداف، بما في ذلك الأهداف ذات الأداء الضعيف، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يسعى جاهداً إلى تقسيم الموارد على نحو واف ومنصف لجميع مجالات النتائج والحلول التي تحمل بصمة البرنامج الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، مع الإشارة في الوقت ذاته إلى أهمية توفير موارد عادية كافية يمكن التنبؤ بها والاستعانة بها في الوقت المناسب، وهو أمر حاسم بالنسبة للبرنامج الإنمائي؛
- 5 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج معلومات عن أوجه الاختلال على صعيد المجالات البرنامجية ومجالات النتائج والحلول التي تحمل بصمة البرنامج في إطار التقارير الحالية قبل إجراء الحوارات المنظمة بشأن التمويل في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2020؛
- 6 - **يعترف** بالجهود المتواصلة التي يبذلها البرنامج الإنمائي لحشد أوجه الكفاءة الإدارية، مع مواصلة الارتقاء بفعالية البرامج إلى المستوى الأمثل من حيث المضمون والشكل على السواء؛
- 7 - **يرحب** بتخصيص 91 سنتاً من كل دولار من دولارات الولايات المتحدة تم إنفاقه خلال الفترة 2018-2019 للإنفاق على برامج وخدمات إنمائية، مقابل تخصيص 88 سنتاً من كل دولار في الفترة 2014-2017، **ويلاحظ** أن هذا المبلغ قد شكّل إجمالاً نحو 240 مليون دولار من الموارد الإضافية المتاحة للتنمية في الفترة 2018-2019؛
- 8 - **يقر** بالانخفاض المسجل في نفقات الميزانية المؤسسية للموارد العادية، مما أتاح زيادة نسبة الموارد العادية المخصصة للبرامج الإنمائية بمقدار 19,5 مليون دولار؛
- 9 - **يؤيد** المسار الحالي الذي ينتهجه البرنامج الإنمائي لإنجاز الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، ووضع الأساس للخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة 2022-2025؛
- 10 - **يشجع** البرنامج الإنمائي على زيادة تسريع وتيرة التقدم بشأن الالتزامات والولايات المتفق عليها في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك اتفاق التمويل الذي وضعه الأمين العام والقرارات المعتمدة في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021؛

5 حزيران/يونيه 2020

6/2020

التقرير الجامع لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021 وللتقرير المرحلي عن تنفيذها: تقرير المديرية التنفيذية

إن المجلس التنفيذي

- 1 - **يلاحظ مع التقدير** التقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحقيق النتائج التراكمية لخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، ويشجع الصندوق على مواصلة إدماج ولايات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الفترة المتبقية لتنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية؛
- 2 - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزه الصندوق نحو تحقيق نواتج الخطة الاستراتيجية؛

- 3 - **يحث** الصندوق على تحسين التقدم المحرز بشأن النواتج التي تحققت جزئياً من الخطة الاستراتيجية، وضمان أن يعكس الصندوق الأساليب الجديدة لتحقيق هذه النواتج في الخطة الاستراتيجية المقبلة؛
- 4 - **يدعو** الصندوق إلى اعتماد معالم أكثر طموحاً للنواتج التي تم التفوق فيها بشكل مستمر في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، من أجل كفاءة أن تظل الأهداف المحددة واقعية وطموحة على حد سواء؛
- 5 - **يلاحظ** التزام الصندوق بتعزيز تركيزه المواضيعي على تغير المناخ، ويطلب إلى الصندوق أن يُطلع المجلس التنفيذي، في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية، على مستهدفاته البرمجية والتشغيلية، وعلى الجهود والنتائج المتصلة بها، وأن يعمل من خلال المعايير البيئية والاجتماعية المنطبقة على جعل برامجه وعملياته متوافقة مع تركيزه المواضيعي على تغير المناخ، على النحو المبين في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021؛
- 6 - **يطلب** إلى الصندوق أن يعجل بجهوده الرامية إلى تنفيذ الفصل الموحد، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوسائل منها وضع إطار التتبع اللازم ضمن الإطار المتكامل للنتائج والموارد في الخطة الاستراتيجية الحالية لكل منها، تنفيذاً للتوصيات الواردة في التقرير المشترك عن تقدير تقييمية الفصل الموحد، المؤرخ 30 آذار/مارس 2020، وفي سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2020 معلومات مشتركة عن أحدث ما تم إحرازه من تقدم؛
- 7 - **يرحب** بما يبديه الصندوق من التزام قوي بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويشجعه على مواصلة العمل عن كثب مع مؤسسات الأمم المتحدة، بقيادة المنسقين المقيمين وبالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة وغيرهم من الشركاء في التنمية، لدعم الجهود القطرية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛
- 8 - **يرحب** باستمرار الصندوق في تنفيذ التزاماته المتعلقة باتفاق التمويل، التي حُدد الكثير منها لعام 2021، ويشجع الصندوق على الاحتفاظ بارتفاع مستوى الطموح في التزاماته المتعلقة باتفاق التمويل، **ويطلب** أن يواصل الصندوق الممارسة المتمثلة في توفير معلومات خطية مستكملة وإحاطة غير رسمية في سياق الحوار المنظم بشأن التمويل، قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام 2020، بشأن الكيفية التي ترتبط بها نتائج استعراض منتصف المدة بالتنفيذ الفعال لاتفاق التمويل في الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021؛
- 9 - **يحيي** علماً بالتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019 (DP/FPA/2020/4 (Part II)) وبالتباطؤ المسجل في وتيرة معالجتها، ويدعو صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى تنفيذها، حيثما ينطبق ذلك؛
- 10 - **يوافق** على التعديلات المقترحة إدخالها على الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2018-2021، استناداً إلى نتائج استعراض منتصف المدة، التي ستنفذ وفقاً لقرار المجلس التنفيذي 23/2017؛

11 - **يلاحظ مع التقدير** التدابير التي يتخذها الصندوق من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19، تمشياً مع جهود منظومة الأمم المتحدة، ويطلب إلى الصندوق تقديم معلومات مستكملة عن أثر الجائحة في العمليات بدءاً من الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر 2020؛

12 - **يدعو** الصندوق إلى ضمان تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 في سياق أزمة كوفيد-19، ومواصلة العمل كجزء من تحرك دولي منسق، مع التركيز على دعم البلدان المستفيدة من البرامج من أجل إعادة البناء على نحو أفضل، دون ترك أي أحد خلف الركب.

5 حزيران/يونيه 2020

7/2020

استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يرحب** باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021 (DP/FPA/2020/5)، المتوائمة مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2018-2021 (DP/FPA/2020/4 (Part I)؛

2 - **يحيط علماً** بإطار النتائج وبمتطلبات الموارد التي تعكسها التقديرات المنقحة في الميزانية المتكاملة للصندوق للفترة 2018-2021، بما في ذلك روابط النتائج والموارد، كما هي مُدرجة في الوثيقة DP/FPA/2020/5؛

3 - **يرحب** بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة للصندوق للفترة 2018-2021، ويطلب إلى الصندوق أن ينفذ جميع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأن يقدم تقارير عنها، بما يتماشى مع آليات الإبلاغ القائمة؛

4 - **يدعو** صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مواصلة وتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق مكاسب الكفاءة من خلال مبادرات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، تمشياً مع قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإعادة توزيع مكاسب الكفاءة هذه في الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك التنسيق؛

5 - **يشجع** الصندوق على مواصلة تكثيف حوارهِ مع جميع الدول الأعضاء لتوسيع قاعدة المساهمين وتشجيع دعم الموارد العادية، تمشياً مع اتفاق التمويل الذي وضعه الأمين العام؛

6 - **يوافق** على عرض الأنشطة والتكاليف المصاحبة المُدرجة في الوثيقة DP/FPA/2020/5؛

7 - **يوافق** على التقديرات المنقحة الإجمالية للميزانية المؤسسية للفترة 2018-2021 بمبلغ قدره 738,6 مليون دولار، ويلاحظ أن هذه التقديرات تشمل مبلغ 169,2 مليون دولار لاسترداد التكاليف غير المباشرة من الموارد الأخرى؛

8 - **يوافق** على سقف منقح للتدخلات العالمية والإقليمية للفترة 2018-2021 بقيمة 162,7 مليون دولار من الموارد العادية المتوقعة، مع ملاحظة أن هذا المبلغ لا يمكن تجاوزه بدون موافقة المجلس التنفيذي؛

9 - يشير إلى قرار المجلس التنفيذي 3/2015، ويوافق على مبلغ منقح بقيمة 29,5 مليون دولار من الموارد العادية لصندوق الطوارئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويؤكد مجدداً على التفويض القائم للمديرة التنفيذية للصندوق برفع موجودات صندوق الطوارئ بمقدار 2 مليون دولار فوق السقف في سنة من السنوات إذا اقتضى ذلك عدد حالات الطوارئ ومداهما.

5 حزيران/يونيه 2020

8/2020

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية (DP/OPS/2020/4):

- 1 - يعترف بالمساهمات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام 2019 تحقيقاً للنتائج التشغيلية لكل من الحكومات والأمم المتحدة والشركاء الآخرين من خلال تقديم خدمات الدعم الإداري بكفاءة، وتوفير الخبرات التقنية المتخصصة الفعالة، وتوسيع نطاق القدرة التنفيذية لأغراض التنمية المستدامة؛
- 2 - يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2018-2021؛
- 3 - يحيط علماً بالتقرير السنوي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة وبالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتصلة بالمكتب؛
- 4 - يرحب بالتقدم الكبير المحرز في أنشطة الاستثمار التي لها أثر في الهياكل الأساسية المستدامة ضمن المجالات المكلف بها المكتب، بما في ذلك إنشاء مكتب الاستثمارات ذات الأثر في الهياكل الأساسية المستدامة؛
- 5 - يشير إلى الفقرة 8 من القرار 5/2019 بشأن تطبيق ضريبة بنسبة 1 في المائة ويقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي؛

فيما يتعلق بورقة غرفة الاجتماع عن صافي أصول المكتب (DP/OPS/2020/CRP.1)

- 6 - يحيط علماً بورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بصافي أصول المكتب (DP/OPS/2020/CRP.1)؛
- 7 - يشير إلى القرارات 5/2012 و 20/2019 و 1/2020، ويدعو المكتب إلى مواصلة إدارة صافي أصوله بطريقة مرنة، مع الحفاظ على الممارسات القوية في إدارة المخاطر والشفافية في الإبلاغ، وفقاً للقواعد والأنظمة المالية القائمة؛
- 8 - يرحب بإنشاء احتياطي النمو والابتكار، ويدعو المكتب إلى مواصلة تزويد المجلس بمستجدات سنوية بشأن استخدامه؛
- 9 - يطلب إلى المكتب أن يجري دراسة مفصلة بشأن احتياطي التشغيل وصيغة حساب مستوى الاحتياطي الأدنى الإلزامي؛

10 - **يطلب** إلى المكتب، عملاً باستعراض اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أن يقدم تقريراً شفويًا بآخر المستجدات في الدورة السنوية لعام 2021 وأن يقدم النتائج لينظر فيها المجلس التنفيذي في أقرب فرصة وفي موعد لا يتجاوز الدورة العادية الأولى لعام 2022، مع السعي إلى تقديمها في الدورة العادية الثانية لعام 2021.

5 حزيران/يونيه 2020

9/2020

استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2020

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام 2020 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال ووافق على خطة عمل دورته السنوية لعام 2020 (DP/2020/L.2)، بالصيغة المنقحة (شفويًا)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2020 (DP/2020/6)؛

الجزء المشترك

البند 2

معلومات مشتركة عن آخر مستجدات جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في التصدي لأزمة كوفيد-19 في سياق آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

أحاط علماً بالمعلومات المشتركة عن آخر مستجدات جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في التصدي لأزمة كوفيد-19 في سياق آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 5

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2019

اتخذ القرار 4/2020 عن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2019؛

البند 6**الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة**

اتخذ القرار 5/2020 بشأن استعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021؛

البند 7**المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

أحاط علما بالتقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2021 (DP/2020/11)؛

البند 8**تقرير التنمية البشرية**

أحاط علما بالمعلومات المستكملة المقدمة من الأمانة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية؛

البند 9**البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي والمسائل ذات الصلة**

وافق على البرامج القطرية التالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقا للقرار 7/2014:

أفريقيا: إثيوبيا (DP/DCP/ETH/4)؛ وجنوب أفريقيا (DP/DCP/ZAF/3)؛

أحاط علما بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للجزائر وزمبابوي وموزامبيق على نحو ما وافق عليه مدير البرنامج وعرضه في الوثيقة DP/2020/12؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان**البند 13****التقرير السنوي للمديرة التنفيذية**

اتخذ القرار 6/2020 بشأن التقرير الجامع لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021 وللتقرير المرحلي عن تنفيذها: تقرير المديرة التنفيذية

البند 14**الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة**

اتخذ القرار 7/2020 بشأن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021؛

البند 16

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على البرنامجين القطريين التاليين لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقاً للقرار 7/2014:

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي: إثيوبيا (DP/FPA/CPD/ETH/9)؛ وجنوب أفريقيا (DP/FPA/CPD/ZAF/5)؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 17

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار 8/2020 المتعلق بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

5 حزيران/يونيه 2020

10/2020

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق وردود الإدارة

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - يرحب بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معالجة مسائل الإدارة المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام 2019؛
- 2 - يثني مع التقدير بالجهود المبذولة لتنفيذ توصيات المراجعة التي لم يُبْت فيها بعد المتبقية من تقارير سابقة؛
- 3 - يشجع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على العمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، والاتفاق على تعاريف ومعايير إبلاغ موحدة في مسائل مراجعة الحسابات والتحقق، حيثما ينطبق ذلك، لتعزيز تجانس الاستعراض العام عن الاستنتاجات والنتائج المقدم إلى المجالس التنفيذية؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- 4 - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقق عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق في عام 2019 (DP/2020/16) وبمرفقاته، وبرد الإدارة عليه؛
- 5 - يُعرب عن دعمه المتواصل لمهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- 6 - يحيط علماً بمشاريع مرفق البيئة العالمية التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تخضع لمرحلة ما من مراحل عملية التظلم التي يديرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقق/وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي، وبعمليات مراجعة الحسابات والتحقق التي يجريها المكتب بشأن حافظة مشاريع مرفق

البيئة العالمية التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب إلى المكتب تقديم معلومات مستكملة عن حالة أعمال مراجعة الحسابات والتحقيقات والمظالم التي استعرضتها الوحدة؛ ويطلب كذلك إلى المكتب وإدارة البرنامج الإنمائي تقديم تقارير شاملة عن المشاريع التي يمولها البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية إلى المجلس التنفيذي خلال عملية الإبلاغ السنوي عن أعمال مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ابتداء من عام 2021، وفي جلسات الإحاطة غير الرسمية المحددة الأهداف، حسب الاقتضاء؛

7 - **يحث** البرنامج الإنمائي على تعزيز قدرات مراجعة الحسابات والتحقيقات للإشراف على المشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية مع الحفاظ على قدرات مراجعة الحسابات والتحقيقات في المجالات الأخرى؛

8 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

9 - **يحيط علماً** بهذا التقرير (DP/FPA/2020/6)، والرأي بشأن ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليتيه (DP/FPA/2020/6/Add.1) الصادر استناداً إلى نطاق العمل المنفذ، والتقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (DP/FPA/2020/6/Add.2) ورد الإدارة عليه وعلى هذا التقرير؛

10 - **يلحظ مع القلق** تزايد عدد قضايا التحقيقات المرحلة في السنوات الماضية، ويرحب بتعزيز الموارد البشرية ويشجع الصندوق على توظيف هذه الموارد بفعالية لخفض عبء القضايا القائمة؛

11 - **يعرب** عن دعمه المستمر لتعزيز وظائف التدقيق والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان ولتوفير الموارد الكافية لأداء مهام ولايته؛

12 - **ينوه** بمشاركة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة المراجعة والتحقيق المشتركة، ويؤيد هذه المشاركة؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

13 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2019، ويرد الإدارة على ذلك التقرير؛

14 - **يحيط علماً** بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات؛

15 - **يحيط علماً** بالرأي بشأن ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المنظمة وفعاليتيه الصادر استناداً إلى نطاق العمل المنفذ؛

16 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام 2019؛

4 أيلول/سبتمبر 2020

11/2020

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

- 1 - **يحيط علماً** بتقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2020/17 و DP/FPA/2020/7 و DP/OPS/2020/3)؛
- 2 - **يحيط علماً** بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز ثقافة الأخلاقيات في البرنامج الإنمائي؛
- 3 - **يرحب** بالتقدم المستمر في عمل مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- 4 - **يحيط علماً** بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تعزيز ثقافة الأخلاقيات في المكتب؛
- 5 - **يحيط علماً مع التقدير** بالمعلومات المحدثة المقدمة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ورقة المعلومات الأساسية عن التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، ويلاحظ مع التقدير زيادة التعاون فيما بين الوكالات؛
- 6 - **يلاحظ** التقدم المحرز والحاجة إلى استمرار الجهود والتركيز على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي واتخاذ إجراءات فورية لمحاربة هذه الأفعال، بما في ذلك الحرص على أن تكون السياسات والإجراءات ناجعة ومسندة بما يكفي من الموارد، وعلى أن يتم تنفيذ الإجراءات المقترحة على المستويات القطري والإقليمي والعالمي؛
- 7 - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ضمان اتباع نهج منسق على نطاق المنظومة يركز على الضحايا ويشمل جميع المستويات، وذلك بغية منع ومحاربة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وأن تعمل في الوقت نفسه على الاستفادة من ولاية كل منها، وأن تتصدى لتزايد خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي خلال مرحلة التصدي لمرض فيروس كورونا والتعافي منه؛
- 8 - **يطلب أيضاً** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تواصل تزويد المجلس التنفيذي بمعلومات مستكملة عن الأساليب المتبعة ضمن سياساتها وإجراءاتها وعملياتها على جميع المستويات في منع ومحاربة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وأن تراعي في ذلك التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المستقل.

4 أيلول/سبتمبر 2020

12/2020

السياسة الشاملة المشتركة لاسترداد التكاليف

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يقر** السياسة الشاملة المشتركة لاسترداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-UNW/2020/1)، بما في ذلك فئات تصنيف التكاليف والمنهجية والمعدلات، لتدخل حيز النفاذ اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022؛

2 - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تعديل طريقة عرض معدلات اللجان الوطنية في الجدول 4 الوارد في تلك السياسة، لتوضيح أن معدل الـ 5 في المائة المحدد لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لا ينطبق إلا على المساهمات المواضيعية التي تجمعها اللجان الوطنية؛

3 - **يقرر** أن السياسة الشاملة لاسترداد التكاليف على النحو المبين في الوثيقة DP/FPA-ICEF-UNW/2020/1 تحل محل السياسة السابقة لاسترداد التكاليف، بما في ذلك فئات تصنيف التكاليف والمنهجية والمعدلات؛

4 - **يقرر** أن تتنقذ الاتفاقات الموقعة قبل 1 كانون الثاني/يناير 2022 باستخدام معدلات استرداد التكاليف الحالية (وفقاً لقرار المجلس التنفيذي 9/2013) وأن يحرص في الاتفاقات الجديدة والتتقيات على الاتفاقات القائمة التي تترتب عليها مساهمات إضافية أو جديدة موقعة بعد 1 كانون الثاني/يناير 2022 على الامتثال للمعدلات الواردة في سياسة استرداد التكاليف بصيغتها المعتمدة في هذا القرار؛

5 - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تقدم، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقارير سنوية منسقة عن التقدم المحرز في تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، وذلك كمرقق للتقارير الحالية لكل منها، بما يشمل عرض الأثر المالي لتنسيق المعدلات المتباينة والإعفاءات الممنوحة، وأن تواصل، تمسها مع السياسة المذكورة، القيام ضمن أمور أخرى بتقديم التفاصيل المتعلقة بكل إعفاء/خصم، بحيث يدرج اسم الجهة المانحة، ومجموع المساهمة، واسم البرنامج، ومعدل استرداد التكاليف، وقيمة الإعفاء/الخصم بدولارات الولايات المتحدة، فضلاً عن معدلات استرداد التكاليف الفعلية ومبالغ استرداد التكاليف التي تحققت نتيجة ذلك؛

6 - **يطلب أيضاً** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عرض حسابات المعدلات الافتراضية لاسترداد التكاليف الواردة في وثائق الميزانية المتكاملة لكل منها بطريقة منسقة في تقاريرها الحالية؛

7 - **يطلب كذلك** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تقديم استعراض شامل لسياسة استرداد التكاليف وتنفيذها لاتخاذ قرار بشأنها في الدورة العادية الثانية لعام 2024، ويطلب كذلك إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنظيم إحاطة مشتركة في عام 2023 لعرض جدول زمني مشترك للاستعراض والملاحظات الأولية والنتائج المستخلصة من تنفيذ سياسة استرداد التكاليف.

4 أيلول/سبتمبر 2020

13/2020

أساليب عمل المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي

- 1 - **يحيط علماً مع التقدير** بالورقة المشتركة التي تتضمن مقترحات ملموسة بشأن إعادة ترتيب خطط العمل السنوية للمجالس التنفيذية لعام 2021، التي أعدتها أمانات المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛
- 2 - **يوافق** على مقترح نقل بنود جدول الأعمال فيما بين الدورات الرسمية سعياً لتخفيف عبء عمل الدورة العادية الثانية؛
- 3 - **يطلب** إلى الأمانة أن تكفل تخصيص وقت كاف لكل دورة من دورات المجلس التنفيذي ولكل بند من بنودها، وكذلك للمشاورات غير الرسمية التي تجري في كل دورة من الدورات لتمكين المجلس التنفيذي من ممارسة وظيفته الرقابية.

4 أيلول/سبتمبر 2020

14/2020

الحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

- 1 - **يحيط علماً** بالقرار المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 (DP/2020/20) ومرفقاته؛
- 2 - **يرحب** بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تحسين الحوارات المنظمة بشأن التمويل؛
- 3 - **يلاحظ** أهمية توفر موارد عادية (أساسية) كافية ويمكن التنبؤ بها ومرتبطة بنتائج مقصودة ومثبتة، حيث إن هذه الموارد حاسمة الأهمية للبرنامج الإنمائي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، والاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والمساعدة على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ ويذكر بأهمية توسيع قاعدة المساهمين ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفقاً لاتفاق التمويل الذي أعده الأمين العام، على التواصل مع الدول الأعضاء لكي تنظر في إمكانية المساهمة على سبيل الأولوية في موارد البرنامج الإنمائي العادية في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها؛ ويشجع كذلك البرنامج الإنمائي على مواصلة بذل الجهود من أجل تسليط الضوء على المساهمات في الموارد العادية والاعتراف بها؛

- 4 - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطلاع المجلس التنفيذي على آخر المستجدات قبل الدورة السنوية لعام 2021 وأن يقدم تقريراً في الدورة العادية الثانية لعام 2021، في إطار الحوار المنظم بشأن التمويل، عن الإجراءات التي سيتخذها البرنامج الإنمائي لتخفيف تبعات الانخفاض المحتمل في المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك أثره في تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛
- 5 - **يدعو** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسب الاقتضاء، إلى مواصلة حوارهِ مع الدول الأعضاء بهدف بلوغ أهداف تمويل خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة، والانتقال من الموارد المخصصة لغايات محددة جداً إلى الموارد العادية والمرنة، ومنح الأولوية للتعهدات المتعددة السنوات، لتمكين البرنامج الإنمائي من تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة من البرامج بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021؛
- 6 - **يحث** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تحسين نوعية وظيفته التقييمية المستقلة واللامركزية، والاستفادة منها في دعم التعلم والمساءلة والشفافية في المنظمة من أجل تحسين تصميم البرامج وتنفيذها؛
- 7 - **يقر** بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة في مساعي المكتب الرامية لتنسيق الجهود المبذولة لزيادة مواءمة هذه المؤشرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مع الحفاظ على أهميتها الخاصة لكل كيان على حدة؛
- 8 - **يلاحظ** عدم وجود تعريف متفق عليه عموماً لمفهوم "الأنشطة المشتركة"، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة في مساعي المكتب الرامية لتنسيق الجهود المبذولة لوضع تعريف على نطاق المنظومة للنفقات المتعلقة بالأنشطة المشتركة التي تضطلع بها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بحيث يعكس بدقة التعاون الجاري بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الأنشطة الإنمائية المشتركة؛
- 9 - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة دعم التنفيذ الكامل لاستراتيجية تسيير الأعمال في جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بحلول عام 2021؛
- 10 - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدرج في التقارير المقبلة المتصلة بالحوار المنظم بشأن التمويل معلومات عن المساهمات في نوافذ التمويل المواضيعية وعن كيفية إسهام استخدام هذه الأموال في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية؛
- 11 - **يسلم** بأهمية ما تقدمه حكومات البلدان المستفيدة من البرامج إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مساهمات نقدية وعينية في تكاليف المكاتب المحلية، ويشجع البرنامج الإنمائي على العمل مع الحكومات المعنية بغية الاتفاق، حيثما أمكن، على مساهمات سنوية أو متعددة السنوات للوفاء بهذه الالتزامات، مع مراعاة عمليات تخطيط الميزانية الوطنية.

4 أيلول/سبتمبر 2020

15/2020

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بالتقرير السنوي عن التقييم لعام 2019 (DP/2020/13) وتعليقات الإدارة عليه:

- 1 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي عن التقييم ويؤكد أن التقييمات المراعية للمنظور الجنساني مهمة لنتائج النتائج المؤثرة والتحويلية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- 2 - **يرحب** بالجهود التي يبذلها مكتب التقييم المستقل وبالانضمام المحرز في تعزيز وظيفة التقييم والمساهمة بنشاط في جهود التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي تعزيز تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم؛
- 3 - **يتطلع** إلى تقارير تقييم سنوية مقبلة تتضمن مزيداً من التحليل لإنجازات عمل مكتب التقييم المستقل والتحديات التي واجهها، فضلاً عن توليف نتائج التقييمات؛
- 4 - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل تحسين استقلالية التقييمات اللامركزية وجودتها واستخدامها على نطاق المنظمة، ولا سيما على الصعيد القطري، وأن يخصص لمكتب التقييم المستقل ووظيفة التقييم اللامركزي موارد كافية لهذا الغرض، بما يتفق مع التوقعات المذكورة في سياسة التقييم؛
- 5 - **يرحب** بالجهود التي بذلها مكتب التقييم المستقل لإجراء تقييمات في حالات الأزمات وما بعدها خلال عامي 2018 و 2019، فضلاً عن التزام المكتب باستخلاص الدروس بشأن كيفية إجراء التقييمات بنجاح في البلدان المتضررة من الأزمات؛
- 6 - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معالجة المسائل التي أثرت؛
- 7 - **يسلم** بما توصلت إليه مكاتب التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من استنتاجات في إطار تقديرها إمكانية تقييم الفصل المشترك، ويطلب إلى الإدارة أن تضع، بالتشاور مع مكاتب التقييم المستقلة، إطار التتبع اللازم ضمن أطر النتائج والموارد المتكاملة لخططها الاستراتيجية الحالية، في أعقاب التوصيات الواردة في التقرير المشترك عن تقدير إمكانية تقييم الفصل المشترك، المؤرخ 30 آذار/مارس 2020، في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 279/72؛

فيما يتعلق بتقييم تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية في البلدان المتوسطة

الدخل (DP/2020/21) ورد الإدارة عليه (DP/2020/22):

- 8 - **يحيط علماً** بتقييم تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية في البلدان المتوسطة الدخل، ورد الإدارة عليه؛
- 9 - **يرحب** بنتائج التقييم واستنتاجاته فيما يتعلق بالمساهمة الكبيرة التي يقدمها البرنامج الإنمائي في تحقيق النتائج الإنمائية في البلدان المتوسطة الدخل، ويشير إلى المجالات المحددة لتوطيدها وتعزيزها؛

- 10 - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمشياً مع نتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته، أن ينظر في النهج المتباينة في مشاركته البرنامجية في البلدان المتوسطة الدخل، مع الاعتراف بتنوعها واختلاف أولوياتها الإنمائية، بما في ذلك ضمان النظر على نحو واف في هذه النتائج والاستنتاجات والتوصيات في إعداد وصياغة الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة 2022-2025 وتخصيص الموارد لتنفيذها لاحقاً؛
- 11 - يحيط علماً بالنتائج والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة باتباع نهج قائم على الدخل في تخصيص الموارد العادية فيما بين البلدان المتوسطة الدخل، ويطلب إلى إدارة البرنامج الإنمائي أن تستعرض وتنتظر في الخيارات المتاحة لتعزيز النظر في منظورات التنمية البشرية وقدرات التمويل في النهج المتبع في تخصيص الموارد العادية للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك الانتقال السلس للبلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً، وتقديم خيارات للنظر فيها في سياق وضع خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025.

4 أيلول/سبتمبر 2020

16/2020

متطوعو الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يحيط علماً** بالنتائج التي حققها برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام 2019، على النحو المبين في تقرير مدير البرنامج (DP/2020/14)؛
- 2 - **يعرب عن تقديره** لجميع متطوعي الأمم المتحدة لما قدموه خلال عام 2019 من إسهامات متميزة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- 3 - **يحيط علماً مع التقدير** بالجهود المركزة التي يبذلها برنامج متطوعي الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعمل على نحو استباقي لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة؛
- 4 - **يوافق** على التعديلات المقترحة إدخالها على إطار نتائج الإطار الاستراتيجي، على النحو المبين في المرفق 6؛
- 5 - **يعيد تأكيد** أهمية دور صندوق التبرعات الخاص في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة 2018-2021، ويشجع برنامج متطوعي الأمم المتحدة على التعاون مع الجهات الشريكة في التنمية بهدف المساهمة في الصندوق؛
- 6 - **يثني** على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لما حققه من نتائج من خلال التحول التنظيمي وخلال أول سنتين من الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021، على النحو المبين في استعراض منتصف المدة؛
- 7 - **يطلب** إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يواصل الاستفادة من التقدم المحرز في السعي إلى إيجاد حلول مبتكرة للمتطوعين تمكن منظومة الأمم المتحدة من التعجيل بمساهماتها في خطة عام 2030.

4 أيلول/سبتمبر 2020

17/2020

استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي عن النتائج التي حققتها الصندوق في عام 2019

إن المجلس التنفيذي

- 1 - **يحيط علماً** باستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي عن النتائج التي حققتها الصندوق في عام 2019 (DP/2020/15)؛
- 2 - **يثني** على ما حققه الصندوق من تقدم في تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021؛
- 3 - **يرحب** بالتزام الصندوق بابتكار حلول ووضع نهج مالية لتمكين الفقراء من الاستفادة من التمويل؛
- 4 - **يلاحظ** أن عمل الصندوق بالغ الأهمية لدعم أقل البلدان نمواً خلال أزمة جائحة كوفيد-19؛
- 5 - **يلتزم مجدداً** بدعم الصندوق، بسبل منها توفير التمويل الكامل لاحتياجاته من الموارد العادية البالغة 25 مليون دولار في السنة، ومن الموارد الأخرى البالغة 75 مليون دولار من في السنة، ورسملة صندوقه الاستثماري بمبلغ 50 مليون دولار.

4 أيلول/سبتمبر 2020

18/2020

الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

- 1 - **يحيط علماً** بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الحوارات المنظمة بشأن التمويل للفترة 2019-2020 (DP/FPA/2020/9)؛
- 2 - **يرحب** بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحسين الحوارات المنظمة بشأن التمويل؛
- 3 - **يلاحظ** أهمية وجود موارد منتظمة (أساسية) كافية ويمكن التنبؤ بها ومرتبطة بنتائج مقصودة ومثبتة، حيث إن هذه الموارد حاسمة الأهمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، والاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والمساعدة على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويذكر بأهمية توسيع قاعدة المساهمين ويشجع الصندوق، وفقاً لاتفاق التمويل الذي أعده الأمين العام، على التواصل مع الدول الأعضاء لكي تنظر في إمكانية المساهمة على سبيل الأولوية في موارد الصندوق العادية في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها؛ ويشجع الصندوق على مواصلة بذل الجهود من أجل تسليط الضوء على المساهمات في الموارد العادية والاعتراف بها؛

- 4 - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان إطلاع المجلس التنفيذي على آخر المستجدات قبل الدورة السنوية لعام 2021 وأن يقدم تقريراً في الدورة العادية الثانية لعام 2021، في إطار الحوار المنظم بشأن التمويل، عن الإجراءات التي سيتخذها الصندوق لتخفيف تبعات الانخفاض المحتمل في المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك أثره في تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛
- 5 - **يدعو** صندوق الأمم المتحدة للسكان، حسب الاقتضاء، إلى مواصلة حوارهِ مع الدول الأعضاء بهدف بلوغ أهداف تمويل الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة، والانتقال من الموارد المخصصة لغايات محددة جداً إلى الموارد العادية والمرنة، ومنح الأولوية للتعهدات المتعددة السنوات، لتمكين الصندوق من تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة من البرامج بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021؛
- 6 - **يقر** بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل، ويطلب إلى الصندوق أن يتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة في مساعي المكتب الرامية لتنسيق الجهود المبذولة لزيادة مواءمة هذه المؤشرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مع الحفاظ على أهميتها الخاصة لكل كيان على حدة؛
- 7 - **يلحظ** عدم وجود تعريف متفق عليه عموماً لمفهوم "الأنشطة المشتركة"، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب التنسيق الإنمائي للأمم المتحدة في تنسيق المكتب للجهود المبذولة لوضع تعريف على نطاق المنظومة للنفقات المتعلقة بالأنشطة المشتركة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بحيث يعكس بدقة التعاون الجاري بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الأنشطة الإنمائية المشتركة؛
- 8 - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة دعم التنفيذ الكامل لاستراتيجية تسيير الأعمال في جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بحلول عام 2021؛
- 9 - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم في التقارير المقبلة عن الحوار المنظم بشأن التمويل معلومات تبين كيف أن خطط توزيع موارد الصناديق المواضيعية، والتوزيع الفعلي، تسهم في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية.

4 أيلول/سبتمبر 2020

19/2020

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

- 1 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي عن وظيفة التقييم، وعن تقييم قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال العمل الإنساني، وبرنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته في عام 2020؛
- 2 - **يرحب** بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتقدم المحرز في تعزيز وظيفة التقييم والمساهمة بنشاط في جهود التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي تعزيز تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم؛

- 3 - **يشجع** الصندوق على السعي إلى التقدم نحو تخصيص ما لا يقل عن 1,4 في المائة ولا يتجاوز 3 في المائة من مجموع نفقاته البرنامجية لوظيفة التقييم، على النحو الوارد في سياسة الصندوق في مجال التقييم في عام 2019؛
- 4 - **يؤكد من جديد** الدور الذي تؤديه وظيفة التقييم ويشدد على أهمية الأدلة التقييمية المستقلة العالية الجودة في سياق الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021، ومساهمتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وفي الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الحالية بكفاءة وفي الوقت المناسب على نحو يستند إلى المبادئ؛
- 5 - **يسلم** بالاستنتاجات التي توصلت إليها مكاتب التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تقريرها المتصل بتقدير إمكانية تقييم الفصل المشترك، ويطلب إلى الإدارة، بالتشاور مع مكاتب التقييم المستقلة، أن تضع إطار التتبع اللازم ضمن أطر النتائج والموارد المتكاملة في خططها الاستراتيجية الحالية، بناء على توصيات التقرير المشترك بشأن تقدير إمكانية تقييم الفصل المشترك، المؤرخ 30 آذار/مارس 2020؛
- 6 - **يرحب** برد الإدارة على تقييم قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال العمل الإنساني ويطلب إلى الصندوق تتبع التقدم المحرز في العمل المبين في استجابة الإدارة ورصده في ضوء توصيات التقييم، وأن يُطلع المجلس التنفيذي على هذا التقدم في دورته السنوية لعام 2021، بما يشمل تقديم معلومات مستكملة عن آثار جائحة كوفيد-19 على تنفيذ التوصيات.

4 أيلول/سبتمبر 2020

20/2020

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

فيما يتعلق باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2018-2021 (DP/OPS/2020/5):

- 1 - **يحيط علماً** باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2018-2021 ومرفقاته؛
- 2 - **يرحب** بالدعم الذي يقدمه المكتب لتحقيق النتائج التشغيلية للأمم المتحدة والحكومات والشركاء الآخرين، وبعزمه على مواصلة تركيزه وتوجهه؛
- 3 - **يؤكد** أن الإطار الاستراتيجي للمكتب يظل ذا أهمية مستمرة باعتباره أساس طموح المكتب في أن يصبح مورداً معروفاً ومعترفاً به في نظر الأمم المتحدة والدول الأعضاء؛
- 4 - **يقر** بأن النتائج الإدارية المحققة تؤكد من جديد أهمية الخدمات القيمة غير البرنامجية المقدمة إلى المؤسسات الأخرى، المبينة في الإسهامات التي يهدف المكتب إلى تقديمها، والقدرة على الحفاظ على صلاحية نموذج الأعمال الفريد القائم على الطلب والممول ذاتياً في الأجلين المتوسط والطويل؛

- 5 - **يشجع** اهتمام المكتب المتواصل بتركيز جهوده استناداً إلى تطورات السياق العملياتي والتوجيه السياساتي واحتياجات الرقابة الإدارية لكفالة المساءلة، بناءً على خبرته التقنية والمزايا النسبية لولايته المتعلقة بالتنفيذ؛
- 6 - **يحيط علماً** بتزايد الطلبات الداعية إلى أن يوسع المكتب قدرته التنفيذية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك تقديم الدعم المباشر للبلدان في أكثر الحالات هشاشة، في حين أن الطلب الموجة إلى كيانات الأمم المتحدة ظل مستقراً نسبياً؛
- 7 - **يلاحظ** التقدم المحرز في تشجيع استثمار البلدان في البنى التحتية المستدامة بصورة مؤثرة اجتماعياً، وفي التمكين من تحقيق هذا الاستثمار، وبإمكانية إضافة المزيد من القيمة في مجالي البنى التحتية الجيدة والمشتريات العامة المستدامة؛
- 8 - **يكرر** الإعراب عن تشجيعه المكتب على أن يحسّن، بوسائل تشمل مجلس عملاء المكتب، خدمات القيمة المضافة التي يقدمها لكيانات الأمم المتحدة لكي تستفيد من كفاءة المكتب وفعاليتها، مع التشديد على الخبرة التقنية في مجال الهياكل الأساسية الجيدة، والمشتريات العامة المستدامة، والاستثمار المؤثر في الهياكل الأساسية المستدامة؛

فيما يتعلق بالتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2019 (DP/OPS/2020/6):

- 9 - **يحيط علماً** بالتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2019؛
- 10 - **يرحب** بالبيانات والتحليلات الواردة في التقرير؛
- 11 - **يكرر** تشجيع المكتب وغيره من كيانات الأمم المتحدة على مواصلة تحقيق قيمة أكبر مقابل المال واتخاذ مزيد من التدابير بغرض زيادة المشتريات من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

4 أيلول/سبتمبر 2020

21/2020

استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2020

إن المجلس التنفيذي

يتكّر بأنه قد قام خلال دورته العادية الثانية لعام 2020 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

أقرّ جدول الأعمال بصيغته المعدلة شفويّاً ووافق على عمل دورته العادية الثانية لعام 2020 (DP/2020/L.3)؛

ووافق على تقرير الدورة السنوية لعام 2020 (DP/2020/18)؛

ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام 2021؛

الجزء المشترك

البند 2

المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات

اتخذ القرار 10/2020 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات وردود الإدارة؛

البند 3

الأخلاقيات

اتخذ القرار 11/2020 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند 4

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

أحاط علما بالعروض التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي؛

البند 5

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ القرار 12/2020 بشأن السياسة الشاملة المشتركة لاسترداد التكاليف؛

البند 6

أساليب عمل المجلس التنفيذي

اتخذ القرار 13/2020 عن أساليب عمل المجلس التنفيذي؛

البند 7

الحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار 14/2020 بشأن الحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند 8

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار 15/2020 بشأن تقييم البرنامج الإنمائي (بما في ذلك التقرير السنوي عن التقييم وتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان المتوسطة الدخل)؛

البند 9

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار 7/2014:

أفريقيا: إسواتيني (DP/DCP/SWZ/4)، وأوغندا (DP/DCP/UGA/5)؛

آسيا والمحيط الهادئ: إندونيسيا (DP/DCP/IDN/4 و Corr.1)، وتيمور - ليشتي (DP/DCP/TLS/3) و Corr.1؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: بيلاروس (DP/DCP/BLR/4)، والبوسنة والهرسك (DP/DCP/BIH/4)، وكازاخستان (DP/DCP/KAZ/4)، وصربيا (DP/DCP/SRB/3)، بما في ذلك إطار النتائج والموارد لكوسوفو⁽³⁾ (DP/DCP/SRB/3/Add.1)، وتركيا (DP/DCP/TUR/4)، وتركمانستان (DP/DCP/TKM/3)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: كولومبيا (DP/DCP/COL/3)؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لبوركينا فاسو لمدة سنتين، من 1 كانون الثاني/يناير 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وعلى تمديد البرنامجين القطريين لسيشيل وموريشيوس لمدة ثلاث سنوات، من 1 كانون الثاني/يناير 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (DP/2020/23)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لسنة واحدة للبرامج القطرية لكل من البحرين والسلفادور وغينيا - بيساو والكاميرون وليبيا (DP/2020/23) والتمديد الأول لمدة شهرين للبرنامج القطري للصين من 1 كانون الثاني/يناير إلى 28 شباط/فبراير 2021 (DP/2020/23/Add.1)، الذي وافق عليه مدير البرنامج بالفعل؛

البند 10

متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ القرار 16/2020 بشأن متطوعي الأمم المتحدة؛

البند 11

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ القرار 17/2020 بشأن استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي عن النتائج المحققة في عام 2019؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 12

الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار 18/2020 بشأن الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(3) تُفهم الإشارات إلى كوسوفو بمعناها الوارد في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

البند 13**تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان**

اتخذ القرار 19/2020 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان (بما في ذلك التقرير السنوي عن وظيفة التقييم وتقييم قدرة الصندوق في مجال العمل الإنساني)؛

البند 14**البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة**

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار 7/2014:

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: بيلاروس (DP/FPA/CPD/BLR/3)، والبوسنة والهرسك (DP/FPA/CPD/BIH/3)، وكازاخستان (DP/FPA/CPD/KAZ/5)، وصربيا (DP/FPA/CPD/SRB/2)، بما في ذلك إطار النتائج والموارد لكوسوفو (DP/FPA/CPD/SRB/2/Add.1)⁽⁴⁾، وتركيا (DP/FPA/CPD/TUR/7)، وتركمانستان (DP/FPA/CPD/TKM/5)؛

آسيا والمحيط الهادئ: إندونيسيا (DP/FPA/CPD/IDN/10 و Corr.1)، وتيمور - ليشتي (DP/FPA/CPD/TLS/4)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: كولومبيا (DP/FPA/CPD/COL/7)؛

وأحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من الجزائر وزامبيا وزمبابوي والسلفادور وطاجيكستان والكاميرون ولبنان وليبيا وموزامبيق (DP/FPA/2020/10) والتمديد الأول لمدة شهرين لبرنامج الصين من 1 كانون الثاني/يناير إلى 28 شباط/فبراير 2021 (DP/FPA/2020/10/Add.1)، الذي وافق عليه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لبوركينا فاسو لمدة سنتين، وعلى التمديد الثاني لمدة ستة أشهر لبرنامج مدغشقر، وعلى التمديد الخامس لمدة سنة واحدة لبرنامج اليمن (DP/FPA/2020/10)؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**البند 15****مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**

اتخذ القرار 15/2020 بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند 16**مسائل أخرى**

استمع إلى بيان رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

4 أيلول/سبتمبر 2020

(4) تُقَمَّ الإشارات إلى كوسوفو بمعناها الوارد في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام 2020

(تنتهي مدة العضوية في آخر يوم من السنة المشار إليها)

- الدول الأفريقية: بوتسوانا (2021)، بوركينا فاسو (2020)، جنوب أفريقيا (2021)، رواندا (2021)، الصومال (2022)، غامبيا (2021)، الكاميرون (2021)، مصر (2020).
- دول آسيا والمحيط الهادئ: جمهورية كوريا (2021)، الصين (2022)، فانواتو (2021)، كمبوديا (2020)، الكويت (2020)، المملكة العربية السعودية (2020)، الهند (2021).
- دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي (2020)، أوكرانيا (2021)، بلغاريا (2022)، تشيكيا (2022).
- دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أنتيغوا وباربودا (2020)، البرازيل (2020)، بيرو (2022)، كولومبيا (2022)، المكسيك (2021).
- دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: أستراليا، إيطاليا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فنلندا، كندا، النرويج، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

* تطبق دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدولاً تناوبياً خاصاً بها، وهو يختلف من عام لعام.

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي 29 مايو/أيار 2020

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق جائحة كوفيد-19

1 - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاجتماع المشترك الافتراضي للمجالس التنفيذية في 29 أيار/مايو 2020، ورحب بزملائه رؤساء المجالس؛ والمتحدثة الضيفة، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ والأعضاء والمراقبين من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومديري وممثلي كيانات الأمم المتحدة الستة المشاركة. وأشار إلى أن هذا الوقت يمثل لحظة حاسمة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي ظل جائحة كوفيد-19 العالمية، من المتوقع أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بأفضل حالاتها - من خلال تنسيق يتسم بالفعالية والكفاءة، وتجنب تداخل العمل بين الكيانات. وأكد رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الحاجة إلى التركيز على الفئات المهمشة بالفعل، فحذر من أنه من المرجح أن يكون للجائحة أثر أيضاً على المالية العامة حول العالم، وبالتالي فإن الاتجاه الكامل لإصلاحات الأمم المتحدة سيكون أكثر أهمية.

2 - وأعربت نائبة الأمين العام في كلمتها الافتتاحية عن شكرها للمجالس التنفيذية على دورها القيادي، ولزملائها، ولا سيما على المستوى القطري، على التزامهم بتحويل منظومة الأمم المتحدة. وأشارت إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اختتم مؤخراً، قائلة بأن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية يمثل فرصة لضمان تطبيق كل هيئة رئاسية للتوجيهات الصادرة عن الدول الأعضاء على مستوى المنظومة بشكل فعال. وتحدثت عن القيادة والملكية عبر الهيئات الرئاسية بشكل جماعي بوصفها واحدة من السمات المهمة لعملية إصلاح الأمم المتحدة، والتي ستظل أساسية من أجل النجاح، ليس فقط للمضي عالمياً على طريق التعافي من كوفيد-19، بل وأيضاً التقدم خلال "عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

3 - وأعربت نائبة الأمين العام عن تقديرها لجميع المديرين على عملهم الشاق، وذكرت أن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأكملها تدخلت للمشاركة في إنشاء آليات جديدة، وتوجيه ودعم جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد تم تنفيذ ذلك، على سبيل المثال، من خلال ريادتها في إعادة مواءمة السياسات والأدوات الداخلية لتعكس الهياكل ومستويات المساءلة الجديدة، وكذلك مساهماتها المالية في نظام المنسقين المقيمين.

4 - وفي حين أنها أقرت بأن جائحة كوفيد-19 فرضت تحديات إضافية، فقد شددت على أن منظومة الأمم المتحدة مضطرة لمواصلة العمل بكامل طاقتها. ودعت المشاركين إلى الاستفادة من هذا الاجتماع المشترك كمُعَجِّل للإصلاحات، وتوجيه الانتباه إلى خمسة مجالات محددة تكون فيها قيادة الوكالات إلى جانب هيئاتها الرئاسية بالغة الأهمية: (1) توطيد إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة -

لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود لضمان أن يكون هذا الإطار أداة التخطيط الرئيسية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ (2) مواصلة الإبلاغ عن النتائج وتنسيق مؤشرات الإبلاغ عبر الكيانات - من المهم للغاية البناء على العمل الذي أُنجز بالفعل، دون الحاجة بالضرورة إلى وضع مؤشرات جديدة أو إضافية؛ (3) ارتكاز نظام المنسقين المقيمين الجديد على أساس قوي ومستدام - بما في ذلك من خلال قاعدة تمويل مستدامة لوظيفة التنسيق التي تعتبر بالغة الأهمية. واغتمت نائبة الأمين العام الفرصة لتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء على مساهماتها وإتاحة مساهمات تقاسم التكاليف من جانب جميع كيانات المجالس التنفيذية. وحثت جميع الدول الأعضاء التي لم تقدم مساهمة إلى الصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة من أجل نظام المنسقين المقيمين على أن تنظر في القيام بذلك؛ (4) تنفيذ إطار مساءلة الإدارة - في حين أُحرز تقدم حتى الآن، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى بعض الأحكام، ولا سيما الاتفاق على تنسيق أقوى لجهود جمع الأموال على أرض الواقع؛ (5) تحقيق الالتزامات المتبادلة لاتفاق التمويل - على الرغم من أنه بدأ بداية جيدة حيث تسير معظم المؤشرات على المسار الصحيح، فإن نائبة الأمين العام أعربت عن قلقها إزاء الانخفاض المطرد في حصة الميزانيات الأساسية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية - وهو اتجاه يمكن أن يؤثر بشكل خطير على جودة الدعم المقدم إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وطأنت نائبة الأمين العام المشاركين بالتزام منظومة الأمم المتحدة واستعدادها للعمل مع الهيئات الرئاسية في سعيها للبحث عن حلول واستحداثها.

5 - وسلطت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على الدور الأساسي للمساواة بين الجنسين في سياق جائحة كوفيد-19، وذكرت أمثلة على الاستجابة المنسقة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية التي يَسرت تحديد أفضل الممارسات. وشمل ذلك، على سبيل المثال، شراكة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إجراء تقييمات سريعة للأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 في أكثر من 30 بلداً، في جميع الأقاليم. وبالتعاون مع الكيانات الشقيقة، انضمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى فرقة العمل على مستوى الأمانة العاميين المساعدين لوضع إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19، حيث أظهرت أعمال الفرقة تعشي انعدام المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع السياقات. وأشارت إلى الارتقاع الكبير في العنف الجنساني خلال جائحة كوفيد-19، وذكرت أن مبادرة "تسليط الضوء" بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، التي يعمل فيها كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها الكيانات القيادية، حددت طرقاً مهمة لاستخدام الموارد الحالية للتصدي لهذه الطفرة في حالات العنف. وشددت على أهمية دعم مقدمي خدمات لضحايا العنف الجنساني الذي يعملون في الخطوط الأمامية ووضع حلول تكنولوجية مبتكرة ساعدت على الاستجابة العاجلة لاحتياجات الناجين الذين يبحثون عن الأمان والدعم. وحثت البلدان التي لا تعتبر الخدمات لضحايا العنف المنزلي على أنها خدمات أساسية، على القيام بذلك.

6 - وتتطلع المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مواصلة التعاون من أجل "البناء بشكل أفضل" - وهو مصطلح ترى أنه يعني "ترسيخ التمكين الاقتصادي للمرأة، والزراعة الذكية مناخياً، والقضاء على العنصرية وكره المثلية الجنسية، والتصدي للحرمان من البنية التحتية... ووضع المساواة بين الجنسين في صميم استجابتنا الجماعية".

7 - وذكرت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن الوكالات تجتمع منذ بداية جائحة كوفيد-19 لدعم الأطفال والأسر، استنادا إلى بعض المبادرات المشتركة المضطلع بها على مدار العام الماضي لتوفير التكاليف ووقت الموظفين، وتحقيق الكفاءة في نفس الوقت. ومن الأمثلة على ذلك عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة مع برنامج الأغذية العالمي لتبسيط وتنسيق عمليات شراء الأغذية وتسليمها وتوزيعها للوقاية من سوء التغذية وعلاجه. وهو عمل مشترك يمكن أن يوفر ما يصل إلى 30 في المائة في تكاليف التدريب على الرعاية الصحية وما يصل إلى 12,5 مليون دولار أمريكي (أو 10 في المائة)، من تكاليف الشراء على المدى المتوسط. وبينما تُبذل جهود مشتركة لتوسيع نطاق الاستجابة الفورية، استمر التركيز على الاحتياجات الطويلة الأجل للمجتمعات المحلية. وشددت على أهمية التمويل المرن وإعطاء الأولوية للاستثمار في المستقبل، مسلطة الضوء على مجالات مثل التوصيلية الرقمية لكل مدرسة ومجتمع محلي، والصحة العقلية، وإنهاء العنف، وتعليم البنات، والمياه للجميع. وذكرت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عمل منظماتها مع الوكالات الشريكة بشأن الصندوق المشترك لأغراض أهداف التنمية المستدامة والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للاستجابة لكوفيد-19 الذي أنشأه الأمين العام. وبالنسبة للمستقبل، فإن ذلك يمثل فرصة مهمة لتعزيز النظم، بما في ذلك نظم الحماية الاجتماعية.

8 - وأشارت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى الطابع الفريد لنموذج أعمال المكتب الذي يتيح الاستجابة السريعة والفعالة لطلبات الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الخاصين ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة. وتحدثت عن التنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة على المستوى القطري والشراكات القائمة والمتوسعة مع المؤسسات المالية الدولية لدعم الحكومات بشكل مشترك في سياق الاستجابة لكوفيد-19، والتي تركزت حول ثلاثة مجالات رئيسية: مساعدة البلدان على الاستعداد، والاستجابة، والإنعاش. وعلى سبيل المثال، عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في شراكة مع المؤسسات المالية الدولية، على مساعدة الحكومات على إنشاء نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وتعزيزها لحماية الفئات الأكثر ضعفا. وساعدت مبادرة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الاستثمارات المؤثرة في البنية التحتية المستدامة (S3I) على تعبئة الاستثمارات الخاصة في البلدان التي يعمل فيها المكتب، وضمان أن تحقق المساهمات أثرا اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا إيجابيا. ويمثل بناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتيسير الوصول إلى الأسواق العالمية مجالا آخر من مجالات العمل التي تم تسليط الضوء عليها، نظرا لأن تعزيز القطاع الخاص يعتبر أساسيا لتحقيق الإنعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

9 - وأكدت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان من جديد أن السكان الضعفاء والمهمشين هم الأكثر تضررا من جائحة كوفيد-19، وهو ما يمثل اختبارا للالتزام الصندوق بشأن "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب". وتشير تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن الجائحة يمكن أن تؤدي إلى ملايين الحالات الأخرى من العنف الجنساني، وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والحمل غير المقصود. وشددت على أن ضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والتمتع بالحقوق الإنجابية يؤدي بالتالي إلى إنقاذ الأرواح. وأكدت أن استجابة الصندوق العالمية لكوفيد-19 تتواءم تماما مع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، التي وضعت في إطار خطة عام 2030. واستشهدت بأمثلة محددة للتعاون على المستوى القطري، فذكرت أن الصندوق يشترك مع منظمة الصحة العالمية في قيادة صياغة الركيزة المتعلقة بالصحة من إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة. ويعمل الصندوق،

بالتعاون مع الشركاء ومكتب الأمين العام للأمم المتحدة، على الإبلاغ عن أثر كوفيد-19 على مسائل مثل المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والأطفال، والمسنين. وعلى النحو الذي أشار إليه رؤساء الوكالات الأخرى، فإن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تعمل، تحت قيادة المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية، على إعادة تنظيم الأنشطة للاستجابة بسرعة لطلبات المساعدة المتعلقة بالجائحة. وشارك الصندوق في تقييمات سريعة للأثر الاجتماعي والاقتصادي، وعمل بالاشتراك مع الشركاء لضمان أن تشمل نظم المراقبة والاستجابة على بيانات مصنفة عن الصحة؛ ويعمل الصندوق، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، على تعبئة الموارد لتعزيز قدرة النظم الصحية على الصمود لتخفيف آثار جائحة كوفيد-19؛ ومواصلة تنسيق العمل المشترك بشأن منع العنف الجنساني والقضاء عليه في البيئات الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

10 - وذكر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاحظاته أن المرونة والسرعة والرشاقة ونهج الشبكات أعادت تحديد الطريقة التي يقود بها المديرون كياناتهم في مساعدة البلدان على الاستجابة لجائحة كوفيد-19، التي بدأت كأزمة صحية وسرعان ما أصبحت في نفس الوقت أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية. وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، فإنه يرى أنه من المشجع أن تشهد الأمم المتحدة هذا التقارب وتستجيب بشكل خاص على المستوى القطري بدرجة عالية من المرونة. وأشار إلى أن البلدان التي تتمتع بتقييمات قطرية مشتركة جيدة النوعية تعكس بالفعل قدرة منظومة الأمم المتحدة على العمل بشكل أكثر استعداداً وسرعة، وهما مؤشران حاسمان. وهي علامات واضحة على القيادة والمساءلة. وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة ونائبة الأمين العام، فإن المسؤولية والمساءلة عن الاستجابة المنسقة على نطاق المنظومة لجائحة كوفيد-19 على المستوى القطري تقع على عاتق المنسقين المقيمين. وفيما يتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه التحديد، (مع التركيز على أفرقة الأمم المتحدة القطرية المقيمة وغير المقيمة)، فقد اتخذ منذ نهاية يناير/كانون الثاني 2020 خطوات مهمة لإعادة تركيز قدرته الذاتية على مجال الاستجابة. وتم النظر في الأولويات والاحتياجات الفورية، وأدمجت في النهج الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، من أجل توفير استجابة صحية وإنسانية واجتماعية واقتصادية توجه جميع الكيانات في عملها التعاوني. وأشار إلى النتيجة المدهشة التي كشف عنها التقييم الأخير الذي أجراه مكتب التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الأثر المحتمل لجائحة كوفيد-19 على التنمية البشرية في البلدان حول العالم. فقد خلص إلى أنه سيحدث انعكاس في مؤشر التنمية البشرية للمرة الأولى منذ ثلاثين عاماً. وأكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخاطر المحددة التي تواجه استدامة المجتمعات المحلية، فأشار إلى أنه من مسؤولية منظومة الأمم المتحدة ككل أن تعمل معاً وليس لمساعدة البلدان على إدارة الأزمة فحسب، ولكن أيضاً لاغتنام الفرصة لزيادة الاستثمار في نوع الاقتصادات والمجتمعات التي تسعى البلدان جاهدة إلى بنائها، وضمان السير في مسار يحقق التنمية المستدامة.

11 - وأعربت مساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، متحدثه نيابة عن المدير التنفيذي، عن قلقها من أن آثار التداعيات الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تكون أكثر تدميراً. وتشير التقديرات إلى أنه من المرجح أن يتضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد هذا العام بسبب جائحة كوفيد-19 ليصل إلى 260 مليون شخص. وسلط الضوء على القواسم المشتركة بين النظم الصحية والبشرية والإنمائية بينما تحدثت عن تركيز برنامج الأغذية العالمي على المجالات الرئيسية مثل اللوجستيات وسلسلة الإمداد. وبسبب القيود المفروضة على الحركة العالمية بسبب الجائحة، أوضحت دور برنامج الأغذية

العالمي في هذه الحالة، في تقديم الخدمات اللوجستية فيما يتعلق بجهود الاستجابة ذات الصلة، مثل نقل المعدات والبضائع والعمال إلى الخطوط الأمامية. وأشارت إلى أنها ترى أن الدور الجماعي للأمم المتحدة يعتبر أساسيا في إنهاء الجوع ومعالجة أثره الاجتماعي والاقتصادي.

12 - وعمل برنامج الأغذية العالمي إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة على صياغة المساهمات في الإطار الاجتماعي والاقتصادي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة والناشئة في مجالات التغذية فضلا عن بناء القدرة على الصمود أمام فيروس كوفيد-19. واسترعت مساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الانتباه إلى أن أكثر من 300 مليون طفل لا يحصلون على وجباتهم المدرسية بسبب الجائحة؛ والحاجة إلى ضمان استمرار تسيير شبكات الأمان القائمة على النقد. وشددت على أهمية النظم الغذائية لمنع الجائحة من أن تُصبح كارثة مجاعة. وهي فرصة لإشراك صغار المزارعين ودعمهم في استعادة عملياتهم والحفاظ عليها - جميعها مجالات عمل تتطلب شراكات قوية للغاية عبر منظومة الأمم المتحدة. واختتمت مساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي كلمتها بالإشارة إلى أن الاستجابة الوطنية ضرورية للاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منها وأن دور الأمم المتحدة يتمثل في دعم الاستجابة الوطنية وإدماج التعلم في الوقت الحقيقي في هذه العملية.

13 - وأشارت رئيسة المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أن حالة الطوارئ أظهرت أنه يمكن تحقيق الكثير من خلال التعاون الوثيق بين الوكالات، استنادا إلى مواطن القوة الجماعية للمنظومة. ويمكن أن تؤدي الاستجابة للجائحة إلى دفع الجهود نحو مزيد من الإصلاح والشراكات المبتكرة داخل منظومة الأمم المتحدة، والتي أبرز المديرين الأدلة عليها. وشددت على أثر الجائحة على الأطفال وأسره ومقدمي الرعاية، الذي يجعلهم في كثير من الأحيان أكثر عرضة للإساءة والاستغلال، مثل الاتجار والجرائم الإلكترونية، ولا سيما بين البنات والمهاجرين والأطفال المحرومين. ووافقت على ما قالته المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ودعت إلى تحديد أولويات الاستثمار في جميع القطاعات الحيوية لضمان مجتمعات قوية، لتجنب حدوث أزمة بين الأجيال، وأشارت إلى أن هذا الوقت وقت اختبار لكفاءة عملية الإصلاح الجارية، ولا سيما في دعم أكثر البلدان والسكان ضعفا. وشددت على الحاجة إلى أن تُكمل جهود منظومة الأمم المتحدة جهود الحكومات الوطنية، في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 ودعم انتعاشها الاجتماعي والاقتصادي. ورحبت رئيسة المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن استجابة الوكالات للجائحة في منتصف خطتها الاستراتيجية ستشكل البرمجة لما تبقى من الفترات المخطط لها وتحافظ على المكاسب التي تحققت نحو أهداف التنمية المستدامة. وكررت الدعوة إلى توفير التمويل المرن لضمان العمل السريع والمبتكر في منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالاحتياجات المستمرة استجابة للجائحة، مع مراعاة ألا تتعرض البرامج الأساسية الجارية للخطر.

14 - وأشاد رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بمضاعفة جهود منظومة الأمم المتحدة للعمل بشكل مشترك في ظل الجائحة. وشاطر وجهة نظره في إطار موضوع الدعم المتكامل المستمر لمنظومة الأمم المتحدة، وسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية، أولا على التحليل، مشيرا إلى إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية للجائحة. ورأى ذلك كنهج شامل يحظى بالترحيب وأثنى على التركيز القوي على الأمن الغذائي والمخاطر النظامية الغذائية لكوفيد-19، وكذلك الحق في الغذاء - مشيرا إلى أنه سيكون أداة توجيهية مهمة ضمن غيرها أيضا في مناقشات "مجموعة الأصدقاء غير الرسمية

للكالات التي تتخذ من روما مقراً لها المعنية بقمة النظم الغذائية لعام 2021“ التحضيرية للقمة. غير أنه أشار إلى أن الإطار يفقر إلى ترابط أو تكامل مفاهيمي واضح مع المكونات الأخرى لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لكوفيد-19، ولا سيما فيما يتعلق بالاستجابة للأزمة الإنسانية. وثانياً، فيما يتعلق بآليات التنسيق بين الوكالات، اقترح مواصلة تبسيط آليات التنسيق القائمة بين الوكالات على مستوى المقر وعلى المستوى الإقليمي، إلى جانب القضاء على العمل المنعزل، واتباع نهج أكثر تكاملاً - من خلال ارتباط أقوى مع مكتب التنسيق الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وثالثاً، فيما يتعلق بالشراكات، اقترح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي كذلك الحاجة إلى النظر إلى ما يتجاوز الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل، نحو إدراج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مثلاً بشكل منهجي في تنسيق أوثق بين وكالات الأمم المتحدة بين مكتب التنسيق الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

15 - وذكر رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن التحديات الناتجة عن كوفيد-19 تتيح فرصة لاختبار طريقة عمل الإصلاح وتقييم التقدم المحرز ونجاح بعض من هذا العمل بطريقة عملية للغاية، بما في ذلك النظام الجديد للمنسقين المقيمين. وشهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فائدة الإصلاح، فضلاً عن المجالات التي يمكن تحسينها وتلك التي يتعين تعزيز التعاون فيها. وأشار إلى أنه يتفق مع رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بشأن مزايا توسيع نطاق التعاون، حيث قال إنه لا ينبغي أن تتوقف بعد انتهاء الجائحة، بل يجب تعزيزها إلى الحد الذي تكون فيه منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها مجهزين للاستجابة لأي أزمات مهما كان نوعها. ومشيراً إلى الحاجة إلى إعادة النظر في الترتيبات الهيكلية، قال إن هذا هو وقت تقييم ما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة مجهزة حالياً للاستجابة بسرعة. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه لا يزال هناك مجال للتحسين في الاستجابة للأزمات الصحية فيما يتعلق بكيفية توصيل مساعدات الأمم المتحدة إلى السكان المتضررين، مثلاً في أجزاء معينة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي لا تزال تنتظر الإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها. وقال إن هذه فرصة لتجديد نظم مناسبة جديدة وإعادة النظر فيها وإعادة بنائها - وهو وقت مناسب لإعادة النظر في الممارسة الحالية وتحليلها وفقاً لذلك وتقييم عمليات الوكالات.

16 - ووجهت الدول الأعضاء الشكر إلى نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والمديرين، وأعضاء المجلس التنفيذي، والقوة العاملة للأمم المتحدة بأكملها على التجمع معاً وتقديم تحديثات عن عمل كل منها، والتي استمرت دون انقطاع خلال الأزمة الحالية غير المسبوقة. وأقرت الدول الأعضاء بشكل خاص بالعملين على الخطوط الأمامية في مواجهة الجائحة.

17 - واتفقت الوفود عموماً على أنه ينبغي التركيز على الاستثمار طويل الأجل والانتعاش. وأصبحت جميع الجهود المشتركة الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى في التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد والمعقدة التي تشكلها جائحة كوفيد-19. وأشار أحد المتحدثين إلى أنه في حين سلطت الأزمة الضوء على أوجه القصور والثغرات الهيكلية، فإنها كانت فرصة لاستخلاص الدروس المستفادة والأخذ بها وفرصة لأعضاء المجلس التنفيذي لاستخدام دورهم بطريقة أكثر استراتيجية.

18 - وانتهاز بعض المتحدثين الفرصة للتعهد بمواصلة دعمهم لصناديق وبرامج الأمم المتحدة ولجهودها في التصدي للجائحة. ورأوا أن رؤساء الوكالات قد أظهروا بوضوح أن تنفيذ جدول الأعمال المشترك للإصلاح قد مهد الطريق لتعزيز مكانة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في استجابتها للآثار المعقدة

للجائحة، بمزيد من الاتساق والتعاون والتنسيق والكفاءة. وأدت هذه الجهود بلا شك إلى إنقاذ ملايين الأرواح، ولا سيما في البلدان التي كانت تواجه بالفعل أزمات إنسانية وتحديات إنمائية أخرى، وتهدد بوضوح تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

19 - ولوحظ أنه عند تفعيل إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية للجائحة، ينبغي النظر إلى الشراكة كمبدأ تشغيلي موحد، من حيث التحليل والتخطيط، وكذلك في الطريقة التي قدمت بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استجاباتها. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لارتكاز العمل على الميزة النسبية للوكالات والصناديق والبرامج والكيانات، وكذلك على المجتمع المدني والحكومات المضيفة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. ورأى أحد المتحدثين أن هناك مجالاً لتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الدولية والوكالات والصناديق والبرامج، مشيراً إلى الحاجة إلى التوصل إلى توافق عالمي في الآراء مع المؤسسات المالية الدولية لزيادة الموارد من أجل تخفيف عبء ديون البلدان الناشئة والمساهمة في تنميتها.

20 - وأشار متحدث آخر إلى التقييم الواقعي لأثر الجائحة على التنمية البشرية، بما في ذلك المستوى الكبير من الموارد اللازمة ونصح بالاستفادة من المليات والقدرات الخاصة لجميع الجهات الفاعلة على المستويين العالمي والمحلي، من أجل الوصول إلى نطاق واسع. والتُستت تعليقات من المديرين بشأن الطريقة التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تواصل دعم البرمجة المتكاملة والمشورة في مجال السياسات وتعبئة الموارد المنسقة في المجالس التنفيذية، وفي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة في خريف عام 2020 - مع الحفاظ على التركيز على الشراكات؛ والأشخاص الأكثر ضعفاً؛ والجيل القادم؛ والجهد الجماعي في إعادة البناء بشكل أفضل من أجل بناء مجتمعات مستدامة وصحية أكثر شمولاً وقدرة على الصمود. وأكد أحد الوفود مجدداً على الدور المحوري للمساواة بين الجنسين في بناء القدرة على الصمود داخل المجتمعات المحلية، وأثنى على المشاركة النشطة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تخفيف أثر كوفيد-19 على النساء والبنات، بما في ذلك جهودها في التصدي للعنف الجنساني وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس ضمن غيرها من المجالات. وتم تسليط الضوء على أن لجنة وضع المرأة هي أول هيئة حكومية دولية تتأثر بجائحة كوفيد-19، واضطرت إلى تقليص أنشطتها. ولذلك، كان من المهم إعادة تأكيد الحاجة الملحة لتعجيل التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، بما في ذلك الالتزام الأخير في شكل الإعلان السياسي المعتمد في 9 مارس/آذار 2020 في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

21 - وشدد أعضاء المجموعة الأفريقية في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في بيان مشترك على أثر الجائحة غير المتناسب والملموس على الأطفال، نظراً لأن الأمر لم يقتصر على مواجهة مئات الملايين من الأطفال المتسربين من المدرسة لعدد من التهديدات لسلامتهم ورفاههم، ولكن كان دخل الأسر أيضاً تحت تهديد شديد أو تعرض لخسارة كبيرة - وهي حالات غالباً ما يتحمل الأطفال عواقبها. وحذرت الدول الأعضاء من أنه في حالة عدم التصدي لأثر جائحة كوفيد-19 على الأطفال على الفور، فإن الجهود العالمية والنتائج الإيجابية التي بذلت وتحققت حتى الآن منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل يمكن أن تتأثر بشدة. ودعوا إلى مضاعفة الجهود الجماعية من أجل الأطفال وليس من أجل البقاء فحسب، بل أيضاً من أجل تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وذكر أنه ينبغي تعبئة المزيد من الموارد المالية والبشرية مع مراعاة أن هذا هو آخر عقد للعمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

22 - وتحدث الاتحاد الأوروبي بصفتها جهة مانحة، فأوضح الآثار المختلفة للجائحة على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم التي تهدد بتقويض التقدم الذي تحقق بشق الأنفس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأثنى على قيادة الأمين العام للأمم المتحدة في التصدي للجائحة. وأشار إلى أن جهود الاتحاد الأوروبي حققت صدى جيداً مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى "التعافي بشكل أفضل" من خلال بناء مجتمعات أكثر استدامة وشمولية وإنصافاً. وكان انطباعه العام القائم على العروض المقدمة حتى الآن هو أن جائحة كوفيد-19 بجميع التهديدات التي تمثلها للأهداف المشتركة للمجتمع الدولي، تعمل بمثابة عامل تعجيل لتقريب الوكالات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من بعضها البعض، مما يقوي التعاون المعزز. وتم التأكيد على الحاجة إلى الحفاظ على هذا الزخم حتى تخرج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد إصلاحها من الأزمة الحالية أكثر قوة. وأعرب الوفد عن استعداده لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة على جميع المستويات، ولا سيما مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقتها القطرية في الميدان. وسلط الوفد الضوء على التداخلات الرئيسية، وتحدث عن استجابة "فريق أوروبا" العالمية لكوفيد-19 التي تبلغ قيمتها حالياً 23 مليار يورو، والتي دعمت الدول الشريكة في تلبية الاحتياجات العاجلة. وتم التأكيد على أن هناك حاجة إلى ضمان مشاركة المرأة بنشاط في الاستجابة لكوفيد-19، فضلاً عن الانتعاش طويل الأجل، من أجل منع عكس التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين بسبب الأزمة. وبالتالي، ستكتسي زيادة التماسك بين الركائز المشتركة لعمل الأمم المتحدة، وكذلك النهوض بمحور العمل الإنساني والتنمية والسلام، أهمية بالغة في معالجة حالات الهشاشة المتعددة والأوضاع الإنسانية الخطيرة التي تفاقمت بسبب الجائحة.

23 - واعترافاً بقيمة الدعم النشط الذي تقدمه الأمم المتحدة على المستوى الوطني، تحدثت الوفود عن جهودها الذاتية لمنع انتشار فيروس كوفيد-19 وتخفيف أثره. وتحدث أحد الوفود عن تنفيذ سياسات الهجرة والتجارب الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى البيانات التي تم جمعها أثناء نقشي الفيروس مؤكداً أنه سيتم تبادلها باستمرار مع المجتمع الدولي. وذكر متحدث آخر جهود بلده لاتخاذ جميع التدابير الممكنة في آن واحد لتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق استثمار جزء من الناتج المحلي الإجمالي لبلده لأعراض هذه المسألة. وأقرت السلطات الوطنية بأهمية العمل بحالة من الاستعجال، مع مراعاة أفضل الممارسات حول العالم. وتم تكثير المشاركين بالحاجة إلى بذل كل جهد ممكن لضمان عدم إهمال مجالات التعاون الأخرى مثل التعليم وتوليد الدخل وأوجه عدم المساواة، والأهم من ذلك تغيير المناخ، حتى خلال هذه الفترة الملحة من الأزمة.

24 - وتأكيداً للدور المحوري للمنسقين المقيمين في تقديم دعم قوي و متماسك من جانب الأمم المتحدة على المستوى الوطني، تم التشديد أيضاً على أن هذا الدور يشمل ضمان ألا تتنافس الوكالات على الموارد المحدودة. كما أن من المهم ضمان التكامل داخل مختلف قنوات التمويل التي تستجيب لكوفيد-19، والحفاظ على الجهود المبذولة لتحفيز الشراكات مع القطاع الخاص، فضلاً عن التعاون والانساق بين الوكالات. كما شجع رؤساء الوكالات الوفود على التصدي للتحدي الذي تفرضه الجائحة لجعل الوضع الطبيعي الجديد أفضل والتركيز على دعم الشباب.

25 - وشدد رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ملاحظاته الختامية على الطابع غير المسبوق للأزمة العالمية الحالية وأهمية الوصول إلى النطاق العالمي في الاستجابة الجماعية للأمم المتحدة، والعمل "كأمم متحدة واحدة" ولكن ليس بمفردها. وأشار إلى وجود حاجة حقيقية للتضامن، ولا سيما فيما يتعلق بنجاح تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشكر نائبة الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء على مناقشاتها التفاعلية ومدخلاتها القيمة، وشكر كذلك أمانة المجلس على تنظيم هذه الدورة المشتركة الافتراضية و ضمان سيرها بشكل سلس.